



PROVISIONAL

A/40/PV.9  
1 October 1985

ARABIC



الأمم المتحدة  
الجمعية العامة

الدورة الاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الأربعاء ، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٥/٠٠

( اسبانيا )	السيد دي بينييس	: <u>الرئيسي</u>
( اليمن الديمقراطية )	السيد الأشطل (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>
( اسبانيا )	السيد دي بينييس (الرئيسي)	: <u>شم</u>
( الفلبين )	السيد مورينوسالسيديو (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>

- خطاب السيد سامورا مويز ماشيل ، رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

(1) ا

ألقي كلمة كل من :

السيد كلارك (كندا)

سير جيفرى هاو (المملكة المتحدة)

السيد مالمبيركا بيولي (كوبا)

السيد بروك (هولندا)

السيد غوتبيرز (كوستاريكا)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠خطاب السيد سامورا مويز ماشيل ، رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تستمع الجمعية الآن الى خطاب

السيد سامورا مويز ماشيل ، رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية .

أصطحب السيد سامورا مويز ماشيل ، رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية ، الى

قاعة الجمعية العامة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية

العامة ، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سامورا مويز ماشيل ، رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية ، وأدعوه الى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة .

الرئيسي ماشيل (تكلم بالبرتغالية ؛ وقدم الوفد نعا بالانكليزية) :

ان موزامبيق حكومة وشعبا تشعر بالاسى العميق بسبب الخسارة التي وقعت فسي الارواح والإصابات العديدة والتدمير الفظيع الذي نتج عن الهزة الارضية التي أصابت مناطق عديدة في المكسيك وخاصة عاصمتها في يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ . ونود فسي فترة الحزن والحداد هذه أن نعرب عن تضامننا الصادق مع المكسيك حكومة وشعبا وعن مؤازرتنا لها .

إنني أتكلم أمام هذه الجمعية في يوم له أهمية بالغة لشعب موزامبيق . فقبل عشرين عاما ، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤ ، أعلنت جبهة تحرير موزامبيق الكفاح المطلق ضد الإستعمار . وفي ذلك اليوم أطلق المناضلون من أجل الحرية الرصاصة الاولى إيذاننا بفتح الطريق الذي أدى الى إستقلالنا بعد أحد عشر عاما . ونحن اذ نذكر هذا اليوم التاريخي لشعبنا نشيد أيضا بالدور الذي إضطلعت به الأمم المتحدة في تأييد كفاح التحرير العادل الذي تخوضه الشعوب المقهورة .

وفي وسعنا الآن ، إستنادا الى الإنجازات التي حققها إستقلالنا الذي بلغناه بهشق الأنفس أن نحقق أملا آخر من أعز آمالنا ، ألا وهو الإنضمام الى مجتمع الأمم ذات السيادة في العالم والمساهمة في السعي الى التفاهم والتعاون والعلاقات المتناسقة بين الشعوب والدول .

وقد إنقضت عشر سنوات على إستقلالنا . ويحق لنا أن نفخر بأن جمهورية موزامبيق الشعبية تمكنت خلال هذه الفترة من إقامة علاقات مع جميع البلدان تقريبا وعملت على تعزيزها وزادت من مشاركتها النشطة في منظومة الأمم المتحدة . ونحن اذ نرحب بالوفود الموجودة هنا لحضور الدورة الأربعة للجمعية العامة للأمم المتحدة نحیی الروح التي يهتدى بها أكبر محفل عالمي للمجتمع الدولي ، روح السعي المشترك الى حل المشاكل التي لا تزال تواجهها البشرية .

وبالنيابة عن جمهورية موزامبيق الشعبية أتقدم اليكم يا سيدي بالتهنئة على إنتخابكم بالإجماع لتولي رئاسة الدورة الأربعة للجمعية العامة للأمم المتحدة . وإن ترؤس أعلى هيئة في منظمنا في فترة تتسم بالتوتر والصراعات المتزايدة في أنحاء عديدة من العالم لهو مسؤولية جسيمة . وإننا لعلی ثقة من أنكم سوف تديررون بنجاح مداوات هذه الدورة التاريخية بفضل خبرتكم الدبلوماسية الطويلة وإهتداء بمبادئ منظمنا .

ونحن نحیی سلفكم ، السفير بول لوساكا للدور الذي لعبه ، حيث أدار بحكمة عمل الدورة التاسعة والثلاثين . وخلال فترة ولايته ترجم بإخلاص تطلعات الشعوب نحو الحرية والإستقلال والسلم والتقدم .

ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لكي نهنيء السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الأمين العام للأمم المتحدة على تصميمه وتفانيه في تنفيذ مبادئ ميشاقنا ومقاصده . قبل أربعين عاما خرجت البشرية ، وهي مشخنة بالجراح ، من حريق يعد من أوسع الحرائق انتشارا وأكثرها فظاعة في التاريخ .

ولدت الامم المتحدة من إدراك البشرية جمعاء لضرورة الحيلولة دون إنتشار حمى الحرب في كوكبنا . وهي الحمى التي يمكن أن تودي بأرواح الملايين من البشر وتدمر منجزات البشرية وتفرق أحلام أطفالنا وآمال شبابنا في بحر من الدماء . تلك كانت وما زالت المهمة الاساسية للامم المتحدة . غير أن السلم لا يكمن فقط في غياب الحرب ، وإنما يكمن أساسا في عدم وجود مسببات الحرب . وفي هذا الصدد لعبت منظمنا دورا أساسيا طوال الـ ٤٠ عاما التي إنقضت منذ إنشائها .

قبل ٤٠ عاما ، عند التوقيع على ميثاق الامم المتحدة في سان فرانسيسكو ، كانت منظمنا تتألف من (٥ بلدا لا أكثر . واليوم فإن أسرة الامم المتحدة قد نمت ، وإنضم اليها أعضاء جدد وإتسمت مهامها بالمزيد من التنوع والتعقيد . وإكتسبت الامم المتحدة طابع العالمية . والعالمية هي تعبير عن صحة مقاصد الميثاق ومبادئه والقيم العالمية التي يتضمنها . وبذلك أصبحت منظمنا الاداة المفضلة لجميع الشعوب من أجل تحقيق تطلعاتها العميقة الى الحرية والإستقلال والسلم والتقدم . وتحولت منظمنا الى سلاح أساسي ضد الإضطهاد والاذلال والإستغلال ومن أجل إقامة علاقات أكثر عدالة وإنصافا فيما بين الامم . وقد نشرت الامم المتحدة المثل العليا للأخاء والمساواة والتضامن فيما بين الشعوب والامم .

وإن إتخاذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ الذي يعترف بحق الشعوب والبلدان الخاضعة للسيطرة الإستعمارية في تقرير المصير والإستقلال ، هو علامة بارزة في تاريخ منظمنا . ويشكل إتخاذ هذا القرار الذروة التي وصل اليها وعي المجتمع الدولي ، لأنه مادام إستغلال الشعوب والبلدان والسيطرة عليها باقيا سوف تستمر الحرب في تدمير كوكبنا . ومنذ ذلك الحين نمت أنشطة الامم المتحدة الرامية الى إنهاء الإستعمار وتحرير الشعوب نموا مطردا .

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الإنسانية ، وعلى الرغم من أن السلم يشكّل تطلعا أساسيا تتوق اليه شعوب العالم أجمع ، لم تتلاش بعد آفة الحرب . فأسبابها باقية . ولم نتمكن بعد من استئصال شأفة الإستعمار من على وجه الارض .

ولاتزال هناك حالات تحرم فيها الشعوب من بلدها وسيادتها وحريتها . وما زال يستشري التخلف والبؤس والجوع في الكثير من أنحاء العالم . ولم تنته السيطرة الإقتصادية على الدول ، وما زالت الهوة التي تفصل فيما بين البلدان المتقدمة والمتخلفة آخذة في الإتساع .

ان السلم والامن الدوليين والتسوية السلمية للمنازعات ونبذ إستخدام القوة في العلاقات الدولية وعلاقات حسن الجوار هي كلها مبادئ رئيسية وتشكل الدعائم التي ترتكز عليها منظماتنا . ومع ذلك فإننا نشهد اليوم تفاقما خطيرا في العلاقات الدولية . فكثيرا ما تنتهك مبادئ ميشاقنا وأهدافه في الوقت الحاضر . إذ نشهد لجوءا متزايدا الى التهديد بإستخدام القوة أو إستخدامها والتدخل بمختلف أشكاله في العلاقات الداخلية للدول الأخرى . وقد تفاقمت الصراعات فيما بين الدول وإكتمت أبعادا متزايدة الخطورة . والخسائر البشرية والمادية التي وقعت منذ الحرب العالمية الثانية لا حصر لها . وكل يوم ، دون إستثناء ، تودى الحرب بالمزيد من الأرواح .

وشمة قوى تعارض حق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير والإستقلال وبالتالي تقف حجر عثرة أمام تحريرها ، الأمر الذي يتناقض ومبادئ ميشاقنا . وهناك أمثلة صارخة على إنتهاك مبدأ حق الدول في السيادة والسلامة الإقليمية وحقها المشروع في التنمية . وقد أصبحت زعزعة الإستقرار والعدوان المباشر والحصار الإقتصادي وإستخدام المرتزقة والعصابات المسلحة والإرهاب من الأمور المألوفة . وروح التفاهم والتعاون التي كانت تشكّل الاتجاه الرئيسي في العلاقات الدولية منذ عقد مضى حلت محلها المواجهة والحرب الباردة .

ونتيجة لذلك لا ينظر الى المسائل الدولية في إطار الميثاق أو بالروح التي سادت التوقيع على الميثاق في سان فرانسيسكو بل ينظر اليها من الزاوية الضيقة للصراع بين الشرق والغرب ، مما يشوّه طبيعتها الحقيقية . إن الانظمة الفاشية

والديكتاتورية ، تلك الانظمة التي تجعل من التمييز والعنصرية دعامة وفلسفة لا تزال باقية في كوكبنا ، وتنتهك دون عقاب حقوق الافراد والشعوب .

ولا نستطيع أن ننسى أن الايديولوجية النازية الفاشية والعنصرية كانت وراء إندلاع الحرب العالمية الثانية ، وأنها إرتكبت المجازر وخطت بصورة مبهتة للأبادة الجماعية . ولا نستطيع أن ننسى أن هناك خلفاء لعقيدة النازية يمارسون السياسات العنصرية ولا يترددون في إرتكاب المذابح داخل بلدانهم وشن العدوان وخوض الحرب ضد البلدان الأخرى .

ان تحرير كوكبنا من الانظمة التي تستلهم الايديولوجية النازية في سياساتها وممارساتها هو ضرورة حتمية في النضال من أجل السلام ، ومهمة ينبغي أن تتضافر من أجلها جميع جهود منظماتنا .

وأثناء ال ٢٥ سنة الماضية تغيرّ الوجه السياسي للجنوب الإفريقي تغيراً جذرياً . فقد إنخرطت شعوبنا في عملية واسعة للتحرير الوطني والتغيير الإجتماعي الامر الذي أدى الى إزالة السيطرة الأجنبية من معظم أرجاء المنطقة ، والإطاحة بنظام الأقلية المتمرد في روديسيا الجنوبية . لقد تمكن شعبنا في فترة لا تتجاوز العقدين ، بإدراكه لدوره كعنصر أساسي في عملية التحول الإجتماعي التاريخية ، وبدعم من القوى المحبة للسلم والحرية ، من انتزاع زمام المبادرة من الدول الإستعمارية وإنتقل الى مرحلة نوعية جديدة أدت به الى الإستقلال والتعاون الإقليمي .

وهذه العملية تقترب الآن من نهايتها المنطقية بكفاح شعب ناميبيا ضد إستعمار جنوب افريقيا لناميبيا وكفاح شعب جنوب افريقيا ضد الفصل العنصري . وسوف يبشّر القضاء على هاتين الظاهرتين وعلى أسباب الحرب وعدم الإستقرار في منطقتنا بعهد من السلم في جميع ربوع الجنوب الافريقي وعهد من الهدوء والرخاء لجميع مكانه .

إن الفصل العنصري في جنوب افريقيا وإحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا هما البؤرة الرئسية للتوترات المحلية . فالفصل العنصري تهديد خطير للمسلم والامن العالميين . ولهذا فإننا نقول إن الفصل العنصري ليس جريمة ضد شعبي جنوب افريقيا وناميبيا وحدهما بل هو أيضا جريمة ضد شعوب المنطقة كلها وضد الجنس البشري قاطبة .

وفي جنوب افريقيا يعاني ٢٤ مليوناً من السود والملونين والهنود من القهر والقمع والتمييز العنصري ، في ظل نظام لا يسمح بممارسة الحقوق السياسية ، ولا يعطي الإمتيازات إلا للأقلية البيضاء . إن ٢٤ مليوناً يعانون أقصى درجات الذل بسبب معاملتهم كغرباء في بلدنهم وحرمانهم من حق المواطنة .

كذلك يحتجز نحو ١٥ مليوناً من السود في المناطق المخصصة للأيدي العاملة الرخيصة ويجبرون على فلاحه الأرض القاحلة . وفي جنوب افريقيا يعتبر الكفاح من أجل الديمقراطية والمساواة والسلم والعدالة الإجتماعية ، جريمة .

إن نظام بريتوريا ، سعياً منه الى حماية الموايا التي تتمتع بها الأقلية البيضاء وضمانها أطلق العنان لحمات القهر ضد الافراد والوطنيين والهيئات الدينية والنقابات العمالية والطلبة والمدرسين بل والأطفال الصغار أيضا .

ورصاص رجال الشرطة والجيش يعصف يومياً في جميع أنحاء البلاد بحياة الابرياء والعزل من السلاح الذين يتظاهرون سلمياً ضد الفصل العنصري وضد الترحيل الجبري الى البانتوستانات وضد قوانين تماريح المرور وضد الإعتقالات التعسفية . إن افراد الشعب محرومون حتى من دفن موتاهم بسلام .

لقد تحولت جنوب افريقيا الى ساحة للمذابح ومجتمع للرعب والمذابح التي ترتكب اليوم ، بعد ٢٥ عاماً من مذبحه شاربنيل ، هدمت نظريات من كانوا يتصورون أن الفصل العنصري نظام قابل للإصلاح ، وإنه نظام يملك آلية ذاتية للإصلاح .



هذه إحدى جوانب الوضع الحالي في جنوب افريقيا ، غير ان هناك جانباً آخر يبعث على الامل . وأقول الامل لان زمام التغيير الإجتماعي أصبح بالفعل في أيدي شعب جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي والقوى الديمقراطية الأخرى .

نقول الامل لان شعب جنوب افريقيا من نخاله اليومي ضد نظام الفصل العنصري يبني بالفعل الدولة الجديدة في جنوب افريقي . وقد إنخرط في هذا النضال أبناء جنوب افريقيا على إختلاف أجناسهم وأصولهم العرقية ولون بشرتهم ومعتقداتهم الدينية . وفي داخل الطائفة البيضاء ذاتها ، هناك من يعتقدون أن القضاء على نظام الفصل العنصري كفيل بأن يجلب السلم والتقدم . وأصبح الآلاف من الشباب الابيض يرفضون الايديولوجية العنصرية التي يعتنقها آباؤهم .

إنه نضال مكثف يتخذ يوماً بعد يوم أبعاداً جديدة ، وهو نضال يثبت فيه الشعب كله أنه لا يخشى جهاز القمع لهذا النظام . فشعب جنوب افريقيا الباسل يواجه بإياديه العزلاء قوات الجيش والشرطة المدججة بالاسلحة الفتاكة . وبذلك أوجد شعب جنوب افريقيا في العام الماضي حالة جديدة فقد فقد نظام الفصل العنصري ما كان لديه في الماضي من مبادرة محدودة وأصبح يلجأ الى القمع المتزايد ضد معارضيهِ .

لقد أصبح القمع السافر هو المبادرة الوحيدة لحكومة جنوب افريقيا . وليست الإصلاحات المزعومة لهذا النظام سوى محاولة فات أوأنها لإنتراع زمام المبادرة في التغيير السياسي والاجتماعي من الشعب .

وكل مجزرة تحدث تزيد من كراهية الشعب للفصل العنصري . وكل تعهد جديد بالتخفيف من شدة القوانين العنصرية - ما لم يتناول القضية الاساسية وهي إزالة نظام الفصل العنصري - ليس سوى حيلة لكسب الوقت وإشاعة الإنقسام في صفوف خصومة وإبقاء مؤسسات الفصل العنصري على حالها .

لذلك فإن الحل الوحيد للحالة الخطيرة السائدة في جنوب افريقيا هو بسدء عملية التفاوض بين الحكومة والممثلين الشرعيين لشعب جنوب افريقيا ، وتكون الخطوة الاولى لإلغاء الفصل العنصري هي الإفراج عن نيلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين الآخرين . وكل محاولة لإجراء حوار مع أفراد لا يمثلون الشعب ستطيل أمد المحنة الحالية في جنوب افريقيا .

لذلك ، يجب على المجتمع الدولي كله أن يعمل بتصميم لوضع حد للفصل العنصري على أساس هذه الشروط .

ونحن نناشد البلدان الغربية بصفة خاصة أن تستخدم نفوذها وتمارس الضغط على حكومة جنوب افريقيا لقبول عملية التفاوض دون أي إبطاء أو مراوغة .

وفي هذا العام الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان منح الإستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، لا يسعنا إلا أن نشير الى الحالة في ناميبيا . فناميبيا هي الاثر الاخير للإستعمار في الجنوب الافريقي . وقد كانت ناميبيا في بداية هذا القرن مستعمرة ألمانية . وإذا نظرنا الى خريطة افريقيا اليوم سنجد أن جميع المستعمرات الألمانية الأخرى نالت التحرر السياسي ، وأصبحت البلدان المستقلة التي نشأت عن هذه العملية ممثلة الآن في هذه القاعة .

لكن الشعب النامبي لا يزال خاضعا للسيطرة الاستعمارية والإحتلال الاجنبي غير الشرعي والإستقلال القاسي لشرواته وموارده الطبيعية .

وجنوب افريقيا هي السبب في هذه الحالة . فهي تحبط جهود المجتمع الدولي الرامية الى تحقيق إستقلال ناميبيا .

ولقد واجهنا عدة مرات تعنت جنوب افريقيا في عملية التفاوض الرامية الى تحرير هذا الإقليم المشمول بولاية الامم المتحدة . فبريتوريا تصر على تحدي أهداف

ميشاقنا ومقاصده ، وتحد القرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الامن والجمعية العامة للأمم المتحدة وتهذا بها جميعاً .

وبلغ هذا التحدي ذروته بعد إدخال ما يسمى بمسألة الربط فهذا المفهوم الزائف لا أساس له ويعتبر عدوانا على حق الشعب الناميبي في تقرير المصير والامستقلال . وقبل أن تصل القوات الكوبية الى انغولا بوقت طويل ، إتخذت الجمعية العامة قرارا في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦ بإنهاء إنتداب جنوب افريقيا في هذا الاقليم .

والقوات الكوبية موجودة في انغولا بمقتضى قرار إتخذته دولة ذات سيادة عضو في الامم المتحدة وفقا لاحكام المادة ٥١ من الميثاق ، وهذا أمر مناقض للإحتلال غير المشروع من قبل جنوب افريقيا لإقليم ناميبيا الدولي .

ويجب ألا يغيب عن البال إنه عندما اتخذ مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) كانت القوات الكوبية بالفعل في أنغولا . ولم يشكل وجودها أنثذ - ولا يشكل الآن - خطراً على أمن أية دولة في الجنوب الأفريقي . بل على النقيض من ذلك إن قوات جنوب أفريقيا هي التي تعتدي وتغزو وتحتل بلدان الجنوب الأفريقي . إن القوات الكوبية موجودة في أنغولا لأن جنوب أفريقيا غزت أنغولا حتى قبل الإستقلال .

ولهذه الأسباب كلها فإن من السخف التذرع بـ " الربط " لتأخير إنهاء إستعمار ناميبيا . إن " الربط " يجب أن يرفض . وهو لا يتعدى كونه قناعاً واهياً يستهدف حماية المصالح السياسية والإقتصادية والإستراتيجية لجنوب أفريقيا وبعض البلدان الغربية على حساب حق مقدس نعتز به جميعاً وندافع عنه .

ومن واجبنا أن نقدم الدعم القوي لنضال الشعب النامبي تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ممثله الشرعي والوحيد . ويجب أن نمّد سوابو بكل الوسائل الضرورية لتنتصر في نضالها من أجل ناميبيا حرة ومستقلة وموحدة . ويجب ان ترفض هذه الجمعية الموقرة رفضاً قاطعاً وأن تدين المناورات التسوية الرامية الى إدامة إحتلال جنوب افريقيا اللاشعري لناميبيا وسيطرتها عليها . ولا بد لمنظمتنا أن ترفض وتدين الحكومة المؤقتة المزعومة التي اقيمت في ناميبيا .

إن الفصل العنصري ، شأنه شأن النازية ، لا يكتفي بالقمع والتمييز في الداخل . بل يسعى الى تصدير صراعاته الى الخارج من خلال زعزعة الإستقرار والعدوان . وكل بلد من بلدان الجنوب الأفريقي يعاني من نزعات بريتوريا العدوانية ورغبتها في الهيمنة . وكل بلد منها يعاني من آثار التدخل والحرب والتخريب التي يديرها نظام بريتوريا لغرض مصالحه الذاتية . لقد استخدم نظام بريتوريا العصابات المسلحة أداة لذبج المدنيين العزل وتدمير الهياكل الأساسية الإقتصادية والاجتماعية في بلداننا وإحباط عملية التعمير والتنمية الوطنية . ووقف نظام بريتوريا في وجه

جهودنا من أجل التنمية والتعاون الإقتصادي الاقليمي المعرب عنها في مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي ، ولجأت بريتوريا الى التخريب المستمر لمنظمتنا الإقليمية بهدف فرض مخططاتها هي المتمثلة فيما يسمى نظرية " كوكبة الدول " . فنظام بريتوريا يعمل ضد إستقلالنا السياسي والاقتصادي ، ويشن بلا هوادة حربا على المجتمعات الحرة والعدالة التي نملكها . وهذا هو السبب في اننا نواجه حتى في هذا اليوم حالة حرب تمزق المنطقة الجنوبية من قارة افريقيا .

وفي حالة موزامبيق تُشن الحرب علينا من خلال العصابات المسلحة . وتستهدف هذه العصابات أفراد الشعب ومساكنهم وممتلكاتهم وثمره كدهم . والعصابات المسلحة تعذب وتشوه وتخطف الرجال والنساء ، الكبار والصغار ، بصورة عشوائية . والعصابات المسلحة تدمر المدارس والمستشفيات والمستوصفات ورياض الاطفال والكنائس والمراكز الإجتماعية والمخازن . إنها تهجم على وسائل النقل العامة والخاصة وتذبح الركاب الابرياء ، وتدمر الهياكل الأساسية للإقتصاد والنقل بهدف زرع البلبلة وشل الإقتصاد ومنع التنمية وإبقاء البلاد في حالة من التخلف . والهدف الوحيد من أعمالها هو زرع الرعب وزعزعة الإستقرار والإخلال بالأمن إنه أسوأ نوع بربري لا إنساني من أنواع الإرهاب .

وفي موزامبيق ، ورغم إتفاقية عدم الإعتداء ، الموقعة في آذار/مارس ١٩٨٤ ، حصلنا على دلائل لا تحصى على الإنتهاكات الجسيمة المستمرة للإتفاقية من قبل جنوب افريقيا ، وعلى تورطها الدائم في جمع أفراد العصابات المسلحة وتدريبهم وتنظيمهم وتمويلهم وتجهيزهم وتزويدهم بالقيادة ووسائل النقل ، وذلك بعد أن قامت القوات المسلحة الموزامبيقية بتدمير مخيمات الإرهابيين . وبعد مجابهة حكومة جنوب افريقيا بهذه الدلائل اعترفت علنا بتورطها المستمر في زعزعة إستقرار بلادنا . وبهذا أصبح من الواضح كل الواضح أن جنوب افريقيا لا تلتزم بأحكام إتفاقية انكوماتي .

إن تصرف جنوب افريقيا تجاه أنغولا لا يختلف عن التصرف الذي سلكته في اجزاء أخرى من الجنوب الافريقي . بل وفي هذه اللحظة التي نخاطب فيها هذه الهيئة الموقرة ، تتعرض جمهورية أنغولا الشقيقة لغزو همجي إجرامي تشنه جنوب افريقيا عليها . وهذا الغزو ، الذي يأتي بعد ١٨ شهرا من " تفاهم لوساكا " . فضلا عن محاولة التخريب الفاشلة للمنشآت النفطية في مالونفو ، يكشف النقاب عن السياسة الإجرامية والعدوانية لنظام الفصل العنصري .

إن جمهورية موزامبيق الشعبية تحيي ما أبداه شعب أنغولا من صمود وصلابة في إحباط إعتداءات جنوب افريقيا وفي الدفاع عن سيادة بلاده وإستقلالها وسلامتها الإقليمية .

ويجب على المجتمع الدولي أن يدين أعمال الحرب المستمرة التي تشنها جنوب افريقيا على دول الجنوب الافريقي . ففي الجنوب الافريقي يموت الاطفال والنساء والرجال من جميع الاعمار كل يوم نتيجة لعدوان بريتوريا وهذه الحالة يجب أن تنتهي . وهذا لن يتأتى إلا بتوحيد قوانا من أجل الإلغاء التام والاكيد لنظام الفصل العنصري . فهذا النظام هو بذرة لإنعدام الإستقرار والعنف في منطقتنا . وقد دلت على كونه عدوا للسلم داخل حدوده وخارجها . لذلك يجب أن تقدم كل المساعدة المادية والمالية الممكنة لبلدان المنطقة لتعزيز قدراتها الدفاعية وتنفيذ مشاريع تنميتها الإقتصادية .

ويقع على عاتق هذه المنظمة التمدي لمحاولات جنوب افريقيا وحلفائها لتصوير العصابات المسلحة في بلداننا بإعتبارها معارضة سياسية . فالقبول بهذه المناورات يعني ، في المطاف الاخير ، السكوت على سياسة زعزعة الإستقرار التي يتبعها النظام العنصري وتقديم الدعم المعنوي له في أعماله العدوانية ضد بلداننا وشعبنا .

إن دور الأمم المتحدة في سبيل التحرير الكامل للشعوب لا يقتصر على المسائل السياسية ، بل يتجاوز ذلك الى المجال الإقتصادي . ونحن نتابع بكل تقدير دور منظماتنا الإيجابية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية لكل من بلداننا ، عن طريق الوكالات المتخصصة والهيئات والمؤسسات التي تشكل أسرة الأمم المتحدة . وفي هذا الإطار نهنئ منظماتنا وأمينها العام على التفاني في العمل من أجل التغلب على المصاعب الإقتصادية الحرجة التي تمر بها افريقيا .

ويتم هذا الالتزام العمل الفردي والمشارك من جانب البلدان الافريقية التي تبذل قصارى جهدها للوصول الى الطريق السليم للتغلب على الصعاب التي تعترضها .

والعالم يمر بحالة اقتصادية خطيرة . لكن القارة الافريقية تواجه أزمة حادة على نحو خاص ، وهو ما لاحظت بحق الامم المتحدة .

والحالة الاقتصادية الخطيرة التي تواجه كثيرا من بلدان قارتنا لها أسباب متعددة . وعلينا أن نعالج هذه الأسباب في المقام الاول بالاضافة الى برامج الطوارئ اللازمة لانقاذ الارواح التي تتهددها المجاعة . إن اقتصاداتنا ضعيفة رغم أن قارتنا لديها امكانيات كبيرة . ومازلنا نشعر بوضوح بأثار التركة الاستعمارية المتمثلة في الامية وضعف تطور قوى الانتاج والافتقار الى الهياكل الاقتصادية الاساسية مما يحول بيننا وبين الاستفادة الكاملة بمواردنا المتاحة .

وفي السنوات الاخيرة زادت الحالة الاقتصادية في قارتنا حرجا نتيجة لاستمرار الجفاف والكوارث الطبيعية الاخرى ، مثل الاعاصير والفيضانات . وقد ازهقت المجاعة ارواح مئات الالاف من الناس ، وهي تهدد ملايين الافارقة .

والعوامل الخارجية هي السبب الرئيسي لهذه الحالة . ويجب أن نبرز من بينها تدهور معدلات التبادل التجاري وما ينتج عنه من انخفاض في حصيله الصادرات ، والارتفاع الذي لم يسبق له مثيل في أسعار الفائدة ، والزيادة الكبيرة في الديون الخارجية التي تجتمع مع العوامل الاخرى لاستنزاف الاحتياطات الضئيلة من العملات الاجنبية في القارة الافريقية .

ونحن نتأثر في نفس الوقت بالكساد الاقتصادي الدولي العميق ونتحمل عبء نظام اقتصادي دولي غير عادل وغير منصف .

ويواجه بلدنا ، بالاضافة الى المشاكل التي ذكرتها للتو ، آثار العدوان الاقتصادي وزعزعة الاستقرار والحرب غير المعلنة التي يشهدها علينا نظام جنوب افريقيا . فقد خربت ونهبت الهياكل الاقتصادية الاساسية والمصانع والجسور والطرق والسكك الحديدية وخطوط الكهرباء وسيارات نقل الركاب والادوية والحليب والاحتياجات



الأساسية الأخرى . وتعرقل بصورة اجرامية الجهود التي تبذلها دولتنا والمجتمع الدولي لانقاذ مئات الآلاف من سكان موزامبيق المتضررين من الجفاف .

ومؤتمر القمة الحادي والعشرون لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد أماما لمعالجة المسائل الاقتصادية قد وضع برنامجا للأعوام الخمس القادمة يهدف الى تهيئة الظروف اللازمة للاكتفاء الذاتي الوطني والجماعي وللتنمية الاقتصادية لقارتنا . وبذلك أبدت البلدان الأفريقية مرة أخرى تصميمها على دحر الجوع والفقر والامية والمرض ، وبعبارة أخرى ، دحر التأخر والتخلف . وتحتاج بلداننا قبل كل شيء الى حل مباشر للمشاكل التي فرضها علينا الماضي الاستعماري والديون الخارجية والكوارث الطبيعية .

وفي اعتقادنا أن المجتمع الدولي يحتاج الى اتخاذ تدابير عاجلة وفعّالة من أجل مواجهة الحالة المتأزّمة في افريقيا . فالديون الخارجية للبلدان الأفريقية تزداد بمعدّلات مقلقة . وهناك حاجة الى اتخاذ تدابير استثنائية لتخفيف العبء الضخم للديون ولتشجيع نمو الاقتصادات الأفريقية .

وبالرغم من أننا نسلم بالتزاماتنا المتعلقة بالديون الخارجية ، فإننا نرى أن البلدان الدائنة والمدينة على حد سواء لن تستفيد إلاّ عن طريق اتخاذ تدابير شجاعة لانعاش اقتصاداتنا . ونظرا لتنوّع القدرات المالية للبلدان الدائنة ، يجب ايجاد السبل والوسائل لاعادة برمجة جزء من الديون بشروط أفضل وتحويل ما يتبقى منها الى منح .

وعلى ضوء ذلك ، فإن مؤتمر القمة الحادي والعشرون لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية دعا المجتمع الدولي الى ايجاد حل عاجل لمشكلة المديونية الأفريقية المتزايدة ، كما دعا البلدان الصناعية الى تحقيق زيادة رئيسية في نقل الموارد المالية بشروط تسهيلية ، وخاصة بوصفها منحا .

وفي هذا السياق ينبغي إيلاء أولوية كبرى للبدء في المفاوضات الشاملة بشأن إصلاح النظام الدولي النقدي والمالي من أجل كفالة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد لصالح جميع البلدان والشعوب

كما أن من الضروري أن يتصرف المجتمع الدولي بحزم وتصميم إزاء سياسة زعزعة الاستقرار التي تنتهجها جنوب افريقيا ، ومن أجل القضاء على العصابات المسلحة وتوفير الدعم لبلدان الجنوب الافريقي التي تتعرض للعدوان المباشر وغير المباشر من جانب نظام بريتوريا .

ونعرب عن عميق امتناننا للبلدان والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، ومنظمات التضامن في جميع أنحاء العالم ، التي أسهمت في مكافحة الجوع والمرض في بلدنا وقارتنا . فالتضامن الدولي يوحد بين الناس في جميع القارات ويعزز تميمننا على دحر التخلف والفقير .

ونحن نلاحظ بقلق ازدياد بؤر التوتر والحرب في عدد من مناطق العالم ، ومن بينها القارة الافريقية التي تعاني من جراء الصراعات والحروب . فبالإضافة الى مأساة الجنوب الافريقي ، تشهد قارتنا حالات تتسبب في موت ومعاناة آلاف من البشر .

ففي الصحراء الغربية لايزال يشتعل الصراع الذي مافتىء يشكل مصدر قلق لمنظمة الوحدة الافريقية وللعالم . ونحن نؤيد إجراء مفاوضات بين المملكة المغربية وجبهة بوليساريو في اطار القرارات الصادرة عن منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة . ويحدونا الامل أن تتخذ المغرب موقفا ايجابيا حتى يتمكن شعب الجمهورية الديمقراطية الصحراوية العربية من تحقيق السلام ، وبناء مستقبله في سلم .

ونؤيد كفاح الشعب الفلسطيني لاقرار حقوقه الثابتة المشروعة ، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولة حرة وذات سيادة .

ونطالب بانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة ومن لبنان ، وباحترام سيادة لبنان وسلامته الاقليمية .

وعندما يذكر تاريخ الصراع بين الأمم ، وسيطرة شعب على شعب آخر ، تبرز حالة  
تيمور الشرقية كمثال صارخ تسمى . فأملحة القوات الاندونيسية ما فتئت تخمد صوت شعب  
تيمور . ويقع حق الشعب في تقرير المصير والامتقلال ، في تيمور الشرقية ، فحيسة  
للمصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية . ونعتقد أنه لابد من أن نرفع صوتنا  
مطالبين بالعدالة والامال المشروعة لشعب تيمور .

واننا نطالب بانسحاب القوات الاندونيسية من تيمور الشرقية انسحاب تاما  
وكاملا بغية تمكين شعب تيمور ، بقيادة الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلّة  
(فريتيلين) ، من تحقيق حريته وتقرير مصيره ونيل استقلاله والتمتع بالسلم والتقدم .  
وإننا نقدر دور الامين العام في السعي الى تسوية تفاوضية للمشكلة بالاشتراك مع  
الاطراف المعنية الاخرى ، بما في ذلك البرتغال ، الدولة القائمة بالادارة في إقليم  
تيمور الشرقية .

وفي كوريا ، فإننا نؤيد الجهود الرامية الى اعادة توحيد ذلك البلد بطريقة  
سلمية .

وفي أمريكا اللاتينية ، فإننا ننظر بجزع الى عملية زعزعة استقرار  
نيكاراغوا . وندعو الى الاحترام الصارم لسيادة نيكاراغوا وسلامتها الاقليمية ، والى  
وقف أعمال العدوان الموجهة ضد ذلك البلد . ونؤيد جهود مجموعة كونتادورا الرامية  
الى ايجاد تسوية تفاوضية للصراع .

إن الكفاح من أجل السلم وازالة خطر المجابهة النووية أمر ذو أهمية قصوى  
بالنسبة للبشرية جمعاء . فالسلم هو أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلداننا ،  
كما أنه يبشر الشعوب بمستقبل مزدهر ومشرق .

ويعتبر جزءا أساسيا في هذا الكفاح ، تحويل المحيط الهندي الى منطقة سلم  
خالية من الاسلحة النووية ، عن طريق إزالة جميع القواعد العسكرية والتنفيذ العاجل  
لاعلان المحيط الهندي منطقة للسلم . غير أن مهمة اللجنة المخصصة للمحيط الهندي قد  
تعقدت نظرا لموقف بعض البلدان التي وضعت باستمرار العراقيل في طريق عقد مؤتمر حول  
هذه المسألة ، مما كان له أثر ضار على البلدان الساحلية والمجتمع الدولي عامة .  
ونحن في هذا الصدد ، نؤكد من جديد تأييدنا لعقد مؤتمر الأمم المتحدة للمحيط الهندي  
بغية اتخاذ خطوات ملموسة نحو تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة  
٢٨٣٢ (د - ٢٦) .

والكفاح من أجل السلم يتطلب التزاماً جدياً وبنّاء من جانب جميع البلدان والشعوب ، بالكفاح من أجل نزع السلاح العام والكامل ، ووضع حد لسباق التسلّح ، وتجميد الاسلحة النووية كخطوة نحو تخفيضها وتدميرها بعد ذلك ، وتجميد النفقات العسكرية .

والكفاح من أجل نزع السلاح هو كفاح من أجل السلم والتنمية . فبغير نزع السلاح لا يمكن تحقيق السلم ، وبغير السلم لا يمكن تحقيق التنمية .

إننا نرحّب ببدء محادثات جنيف بين الدولتين العظميين بغية التوصل الى تفاهم متبادل وايجاد الحلول لانهاء سباق التسلّح ، بما يحقق منفعة جميع البلدان .

ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة في نفس السنة التي أعلنتها منظماتنا سنة دولية للشباب . والشباب هم الدم النابض في عروق شعوبنا . وهم بالتالي الدم النابض في عروق منظماتنا . وتعني اتاحة الفرصة للشباب للقيام بدور نشيط في رسم مصير بلداننا كفالة غد أفضل لشعوبنا . فالشباب هم الذين يملكون الدينامية اللازمة لتطوير هذا العالم وتغييره . والشباب هم الذين يغذون الحلم الباهر بغد مشرق - خالٍ من الحروب ، يعمّه السلم والازدهار . وبالتالي فإننا نؤيّد قرار منظماتنا باعلان عام ١٩٨٥ سنة دولية للشباب .

ونحن في جمهورية موزامبيق الشعبية نعتبر شبابنا أهم استثماراتنا . ونرى في ذلك ضمانا لمستقبلنا . ونرى في نفس السياق أن الجهود الفردية والجماعية التي تبذلها بلداننا لها أهمية حيوية في ضمان رفاهية أطفالنا . وينبغي أن يوجّه القدر الأكبر من مواردنا البشرية والمالية والمادية نحو هذه الغاية .

وحكومة بلادي تؤيّد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها حاليا مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) من أجل الانتهاء من التطعيم العالمي للاطفال بحلول عام ١٩٩٠ . ونعتقد أن هذا البرنامج سيحقق نتائج ايجابية لبلداننا النامية

لأنه سيخفف معدّل وفيات الاطفال . ويحظى هذا البرنامج في جمهورية موزامبيق الشعبية بأولوية قصوى ، شأنه في ذلك شأن البرامج السابقة الرامية الى ضمان تمتّع أطفالنا بالصحة البدنية والعقلية والنمو الطبيعي والمتوازن .

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة يعدّ مناسبة للتأمل في دور منظماتنا ، وفي أهميتها العالمية ، وفي الحاجة الى تحسين فعاليتها . وقد أثبتت الأمم المتحدة أنها منظمة لا غنى عنها في السعي الى السلم ونزع السلاح والتنمية والوثام بين الأمم .

وبعد مرور أربعين عاما على انشاء الأمم المتحدة ، ترمي جهودنا الرئيسية ، أكثر من أي وقت مضى ، الى انقاذ كوكبنا من ويلات الحرب ، ونحن على ثقة من أننا ، اذ نستلهم هذه السنوات الأربعين والعقد الجديد الذي تلوح بوادره في الأفق ، سنتمكّن من اعادة تكريس طاقاتنا والتزامنا لتحقيق مبادئ ومقاصد ميثاق سان فرانسيسكو . وفي هذا السياق سيكون الاحتفال بالسنة الدولية للسلم في عام ١٩٨٦ خطوة ايجابية في العملية الشاملة لكفاح الانسانية من أجل عالم أفضل .

وجمهورية موزامبيق الشعبية تؤكّد من جديد استعدادها للتعاون مع جميع شعوب العالم وبلدانه ، بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لتحقيق السلم العالمي وتعزيز الأمن الدولي .  
والكفاح مستمر !

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أودّ باسم الجمعية العامة أن

أشكر رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية على البيان الهام الذي أدلى به للتو .

اصطحب السيد سامورا مويز ماشيل ، رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية ، الى

خارج قاعة الجمعية العامة .

## البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد كلارك (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن كندا ، اهنئكم ياسيدى على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة الهامة للجمعية العامة . ولقد جاء هذا الانتخاب اعترافا بماضيكم الطويل في الاخلاص لمبادئ الامم المتحدة ، وتقديرا لحيوية المؤسسات الديمقراطية في الحكومة التي تمثلونها .

واني نيابة عن كندا ، اشارك المتكلمين الآخرين في الاعراب عن الحزن لما أحدثته الزلازل الشديدة من معاناة في المكسيك . وقد ترتب على هذه المأساة ان شهدنا حشدا عفويا للقوى عبر الحدود الوطنية لاستكمال عملية الاغاثة غير العادية التي تقوم بها حكومة المكسيك . وفي اوقات مثل هذه الكوارث الطبيعية ، تتقارب شعوب العالم ، ويقدم شعبنا صلواته جنبها الى جنب مع مساعدته العملية . وكان من دواعي سعادتنا بالامس اننا شاركنا في توافق الآراء بشأن القرار الذي اتخذته هذه الجمعية للاعراب عن تضامننا المشترك مع شعب المكسيك .

ولا يسعني - باعتبارى كنديا - الا ان اذكر باسى ان كندا والامم المتحدة فقدت في الاسبوع الماضي احد جنودنا ورجالنا العظام ، الجنرال بيرنز . وان كندا تفخر بشكل خاص بانه كان اول قائد لقوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة وكان ممن شاركوا عمليا في حفظ السلام . وكان الجنرال بيرنز ايضا واحدا من ابرز المخططين لنزع السلاح . ولقد جسدت اسهاماته بحق افضل مثل الميثاق . ونحن نشعر بالحزن لوفاته ، ولكن تفانيه في تحقيق مبادئ الامم المتحدة السامية ومقاصدها يضرب لنا مثالا نهتدى به في مقبل ايامنا \* .

عندما يمل الافراد الى من الاربعين ، يمر بعضهم بما تسمى أزمة منتصف العمر . الا ان هذا الوصف لا ينطبق بالتأكيد على الامم المتحدة . قد تكون فسي المنظومة

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الاططل (اليمن الديمقراطية) .

العالمية اليوم ازمت متعددة ، الآ أن الأمم المتحدة في عمر الأربعين ، مازال أمامها شوط طويل تقطعه قبل أن تصل إلى منتصف العمر . بل أننا إذا نظرنا إلى الأمم المتحدة من منظور التاريخ الطويل ، فإنها لاتزال في أعوامها المبكرة .

وهذا المنظور يساعدنا في وضع تقييم أكثر توازنا وانصافا للأمم المتحدة في هذا العام الذي نحتفل فيه بذكرى تأسيسها . فالمتفائلون يرون أنها دليل على التقاء العالم وتقارب أطرافه ، بينما يلومها المتشائمون لأنها لم تحقق السلم . أما الواقعيون فيدركون أن الأمم المتحدة نجحت في اتباع استراتيجياتها العالمية من أجل أمن البشرية رغم الانقسامات بين الأمم .

وفي الأعوام الأربعين الأولى للأمم المتحدة ، قدمت اسهاما كبيرا في بناء اطار لمنظومة عالمية تمتجيب لما يتسم به المجتمع الحديث من ترابط تكنولوجي ومشاركة في التمرّض للخطر . وقد كشفت التكنولوجيا عن الاماني المشتركة للأسرة البشرية بأسرها . فالجميع يريدون تجنب أهوال الحرب ، والجميع يريدون فرمة التنمية الاقتصادية ، والجميع يريدون كفالة حقوق الانسان بشكل كامل . والسعي من أجل هذه المطالب المشتركة كلها هو العمل اليومي للأمم المتحدة .

وإذا كانت هناك أوجه ضعف في الأمم المتحدة ، وهناك فعلا أوجه ضعف ، وإذا كانت هناك بعض نواحي عدم الكفاءة ، وهي موجودة ، فعلينا أن نحتفل هذا العام بما حقته الأمم المتحدة من شبات وانجازات في الوقت الذي نسعى فيه إلى تحسين اجراءاتها .

لقد كانت الأمم المتحدة ممذرا لشراء الوجود البشري ، وذلك بمنع الصراعات ، وبالمواساة في النزاعات ، وبامتثال الامراض ، وبالتقدم الانمائي في العالم كله ، وبانقاذ أرواح بشرية لا تحصى . وقد فعلت هذا كله بميزانية تقل عن دولار واحد كل عام لكل شخص يسكن هذا الكوكب . وينبغي ألا تكون الأمم المتحدة بحاجة إلى من يدافع عنها ، ولكنها في حاجة إلى ذلك ، وانني أؤكد أن كندا لا تدافع فحسب عن الأمم المتحدة ، وانما سوف تعمل على دعمها . كما انها ستعزز الجوانب الأخرى للنظام



المتعدد الاطراف . فهذا هو السبيل الى ما يحتاجه العالم من السلم والنمو ، ومن الحرية والعدالة .

ان التحديات التي تواجه النظام المتعدد الاطراف تتجاوز نطاق هذه المؤسسة . فالاسئلة تثار بشأن ما اذا كان العالم سوف يعمل بعضه مع بعضه ، او ان الامم سوف تتراجع الى وسائلها الفردية . وسواء كان الموضوع يتعلق بالديون او التجارة او الثقافة ، وسواء كانت الامم فقيرة او غنية ، كبيرة او صغيرة ، فان هناك شكا متجددا بشأن النظام الدولي . وقد هددت البلدان النامية ، مرة اخرى هذا الاسبوع ، ومن فوق هذا المنبر ، بان تتخلى عن النظام النقدي الدولي الذي تعتقد انه تخلى عنها . والضغوط الحمايية التجارية تتصاعد ، ويؤجل مرة بعد اخرى موعد عقد دورة جديدة من مفاوضات التجارة المتعددة الاطراف . والانفاق على التسلح يتزايد ، وكذلك يتزايد الارهاب ، والنزاعات الاقليمية .

واذا استمر ذلك سنكون جميعنا ضحية له ، ولا شك في ان بلدا مثل كندا يتعرض للخطر اذا لم تستطع الامم الاتفاق على قواعد التجارة ، او تخفيف الديون ، او تحديد الاسلحة . ومنذ ٢٤ عاما ، لم يكن غير ١٢ في المائة فقط من ناتجنا القومي الاجمالي قائما على التمدير ، اما اليوم فان هذا الرقم قد وصل الى اكثر من الضعف . وفي بداية قيام الامم المتحدة ، كانت كندا بعيدة نسبييا عن التأثر بالخلافات الطائفية العنيفة في البلدان الاخرى ، اما اليوم فاننا ، شأن كل بلاد العالم ، اصبحنا هدفا لارهابيين . منذ اربعين عاما ، لم يكن للمخدرات او التكنولوجيا او السياسات الاقتصادية للبلدان الاخرى تأثير مباشر على كندا ، اما اليوم فانها تستطيع ان تؤثر بشكل مباشر على حياة كل طائفة كندية . وهذا هو الحال بالنسبة لجميع المجتمعات ، وفي جميع البلدان . وفي عالم صغير مثل عالمنا اليوم ، لا مفر من ان نتعرض لمشاكل مشتركة ، لا يستطيع احد منا ان يحلها وحده . وبدلا من ان نتقوقع ، ينبغي للعالم ان يمد يده ، ليس فقط ليحتفل بذكرى ، ولكن ليتعامل مع واقع عصرنا الحديث الذي لا يمكن الفرار منه .

## (تم تكلم بالفرنسية)

أود اليوم أن أؤكد التعهد الذي قطعتة الحكومات التي تعاقبت في كندا على نفسها ازاء الامم المتحدة منذ نشأت من رماد الحرب العالمية الثانية . وقد أكد رئيس الوزراء مولروني شخصيا للامين العام خلال زيارته الرسمية لكندا هذا العام التي حظيت بالتقدير امانى كندا بشأن هذه المنظمة . وفي الشهر المقبل ، سوف يضم رئيس وزراء كندا صوته هنا الى صوت الزعماء الاخرين في العالم ليؤكد مرة أخرى أهمية الامم المتحدة .

وبهذا ، فإن هذه الدورة للجمعية العامة سوف تتيح لنا فرمة لنتذكر الانجازات التي تحققت في العقود الاربعة الماضية : القضاء الكامل على الاستعمار عمليا ، والاعتراف بحقوق الانسان على المستوى الدولي ، والالتزام بنزع السلاح العام والكامل ، وبرنامج تعزيز الانظمة المالية والتجارية العالمية ، واتفاقية قانون البحار ومعاهدات تتعلق بسلسلة كاملة من المسائل ، واحراز تقدم هام في النضال ضد الامية ، وتعزيز مركز المرأة .

واننا نرحب بصفة خاصة بتوافق الآراء الذي انبثق من مؤتمر نيروبي ، الذي انعقد في نهاية عقد المرأة . فقد اتفقت أمم العالم على خطة للعمل من أجل تعزيز مركز المرأة ، تنفذ على مدى الـ ١٥ سنة المقبلة . ويفخر الكنديون بالدور الذي لعبه وفدنا في المساعدة على تحقيق توافق الآراء ، وتعتزم حكومتنا أن تضع وسائل محددة لتنفيذ استراتيجيات نيروبي . وغني عن الذكر أن المنظمة في تنفيذ برامجها وفي سياساتها للتعيين في المناصب الرفيعة ، ينبغي أن تحترم بالكامل الاهداف الواردة في الاستراتيجيات الاستشرافية . وفي الوقت الراهن ، تحتل المرأة أقل من ٦ في المائة من المناصب الفنية الرفيعة ، ومما لا شك فيه أن الامم المتحدة لاتزال أمامها الكثير من التقدم الذي ينبغي أن تحرزه في التحرك نحو الانصاف .

#### (واصل الكلام بالانكليزية)

سوف تكون هذه الدورة مناسبة لمتابعة الاصلاح الجدى لاجراءات الامم المتحدة . وفي الشتاء الكندي القاسي فإن المنازل التي يُهمل اصلاحها على مر الايام يهجرها ساكنوها في النهاية لانها لا تستطيع أن تقدم الحماية التي صممت أصلا لتوفيرها . ولا ينبغي أن نسمح بأن تصبح الامم المتحدة غير قابلة للاصلاح ، وينبغي أن نلاحظ ان آثار انعدام الصيانة قد بدأت تظهر . فالموضوعات السياسية التي تشيع الفرقة تتسلل في أغلب الاحيان الى الوكالات المتخصصة . وجدول أعمال الجمعية ولجانها مشغل بشكل دورى بموضوعات تدور بشأنها مناقشات جوفاء . وترفض بعض البلدان الفنية أن تدفع انصبتها ، بينما تهدد الاخرى بخفضها . وقد حدد الامين العام بشجاعة ومرارا وتكرارا ، أوجه الضعف هذه .

ان التغييرات والاصلاحيات ضرورية لوجود الامم المتحدة . وينبغي ان نعيد لهذه الجمعية الهيبة التي منحها اياها الميثاق . وينبغي بالتالي ان نستعرض جهودنا ونحدد لانفسنا بشكل منظم الاهداف والمقاصد التي يمكن تحقيقها .

لقد ارسلنا الكنديين الى قبرص والجولان وغيرها من مناطق التوتر لاننا نريد من النظام العالمي ان يعمل . وننوي ان نحافظ الان على ما استطاع الكنديون ان يساعدوا في تأمينه في وقت الازمات . وتدرك الوفود قطعا ان كندا قد عملت ، هي وآخرون ، في الاشهر الماضية لوضع وتنفيذ مجموعة من التدابير العملية المجدية مع اخذ هذا الهدف في الاعتبار . وسوف تستمر جهودنا التعاونية مع كل الوفود المعنية في هذا المسمى ، الذي تصاعف الحاحه بسبب الموضوعات المضمونية الحرجة المعروضة علينا ، والتي انتقل اليها الان .

بالنظر الى الشؤون العالمية في هذه الذكرى الاربعين ، فاننا لا نجد ان هناك مجالا اكثر قتامة من مجال نزع السلاح وتحديد الاسلحة . وينبغي ان نواجه الحقيقة بأنه لم يتم ابرام اتفاق مضموني واحد من خلال العملية المتعددة الاطراف لتحديد الاسلحة اثناء النصف الاول من العقد الثاني لنزع السلاح - لا في مؤتمر نزع السلاح في جنيف ولا في محادثات خفض القوات المتوازن بمورة متبادلة في فيينا ، ولا في مؤتمر استكهولم المعني بتدابير بناء الثقة وتعزيز الامن ونزع السلاح في اوروبا .

ولكنني لا اتواجد معكم هنا للنواح والعيول بل لاقدم تشجيع وتأييد كندا في بناء مناخ الثقة اللازم لاتفاقيات نزع السلاح . ومهما كان الاحباط ، فانه لا ينبغي لنا ان نتخلى عن تصميمنا على بناء نظام امني عالمي يعتمد على قدر اقل من الاسلحة ، لا على زيادة التسلح . واذا كانت الارادة السياسية ضرورية ، فلنعرب عن تلك الارادة السياسية ، ولاسيما ونحن نقتررب من عام ١٩٨٦ ، الذي اعتبر السنة الدولية للسلم . في العملية المعقدة لتحديد الاسلحة ونزع السلاح ، يجب ان ترد الاولويات الى نصابها الصحيح .

اولا ، تعتقد كندا ان عمليات التخفيض العميقة والقابلة للتحقق في الترسانات الموجودة للأسلحة النووية تحظى بأولوية قصوى . والانتقال الى مستويات أدنى للأسلحة مع

الحفاظ على استقرار التوازن في كل مرحلة متتالية للتخفيض هو الطريق العملي الوحيد لتحقيق التقدم . ولهذا ، فإننا نقدم تأييدنا الكامل للمفاوضات الختامية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي التي تجرى الآن في جنيف . وان اجتماع القمة بين الرئيس ريفان والأمين العام غورباتشيف الذي سوف يعقد بعد ٥٥ يوما يتيح فرصة لرسم طريق جديد للمستقبل يؤدي الى خطوات عملية لكسر الجمود الذي تعاني منه عملية نزع السلاح .

ثانيا ، ان ابرام معاهدة لحظر التجارب الشاملة لايزال في رأى كندا الهدف الاساسي والثابت . وهدفنا هو وقف كل التجارب النووية .

ثالثا ، ان ابرام المبكر لمعاهدة للأسلحة الكيميائية هو الآن في متناول ايدينا في مؤتمر نزع السلاح .

رابعا ، ان منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي موضوع على جدول الاعمال العالمي الآن .

وعلى هذا فإننا نعرف أين نحن ذاهبون في تدابير تحديد الأسلحة ونزع السلاح . إن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرمة لنزع السلاح ، في عام ١٩٧٨ ، ينبغي أن تظل مرشدا لنا . وان توافق الآراء الهام الذي تم التوصل اليه من جانب المجتمع الدولي بتلك المناسبة يجب أن يتجدد مرة أخرى ونحن نتطلع الى الدورة الاستثنائية الثالثة المكرمة لنزع السلاح .

(تكلم بالفرنسية)

إن نجاح المؤتمر الاستعراضي لاطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، الذي اختتم أعماله يوم السبت الماضي في جنيف ، يمثل خطوة هامة الى الامام . فقد أكدت الدول المشاركة في المؤتمر ، مرة أخرى ، على أساس توافق الآراء ، حيوية وصلاية تلك المعاهدة ، التي انضمت اليها ١٣٠ امة ، والتي تمنع انتشار الأسلحة النووية ، وفي نفس الوقت تحقق مزايا الاستخدامات السلمية للطاقة النووية للمجتمع الدولي بأسره . ان روح التعاون الدولي التي تميز بها استعراض معاهدة عدم الانتشار قد بينت أن

العملية المتعددة الاطراف يمكن أن تسهم ، بل وهي تسهم حقا ، بفاعلية في تعزيز الامن العالمي .

وستواصل كندا الاضطلاع بدور فعال في كل المحافل المتعددة الاطراف وسوف تسهم في بناء الثقة وتعزيزها . وفي هذا الصدد ، وضعت كندا برنامج عمل للجزء الثاني من عقد نزع السلاح الحالي ، وعن طريق هذا البرنامج سوف نكثف عملنا في ميدان تحسين اجراءات التحقق اللازمة لضمان احترام الاتفاقات المبرمة .

وسوف نعزز قدرتنا التحليلية في مجال البحوث السيزمولوجية ، بغية التعجيل بالاعمال المتعلقة بالتحقق من الالتزام بحظر كامل على التجارب النووية . وسوف نحسن من مرافق بحوثنا في مجال الاهتزازات الارضية في شمال كندا وسوف نعزز قدرتنا على التمييز بين الزلازل الطفيفة والتجارب النووية الجوفية .

وسوف نقوم في اطار برنامج العمل هذا بدراسات عملية بشأن استخدام الاسلحة الكيميائية . وسوف نقدم هذه الدراسات الى الامم المتحدة وسوف نضعها أيضا تحت تصرف الاخمائيين الكنديين للتحريات بشأن ادعاءات استخدامات الاسلحة الكيميائية .

وفضلا عن ذلك ، سوف نعمل بغية ابرام اتفاق متعدد الاطراف بهدف حظر حيازة واستخدام الاسلحة الاشعاعية . وانني اناشد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ابرام معاهدة فعالة يمكن التحقق منها لحظر الاسلحة الاشعاعية . وكندا مستعدة للتوقيع فورا على هذه المعاهدة .

وسوف يرفع الوفد الكندي تقريرا الى اللجنة الاولى عن الجهود التي تبذلها كندا يوميا لوضع أسس معاهدات دائمة .

ويجب ايضا النظر في العلاقة بين نزع السلاح والتنمية نظرة ببناء وأكثر تعمقا . فمن غير المقبول ان يظل المستوى الحالي للانفاق العسكري الى ما يقرب من تريليون دولار تقريبا ، في الوقت الذي تعاني فيه أجزاء كثيرة من العالم من الفقر والعوز والمجاعة ، وشعب كندا ، الذي يتمتع بتمثيل عريض في شبكة من التنظيمات غير الحكومية التي تزداد اتساعا على الدوام ، يتأثر بصورة خاصة بهذا الاختلال ، ويتطلع الى اقامة أمن انساني حقيقي يتميز بتزايد المخزون من الاغذية وخفض الترسانات العسكرية .

وثمة درس آخر نستخلصه من خبراتنا على مدى ٤٠ عاما ، درس يتعلق بالنمو الاقتصادي . فنحن نعلم اليوم ان رفاهة كل منا تتوقف على الروابط المالية والتجارية وغيرها من الروابط القائمة بين اقتصاداتنا ، وقد ازدادنا فهما للتحديات التي تجابهها السوق العالمية ، كما نقدر حق التقدير الدور الحاسم للبلدان النامية في توسيع نطاق الاعتماد العالمي .

ولابد من تعزيز المشاركة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية - مشاركة تقوم على تقاسم المسؤوليات والالتزامات . وتعرب كندا عن سرورها البالغ لتوصل اللجنة المعنية باستعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية الى توافق آراء بشأن بيان بالاستنتاجات المتفق عليها . فلهذه الخطوة اهميتها لانها تدل على الجهود الجادة التي بذلها جميع المعنيين في سبيل التعبير عن الحقائق الاقتصادية الحالية بلغة مشتركة . ونحن نرى ان هذه الخطوة تبشر بالخير فيما يتعلق بقيام تعاون في المستقبل .

واذا نظرنا الى مشاكل العالم النامي ، لرأينا انه ما من حالة تشير الحسرة أكثر من حالة المعاناة التي تمر بها افريقيا جنوب الصحراء . وقد نجحت الاستجابة الانسانية العالمية للآزمة في افريقيا في انقاذ الالاف ، بل الملايين من الارواح . لكن هذه الآزمة ذاتها أوضحت ايضا ان ثمة تحديات طويلة الاجل .

فالانفاضة ليست كافية . ولا بد من العمل من أجل التنمية الدائمة ، بالمشاركة مع الدول الافريقية . وينبغي لحكومات افريقيا أن تقرر ايلاء الاولوية للقطاع الزراعي ، وأن تطلق العنان للقوى الانتاجية في مجتمعاتها ، ولكن ينبغي أن يقابل هذا الجهد التزام حقيقي ومتواصل من قبل الدول المتقدمة النمو ، بل من قبل المجتمع الدولي بأسره . ولن تنتهي الازمة في افريقيا إلا اذا عززت الجهود الجبارة التي تبذل من أجل تخفيف مأساة اليوم بالتزام دائم ببناء افريقيا الغد .

وتشكّل الديون الخارجية المرهقة التي يعاني منها عدد كبير من البلدان عبئا ثقيلا للغاية ينوء بحمله العالم النامي . وقد تحقق بعض التقدم في معالجة الديون بفضل التعاون بين الحكومات الدائنة والبلدان المدينة والمصارف التجارية والمؤسسات الدولية وبينت استراتيجية التكيف والتمويل واعادة الجدولة عن وجود قدر كبير من المرونة لمساعدة المدينين . ولكن ، يبدو ان الأمر يحتاج الى المزيد من التكيف لتلبية الاحتياجات الخاصة للدول المدينة .

وتساعد المداورات التي تجرى في الأمم المتحدة على ايجاد تفهم أفضل لهذه المسائل الاقتصادية فضلا عن انها تعزز أنشطة شتى المؤسسات الدولية التي تتناول هذه المسائل . وقد قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بدور أساسي في هذا الشأن . وعليها أن تكفل لهما القدرة على القيام بدورها ومواصلة ذلك مع المراعاة اللازمة للمشاكل الخاصة التي يواجهها كل بلد على حدة . ويجب معالجة الصعوبات التي يواجهها النظام الاقتصادي المتعدد الاطراف ومؤسساته الرئيسية . وينبغي أن تكون العلاقات الثنائية بين البلدان من جهة والنظام المتعدد الاطراف من جهة أخرى عنصرا متكاملان ومتساندان .

وينبغي مقاومة النزعة الحمائية التي تهدد ازدهار البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء . فعلى البلدان الصناعية أن تبقى اسواقها مفتوحة أمام منتجات العالم الثالث اذا ما أريد للبلدان النامية أن تحافظ على عوائد صادراتها اللازمة لتلبية خدمة ديونها الخارجية وتحسين مستويات المعيشة فيها .



وسنخر جميعا اذا اغلقنا حدودنا . فلكل منا اذن دوره الهام الذى يقوم به لكي نكفل للنظام المتعدد الاطراف أن يظل مفتوحا وسليما . ولذا كانت كندا في طليعة الداعين الى اجراء جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتمدة الاطراف ، ولذا ايضا عملنا على تحرير التجارة ومقاومة النزعة الحمائية باستخدام العديد من الوسائل الاخرى .

وتستطيع البلدان النامية ، بالاشتراك في الاعمال التحضيرية للجولة التجارية الجديدة ، أن تسهم في تنشيط نظام الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة . وتتطلع كندا الى العمل مع البلدان النامية بغية تحديد المجالات ذات المصلحة المشتركة والتي يمكن ايلؤها الاهتمام في الجولة القادمة .

ان التنمية الاقتصادية أمر حاسم ، ولكن لا يمكن تحقيق منافعها والتمتع بها بالكامل الا اذا تعاونت الدول الاعضاء في الامم المتحدة فيما بينها في خطة متسقة ترمي الى التصدي للقضايا الاجتماعية الهامة ، والقضايا المتعلقة بحقوق الانسان التي يواجهها عالمنا اليوم .

ويشكل الاتجار غير المشروع في المخدرات وغيرها من العقاقير واصاءة استعمالها ، تحديا اجتماعيا كبيرا في جميع قارات العالم .

واني اعرب عن سرورى لقيام الامم المتحدة بوضع خطة عمل في هذا المجال الحيوى . وقد انضمت كندا الى بلدان اخرى في العام الماضى في تقديم القرار الذى أدى الى الشروع في وضع مشروع اتفاقية جديدة لمقاومة الاتجار غير المشروع بالعقاقير .

ونحن نرحب باقتراح الامين العام لعقد المؤتمر المعنى بالعقاقير في عام ١٩٨٧ على المستوى الوزارى ، وبما تضمنه الاقتراح من ربط بين المبادرات اللازمة لخفض المعروض من العقاقير غير المشروعة وبين الخطوات اللازمة لخفض الطلب عليها . وسنواصل عملنا بنشاط مع البلدان المعنية الاخرى للتوصل الى قرار للمضي قدما بهذه الفكرة في الدورة الحالية .

منذ اربعين سنة مضت ، جعل الميثاق حقوق جميع الافراد وحياتهم أمرا يراعاه

المجتمع الدولي . ومضى الآن ما يقرب من أربعة عقود على صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان ذاته . الا أن عملنا لا يزال في بداياته الاولى . وكما جاء في التقرير الحالي للامين العام ،

"ولاتزال الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان تحدث ، وبأبعاد مفرجة في

كثير من الاحيان" . (A/40/1 ، ص ٢١)

لذلك ينبغي أن نتوسع في أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الانسان ، ويستدعي ذلك استكمال وضع الاتفاقية المعنية بحقوق الطفل ، وكفالة التنفيذ السليم للاتفاقية الجديدة لمكافحة التعذيب ، والتوسع في برنامج الخدمات الاستشارية التي تقدمها لجنة حقوق الانسان ، وتشجيع البلدان الاخرى على تقديم المساعدات التقنية في مجال حقوق الانسان ، ومساعدة الفريق العامل المعني بالاشخاص المختفين . وعلاوة على ذلك ، يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل تركيز اهتمامها على مصير سجناء الضمير ، وضمان عدم حرمان المعوقين من حقوقهم السياسية ، وحماية المصالح الخاصة للسكان الاصليين في كافة انحاء العالم ، واتخاذ الخطوات اللازمة لحماية حقوق من يعملون على تعزيز حقوق الانسان .

ولا يفوتني أن أذكر المواجهة السياسية الواسعة النطاق ، والحروب السافرة التي تعكر صفو هذا الكوكب بمورة مخزنة من آسيا الى امريكا الوسطى الى الشرق الاوسط . وستتاح لنا فرصة كبيرة لتناول هذه القضايا أثناء تقدم أعمال هذه الدورة للجمعية العامة . الا أنني أرى ، كما ترى حكومتني ، أن جنوب افريقيا تمثل حالة تتحدى المجتمع العالمي بشكل لم يسبق له مثيل وهي أوضح مثال في عالمنا اليوم لما يمكن أن يحدث لبلد تنتهك فيه حقوق الانسان ويساء استعمالها بصورة منهجية . وليست جنوب افريقيا هي البلد الوحيد الذي يقوم فيه التمييز على أساس العرق ، وليست البلد الوحيد الذي ينكر حق الاغلبية الكبرى من مواطنيه في الاشتراك في النشاط السياسي .

ولكن جنوب افريقيا هي البلد الوحيد الذي يعتبر فيه التمييز العنصري المبدأ

الأول لسياسة الدولة ، ويسجل دستورها انتهاك حقوق الانسان ، وتنكر على الاغلبية حقوقها السياسية بسبب لون البشرة . اننا جميعا نشعر بالاسى للأرواح التي ازهقت والأفراد الذين اصيبوا نتيجة للإجراءات القمعية التي تتخذها السلطات هناك ، والضغوط الشديدة القاسية التي تمارسها ضد كل من يدعو الى مكافحة الفصل العنصرى .

ومما يدعو الى الاسف والخجل أن هذا البلد يستطيع بإمكانياته البشرية والطبيعية الهائلة أن يسهم بقسط وافر في رفاهة القارة التي هي جزء منها . ولكنه بدلا من ذلك لا يقف عند حد في انتهاكاته التي لا يقبلها أى ضمير لحقوق الانسان الاساسية .

لكن صرح النظام في جنوب افريقيا قد تزعزع وعمت أرجاءها المظاهرات والاضرابات وأعمال المقاومة ضد نظام الحكم القائم . واثبت الاقتصاد انه من القوى الدافعة الى التغيير . فقد حدثت موجة من هروب الاستثمارات وانخفض سعر صرف الراند انخفاضاً ملحوظاً .

والدرس المستفاد من كل ذلك واضح : فبعد مرور ٤٠ سنة على مولد ميثاق الامم المتحدة و ٢٥ سنة على صدور الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، لا بد وأن تهب رياح التغيير على جنوب افريقيا ، وأن تتمزق أوصال الفصل العنصرى . ولا بد أن تستمر حتى النهاية التدابير التي تجعل من جميع مواطني جنوب افريقيا متساوين داخل بلادهم \* .

---

\* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

كما أننا لا يمكننا أن نهمل ناميبيا . فجنوب افريقيا لا تحكم سيطرتها فقط على هذا الاقليم في انتهاك صارخ لرغبات الامم المتحدة وللقانون الدولي ، مستخدمة اراهيه كقاعدة انطلاق للهجوم على جيرانها ، بل انها أيضا تديم ممارساتها القمعية في ذلك البلد الغني . ولا يمكن المجتمع الدولي أن يتحمل مثل هذا الازدراء والانكار المستمر للعدالة . وينبغي للمجتمع الامم أن يواصل الضغط على جنوب افريقيا لاجبارها على تغيير سياساتها الهجومية .

لقد عملت كندا بشكل مستمر ومطرد من أجل زيادة الضغط لاحداث هذا التغيير . ونأمل أن تؤدي استجابة جنوب افريقيا الى أن تستمر العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين بلدينا . إلا أن ذلك يتطلب تقدما حقيقيا ضد الفصل العنصرى . ونحن نتشاور ونتعاون مع أصدقائنا في الكومنولث ، ومع دول خط المواجهة وغيرها بحفا عن أكثر السبل فعالية لانهاء هذا النظام البغيض في نظر الكنديين .

وهناك خروج آخر على السلوك الحضارى ينبغي للامم المتحدة أن تتناوله بتفصيل أوفى ، ألا وهو الارهاب . وقد دلتنا تجربة العام الماضي على أن الارهاب خطر ليس هناك بلد بمنأى عنه . وسوف نسمى بنشاط في هذه الجمعية لايجاد سبل جديدة للتصدى بفعالية لهذه الافة ، ولو بإعداد صكوك دولية جديدة عند الضرورة . وكندا طرف بالفعل في جميع اتفاقيات الامن الجوى الدولية ، وسوف تصدق على الاتفاقية الدولية المناهضة لاحتجاز الرهائن . وقد أشج صدورنا أن مؤتمر الامم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين قد أيد جهود منظمة الطيران المدني الدولية لتعزيز القبول العالمى لاتفاقيات الامن الجوى الدولية والامتثال الصارم لاحكامها . فقد أثبت بذلك المجتمع الدولي ان لديه الارادة السياسية للعمل .

وأخيرا ، ينبغي أن تكون الذكرى السنوية الاربعون لانشاء الامم المتحدة مناسبة لتوجيه دعوة موحدة من أجل السلام الذى سيقوم على نزع السلاح الفعّال والتنمية الاقتصادية للجميع .

ان المنظمة التي تجسّد صيحتنا "نحن شعوب الامم المتحدة" من أجل السلام

لا يمكن ان تفقد أهميتها اليوم أو بعد ٤٠ عاما من الآن . ويجب أن يقابل الخطر الذي يتهدد الوجود العالمي بتكثيف جهودنا من أجل تهيئة الظروف اللازمة للسلم الدائم . ويحق لشعوب الأمم المتحدة أن تنتظر تحقيق آمالها من خلال أعمال تقوم بها كل حكومة من الحكومات التي ترتقي منصتنا هذه .

ونحن نعلم ان التحديات التي تواجهنا ضخمة ، ولكنها لن ترهبنا . ونعلم ان المشاكل لا نهاية لها ، ولكننا لن نخاف من تعقدها . ونعلم ان العلاقات الدولية قد تدهورت ، ولكننا لن يحول شيء بيننا وبين بذل الجهود لاصلاحها . وبعبارات بسيطة فان كندا ، مع كل الدول الاخرى ذات السيادة والنوايا الحسنة ، ستستعين بالأمم المتحدة لتواصل بلا كلل السعي من أجل السلام والامن والعدالة الاجتماعية .

سير جيفري هاو (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

اسمحوا لي أولا أن أنضم الى من تقدموا بالتهنئة للسيد بينيس بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة . فلا يمكن ان تكون شؤوننا في يد أفضل أو أكثر خبرة ممن يده . ومن دواعي الاغتباط والفخر لبلادي ان يكون رئيس هذه الدورة الاربعة ممثل بلد سيمبح قريبا عضوا كامل العضوية في الاتحاد الاوروبي .

وبنفس الروح أعرب عن شكرنا للرئيس المنتهية ولايته السيد بول لوساكا ، الممثل الموقر لبلد من بلدان الكومنولث ، للصلوب النزيه والماهر الذي أدار به شؤون هذه الجمعية طوال ال١٢ شهرا الماضية .

وأود أيضا أن أجدد الاعراب عن تقديري لاميننا العام ، وأن أحيي تفانيه ومشابرتة في تلمس الحلول لمشاكل العالم . وتقريره الاخير ، شأن تقاريره السابقة ، دليل آخر مقنع وبلبيغ على أهمية هذه المنظمة . وسوف تحظى جهوده دائما بتأييدنا الكامل .

وبعد أسابيع قليلة منحتفل بالذكرى السنوية الاربعة لانشاء الأمم المتحدة .

وسيدكرنا ذلك بالعبارات التي تتسم ببعد النظر التي أدلى بها رئيس وزراء بريطانيا وقتئذ كليمنت اتلي لدى افتتاح الدورة الأولى للجمعية في لندن حين أشار الى :  
 " ادراك جميع الأمم انه بدون تعاون من أجل السلم لن يكون هناك أمن  
 لاي دولة " .

فهذه الفكرة صادقة اليوم تماما كما كانت عندما قيلت في عالم مزقته الحرب العالمية لثاني مرة خلال ٣٠ سنة ، عالم أدت الحرب به الى توقف النظام التجارى الدولي تقريبا ، عالم تحولت معظم مدنه الكبرى الى حطام ، عالم لم تكن فيه بعض الدول الكبرى الحالية قد ولدت بعد .

وفي السنوات التي تلت ذلك أخذت عضوية هذه المنظمة تنمو بشكل مذهل . ويرجع الفضل في التقدم الذى تم احرازه اليها جميعا فقد ابتعدنا عن حدة ووحشية الصراع الدولي واضطلعنا بمهمة ضخمة لاعادة التعمير . وعاشنا فترة من النمو الاقتصادى الذى لم يسبق له مثيل اقترنت بانفجار مكاني هائل . ورحبنا ودعمنا ظهور اكثر من ١٠٠ دولة جديدة ذات سيادة . وأنشأنا وطوّرننا مجموعة من المؤسسات الفعالة للتعاون الدولي .

وتفخر بريطانيا أيضا بانتمائها الى مجموعتين مختلفتين من البلدان تعبّر كل منهما بطريقتها الخاصة عن النمط المتنامي للترابط . وفي هذا العام ، سيجتمع في جزر البهاما رؤساء حكومات الكومنولث الذين يمثلون ٤٩ دولة من جميع القارات ، كما يمثلون مختلف وجهات النظر . وفي نهاية هذا العام أيضا سيزداد أعضاء الاتحاد الاوروبى فيصبحون ١٢ عضوا بانضمام اسبانيا والبرتغال . ويمثل هذا الاتحاد الآن أكبر كتلة تجارية في العالم ، ودوره على الساحة الدولية يزداد أهمية . وقد عبّر وزير خارجية لكسمبرغ في بيانه أمس تعبيرا بليفا عن القيم المشتركة والنهج المشترك أيضا لجميع أعضاء الاتحاد الاوروبى .

وغدا سيتيح لنا اجتماع مجلس الأمن التذكارى الفرصة لتقييم كل ما تم انجازه على مدى السنوات الاربعين الماضية . ولكن ينبغي لنا في الوقت نفسه ان ندرك نطاق

وتعمد المهام التي ما زالت تواجهنا . وعلينا ألا نقلل من شأن الجهود التي ما زال على المجتمع الدولي ان يبذلها اذا اريد لاعمالنا ان تحقق الغايات التي وضعها الاءاء المؤسسون .

اننا ما زلنا نعيش في عالم حطمه العنف والصراعات المستمرة ، والمصوبات الاقتصادية والاجتماعية والمجاعة والمرض . وتعتبر الكارثة الطبيعية الكبيرة التي جلبت في الاسبوع الماضي معاناة مفاجئة للشعب المكسيكي بمثابة تذكير محزن بان الإنسان ضعيف ومعرض للخطر في بيئته . ونحن جميعا نشيد بالشجاعة التي ابدتها الحكومة والشعب في المكسيك في مواجهة هذه الكارثة .

لقد جاء على لسان الامين العام "إننا نواجه اليوم عالما تكاد بشائره ان تكون لا نهائية ، ولكنه أيضا عالم ينطوى على خطر قد تكون فيه النهاية"

(A/40/1 ، ص ٦)

ان الحل ، كما يقول الامين العام بحق ، يكمن في ايدينا وفي ارادتنا وتصميمنا على ان نقرر نوع العالم الذي نريد ان نراه في السنوات المقبلة ، وان نتخذ الخطوات الضرورية لبلوغه . ومن ثم فان هذا الاحتفال بالذكرى السنوية ليس مناسبة للتفكير في الماضي فحسب ، بل الهم من ذلك ان ننظر الى المسائل التي ستواجهنا في المستقبل وأن نبدأ الآن في رسم سياساتنا .

وهذه الحاجة الى بعد النظر تنطبق خاصة على المسائل الاقتصادية في جدول أعمالنا . فالمجاعة الطاحنة في البلدان الافريقية جنوب الصحراء بيّنت كيف يمكن لسلسلة من المشكلات ، بعضها طبيعي وبعضها من صنع الانسان ، أن تؤدي الى معاناة لا يمكن تصورها . فقد اجتمع التدهور الطويل الامد للبيئة مع الفشل التدريجي في الانتاج الزراعي والجفاف الذى استمر طويلا . وأدت هذه الكارثة الى رد فعل قوى من جانب بلدان عديدة ، وكان الغرب في طليعتها . فالمملكة المتحدة أسهمت وحدها في العام الماضي بربيع بليون دولار . وجاء ما يقرب من نصف هذا المبلغ من تبرعات خاصة ، هدايا من رجال ونساء . وذلك الى أننا لم نتوقف عند تقديم الاموال . وقد وفرنا طائرات صلاح الجو الملكي لايمال امداداتنا الى من هم في أشد الحاجة اليها وبأسرع ما تسمح به الظروف المحلية .

ولكن الكرم التلقائي ، حتى اذا بلغ هذا المستوى ، ليس حلا طويل الامد ، لاننا نعيش في عالم تسوده التناقضات . فهناك مناطق من العالم ما زالت تواجه الجوع القاسي ولا تتمكن من تغذية سكانها ، وهناك مناطق أخرى تواجه مشاكل متزايدة بسبب فائض في الانتاج . ونمط هذا التطور لافت للنظر . فسكان الصين والهند بأعدادهم الهائلة ، تمكنوا من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الاغذية بالرغم من كل التنبؤات المتشائمة . فزيادة الاعتماد على الحافز الفردى وقوى السوق ساعدت في حالات كثيرة على زيادة الكفاءة . وفي مقابل ذلك ، شمة بلدان أخرى ، وبعضها ذات موارد طبيعية أفضل ، ما زالت تواجه الحاجة الى استيراد الغذاء . وفي بعض المناطق ، أدى الافراط في استغلال الموارد الطبيعية الى تهديد تلك الموارد أو تدميرها ، بينما لا تستخدم الموارد استخداما كافيا في مناطق قريبة ، وأحيانا في نفس البلد .

وإذا أردنا أن نحل هذه التناقضات ونضمن تقدما أكثر توازنا للاقتصاد العالمي ، ونضمن كذلك مستوى معيشة متزايدا لجميع مواطنينا ، علينا ان نهتمّ فهما أوسع لاسباب الفشل والنجاح ، وأن نحدد الوسائل اللازمة لاستغلال مواردنا بطريقة أكثر فعالية مع صيانتها في الوقت ذاته . وعلينا أن ندرب شعوبنا بطريقة أكثر ابداعا ،



وأن نستخدم معرفتنا التكنولوجية بطريقة أكثر مهارة ، وأن نبني مؤسساتنا ومجتمعاتنا بحيث تشجع القوى الطبيعية للتغير الاقتصادى والنمو بدلا من ان تقف في طريقها . وكما أثبتت الاحداث في اشيوبيا ، يمكن للأمم المتحدة أن تظلع بدور حيوى في الملاءمة بين الموارد والاحتياجات .

ولابد من تحقيق النمو الاقتصادى المستمر اذا أردنا أن نخفف من عبء الديون الحالية للعديد من بلدان العالم . ففي العام الماضى ، حقق الاقتصاد العالمى نموا بلغ ٤,٣ في المائة ، وهذا أسرع معدل للنمو في السنوات الست الأخيرة . وقد قام العديد من البلدان بعمل شجاع لتلبية الضغوط الاقتصادية والاجتماعية للتكيف . وقد استمعنا في هذه المناقشة الى الاسباب التي تدعو الى تناول هذه المسائل المعقدة بحذر وحكمة . ولذا ينبغي لنا جميعا لدى استجابتنا من خلال المؤسسات الدولية لكل حالة على حدة ، أن نأخذ في الاعتبار المشكلات الحقيقية التي تواجه البلدان المدينة . ويجب علينا ان ننشئ الإطار الثابت الذى يسمح لهذه البلدان بتطبيق سياساتها الرامية الى التكيف . وهنا تكمن أهمية تخفيض العجز في بعض البلدان الصناعية .

ومنذ ثلاثة أعوام تقريبا ، كان لي شرف رئاسة اللجنة المؤقتة التابعة لصندوق النقد الدولي والمعنية بإدخال زيادة كبيرة على حصص الدول لدى الصندوق . وفي القمة الاقتصادية التي عقدت في لندن العام الماضى ، تمكنا من تشجيع التوصل الى اتفاقيات لإعادة جدولة الديون على مدى سنوات عديدة حيثما يكون ذلك مناسبا . وعلينا الآن أن ندرس مسألة مستوى الموارد المتاحة للبنك الدولي . وتود بريطانيا أن يتحقق اتفاق مبكر من حيث المبدأ بشأن احداث زيادة عامة في رأس مال البنك الدولي وأن يصبح قادرا على الاضطلاع بدوره .

وهناك حاجة عاجلة ومستمرة لان نؤيد ونعزز النظام التجارى المفتوح . وهذا ضرورى اذا اردنا مقاومة الحمائية وضمان أن تسهم تجارتنا في رفاه جميع البلدان ، خاصة بلدان العالم النامى . ونحن نرحب بالاجتماع القادم للأطراف المتعاقدة في مجموعة الاتفاق

العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) لإجراء جولة جديدة من المفاوضات . ودون هذه الجولة الجديدة ، فان أوساط الحماية ستزداد قوة . الوقت يمر سريعا . إننا لا نحتاج فقط أن نبقى على النظام التجارى الحر ، ولكن ينبغي أيضا أن نضمن زيادة انفتاحه وتوسيع نطاقه . وينبغي أن يتوسع نطاق النظام التجارى الحر لكي يشمل صناعات الخدمات والاقتصادات الموسعة للبلدان التي تعمل على توسيع قاعدتها الصناعية . ومن الضروري تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في أسواق العملات العالمية . وعلى وجه الخصوص ، نحتاج الى استقرار الاسعار عند معدلات من شأنها أن تعزز توسيع التجارة العالمية بدلا من زيادة الضغوط الحماية . وهنا تكمن أهمية الاتفاق الذى تم التوصل اليه في هذه المدينة منذ ثلاثة أيام فقط عند اجتماع وزراء المال ورؤساء المصارف المركزية في البلدان الصناعية الرئيسية .

ولكن التطلع الى المستقبل لا يقتصر على المواضيع الاقتصادية . فنحن نحتاج الى نفس المنهج في تناول المسائل السياسية والامنية المعقدة التي تواجهنا . وقد ذكرنا الامين العام بمدى تضرر الهيكل الاساسي لهذه المنظمة بما وصفه بأنه "عدم وجود إجماع لدى الاعضاء الدائمين والذى كان ينبغي أن يكون المحرك الرئيسي للمنظمة" وأكثر ما يتضح ذلك في الانشقاق بين الشرق والغرب . وربما كانت أهم مسألة تواجه هذه المنظمة خلال العقد الخامس من حياتها هي ما اذا ستمكن من اتخاذ الخطوات الايجابية لتضييق هذه الهوة الحاسمة .

وفي اعتقادنا انه بإمكاننا ان نفعل ذلك . ففي السنتين الماضيتين حدثت زيادة ملحوظة في الاتصالات بين الشرق والغرب . وانني أرحب بذلك . ومنذ أن أصبحت وزيرا للخارجية ، حرصت على زيارة كل بلد من بلدان اوربا الشرقية والتعرف الى رؤسائها . ولقد رحبنا بنفس الروح بزيارة السيد غورباتشيف الهامة الى بريطانيا في نهاية العام الماضي . وسيعقد الاجتماع الاول بين الرئيس ريغن والسيد غورباتشيف في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام ، وسوف يكون هذا اللقاء فرصة هامة لاستعراض الموضوعات وإجراء مناقشات جوهرية يمكن ان تضع أساسا لقدر أكبر من الثقة المتبادلة

بين الشرق والغرب . وينبغي أن تثبت هذه المناقشات أن زعمي أكبر دولتين في العالم جادان في رغبتهما في التغلب على المعوقات القائمة .

غير أن الاتصال وحده لا يكفي . ولا يمكن إرساء الأسس الحقيقية للتعاطف في مناخ من عدم الثقة . وقد قال السيد غورباتشيف : "ليس النزاع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أمرا محتوما" وهو في ذلك يردد ما يعتقد الرئيس ريغن من أنه "يمكن للقادة السوفيات أن يستفيدوا كثيرا من الانضمام إلى الغرب في خفض متبادل للأسلحة ، والتوسع في التعاون بينهما" . وليس هناك ما يدعو الاتحاد السوفياتي وقادته للشك في إخلاص دول الغرب في موقفها . فالشعب البريطاني لا يرغب في شيء قدر رغبته في تخفيض حدة التوتر وزيادة التعاون . ومهمة القادة هي ترجمة التطلعات المشتركة إلى اتفاق ملموس .

والعالم يحتاج إلى ذلك على الأخص في مجال تحديد الأسلحة . ونحن نرحب ترحيبا حارا باستئناف مفاوضات جنيف بشأن الأسلحة النووية والأسلحة الفضاء بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ونحن نؤيد هدف تلك المفاوضات المتمثل في منع سباق التسلح في الفضاء ووضع حد له على الأرض .

ويجب أن يكون هدفنا الرئيسي هو تحقيق الأمن بأقل مستوى ممكن من التسلح . ونعتقد أنه لا يجوز لأي طرف أن يسعى إلى التفوق . بل ينبغي أن يكون الهدف هو التوازن المتبادل ، مع مراعاة التطورات الراهنة . وينبغي أن تكون النتيجة تعزير الردع لا إضعافه . وينبغي للمفاوضات أن تكون مرتكزة على الامتثال للتعهدات القائمة .

وتتيح هذه المحادثات منبرا يبعث على الأمل وفرصة للمفاوضات البنّاءة وإمكانية لإحراز تقدم حقيقي وملمووس . ففي جنيف وحدها يمكن أن تتحول الميانات العامة إلى اتفاقات جادة وسياسة مكبرات الصوت لا تفضي إلا إلى حوار الأسم . ولكن أى رغبة حقيقية في خدمة قضية السلم ستلقى من جانبنا استجابة سريعة .

وقد أعلن السيد غورباتشوف مؤخرا أن ثقة بلاده في الولايات المتحدة لا تزيد عن ثقة هذه الأخيرة في الاتحاد السوفياتي . كما أن السيدة تاتشر أبدت نفس الرأى عندما قالت أن كلا من الجانبين لا يرى الآخر من خلال منظار وردى . وسيكون التحقق أحد العناصر الأساسية في أى اتفاق . لتحديد الأسلحة فهو في حد ذاته يؤلّد الثقة التي لا غنى عنها لصون أى نظام لتحديد الأسلحة . لكن التحقق يتطلب أيضا من كلا الجانبين قدرا من الثقة بحسن نوايا الجانب الآخر .

وتحقيقا لهذا الهدف يتعين على البلدان أن تمتثل للمعاهدات والالتزامات التي أخذتها على عاتقها . وهناك أهمية خاصة للمعاهدتين اللتين تحكمان العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وهما اتفاقتا الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، ومعاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وتشكل هاتان الاتفاقيتان أساس الهيكل الحالي للأمن المتبادل .

ولاشك في أن الاهتمام بتحقيق الاستقرار الدولي كان القوة الدافعة الرئيسية وراء معاهدة عدم الانتشار . ولذا فإننا نشعر بالاعتباط لنجاح المؤتمر الاستعراضي الأخير وللموافقة على الوثيقة الختامية بتوافق الآراء . ونحن نشاطر المؤتمر اقتناعه بأهمية المعاهدة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين . ونؤيده تماما في تصميمه على تعزيز تنفيذ هذه المعاهدة وتدعيم حجيتها .

ومما لا شك فيه أن هذه النتيجة هي انعكاس للالتزام المتجدد من جانب المجتمع الدولي باستخدام معاهدة عدم الانتشار بمنع تزايد انتشار الأسلحة النووية . ونحن نناشد الذين مازالوا خارج المعاهدة - ولاسيما أولئك الذين توجد لديهم مرافق نووية

هامة غير خاضعة لنظام الضمانات - أن ينضموا اليها في اقرب وقت ممكن ليسهموا بذلك في حماية العالم من أهوال حرب نووية محتملة .

بيد أنه ينبغي لنا أيضا ألا نغفل أهمية معاهدة عدم الانتشار في تنظيم استخدام المأمون للطاقة النووية في الأغراض السلمية وخاصة في العالم النامي . وقد أعلننا عزمنا على أن نضاعف من الآن وحتى عام ١٩٩٠ ، الاعتمادات التي نقدمها للبلدان النامية الأطراف في المعاهدة من خلال مشاريع المساعدة التقنية التي تديرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وبذلك نشبت مرة أخرى التزامنا بكبح جماح الانتشار النووي . ومن الصحيح إنه ينبغي لنا أن نصب إهتمامنا على القضايا العالمية التي تهدد أمن الأمم كافة . ولكننا نجد في هذا العالم المتمس بالتكافل أن القضايا الإقليمية الأكثر تحديدا تؤثر أيضا على مصالحنا . وتحضرني في هذا الصدد مسألة الجنوب الأفريقي حيث أن تفاقم الأزمة في جنوب افريقيا وإستمرار هذه الدولة في تهديد جيرانها يسببان لنا قلقا بالغا .

ونحن ندين بقوة إعتداء قوات جنوب افريقيا على أراضي أنغولا وهي دولة ذات سيادة . وقد أعلننا هذه الادانة بقوة بالاشتراك مع مائر أعضاء مجلس الأمن . ذلك ان مثل هذه الاعمال من شأنها أن تقوض استقرار المنطقة وتعوق الجهود الرامية الى تحقيق استقلال ناميبيا . وينبغي ألا يساور جنوب افريقيا أدنى شك في تميمنا على وجوب نيل ناميبيا استقلالها سريعا وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فإزال هذا القرار هو الأساس الوحيد المقبول على الصعيد الدولي للتسوية الناميبية .

لقد شهد الجنوب الأفريقي خلال السنوات الأخيرة تغيرات رئيسية طرأت مع حصول موزامبيقا وأنغولا وزمبابوي على الاستقلال . ومن الضروري أن تتخلى كل بلدان المنطقة من التوترات الحالية وأن يتاح لها التركيز على بناء مستقبل يسوده السلم والرخاء في توافق مع جيرانها .

وإننا لنشعر بأسف عميق حيال الموقف في جنوب افريقيا ذاتها حيث لم ترفع السلطات حالة الطوارئ ، وتواصل قمع الاحتجاج السلمي ، وتمتثل المواطنين دون

محاكمة . ونحن في الأساس نرفض نظام الفصل العنصرى الذى يتعارض مع القيم الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والذى يشوّه الكثير من القيم الحقيقية في جنوب افريقيا . ونحن نناشد حكومة جنوب افريقيا ألا تكتفي بمجرد التشدق بالكلام وأن تسارع بإتخاذ الاجراءات التي حان أوانها منذ زمن طويل وهي : إنهاء الفصل العنصرى وإقامة نظام حكم يقبله شعب جنوب افريقيا بأسره .

وتتفق بريطانيا مع البلدان الأخرى على ضرورة حدوث تغييرات جوهرية . ونحن نمارس ضغوطا دائبة على حكومة جنوب افريقيا لحملها على تحقيق ذلك . كما إننا نلتزم تماما بالحظر الذى فرضته الأمم المتحدة على توريد الاسلحة لهذا البلد ، ونحن لا نتعاون مع جنوب افريقيا في تطوير برنامجها النووى بجوانبه المدنية والعسكرية . وتنص مبادئنا التوجيهية المتعلقة بتصريف نطف بحر الشمال على استبعاد أية مبيعات لجنوب افريقيا . كما أننا نفي بالتزاماتنا بعدم تشجيع أية إتصالات في المجال الرياضى . ونطبق بدقة أحكام مدونة السلوك الأوروبىة على الشركات البريطانية العاملة في جنوب افريقيا حتى نضمن إسهامها بأقصى قدر من الفعالية في التغييرات الحاسمة التي نعمل على تشجيعها .

أما ما نختلف فيه مع البعض فهو ليس استعدادنا لممارسة الضغط وإنما رأينا في مدى فعالية تدابير المقاطعة الالزامية في المجالين الاقتصادى والتجارى . وإنني أتفهم الانفعالات التي تحض على الدعوة لإتخاذ هذه التدابير . ولكننا لسنا مقتنعين بأن تدابير من هذا النوع يمكن أن تحقق أهداف من يدعون الى إتخاذها ، بل أن من شأنها أن تضعف فعالية الضغوط التي تمارس على حكومة جنوب افريقيا لادخال تغييرات جوهرية وأشر هذه التدابير سيكون أشد وطأة على القطاعات الضعيفة من السكان وعلى البلدان المجاورة . وفي إعتقادنا أن كل من كانت لهم منذ زمن طويل إتصالات سياسية وإقتصادية ودبلوماسية مع جنوب افريقيا يجب أن يستخدموا هذه الصلات في تشجيع التغيير الجذرى .

وتمشيا مع هذا النهج توصلنا مع شركائنا الاوروبيين الى عدد من التدابير نعتقد أنها ستعزز قوى التغيير في جنوب افريقيا . وقد أعلنت اليوم إعتادنا لجميع التدابير التي اتفق عليها في لكسمبرغ في ١٠ ايلول/سبتمبر . وجاءت هذه التدابير نتيجة للزيارة التي قام بها مؤخرا الى جنوب افريقيا ثلاثة من زملائي من الاتحاد الاقصادى الاوروبى والتي تجلى فيها إهتمام أوروبا بهذه المسألة . وفي الاسبوع الاخيرة لاحت بوادر تحرك من جانب حكومة جنوب افريقيا . ويجب الآن أن تتجسد تلك البوادر في قرارات حاسمة بإلغاء الفصل العنصرى . ويتطلب ذلك التعجيل بإقامة حوار مع الممثلين الحقيقيين للأغلبية الافريقية .

وفي الشرق الاوسط ، كثيرا ما تحوّل التوتر الى صراع عنيف . ومما يبعث على الاسى أنه منذ إنشاء الأمم المتحدة لم تمس هذه المنطقة في سلم ولو لعام واحد . وما من مكان في العالم أحوج من هذه المنطقة الى التسويات عن طريق التفاوض .

وفي لبنان لن يمكن إحلال السلم ما لم تضع كل من الطوائف التي تعيش هناك يدها في يد الأخرى لإعادة بناء بلدها بمنأى عن أى تدخل خارجي . ويجب على اسرائيل أن تسحب جميع قواتها من الأراضي اللبنانية في أسرع وقت ممكن .

وينبغي للبنانيين أنفسهم أن يضعوا حدا لدائرة العنف المروعة . ونحن ندين بصورة قاطعة إختطاف الرهائن الابرياء بما فيهم السيد اليك كوليت أحد كبار موظفي الأمم المتحدة البريطانيين ويجب على مختطفيه أن يطلقوا سراحه فورا ودون أى تأخير .

وفي الخليج يروعنا الصراع المفجع المدّمّر الدائر بين ايران والعراق الذى طال الآن لمدة تكاد تساوى مدة الحرب العالمية الثانية . ونحن نستنكر استخدام الاسلحة الكيماكية ، ونهيب بكل من الجانبين الامتناع عن شن الهجمات على الاهداف المدنية - وخاصة السفن التجارية التي تبحر في المياه الدولية . وثمة حاجة ماسة الى مبادرة عاجلة لإنهاء الحرب . ومقترحات الامين العام الواردة في ثمانى نقاط هي أفضل سبيل لإحراز تقدم في هذا الصدد . وسوف نواصل تأييده بأقصى ما في وسعنا .

وكان الوصول الى حل للنزاع العربي الاسرائيلي من الاهداف الرئيسية لهذه المنظمة منذ إنشائها تقريبا . وذلك في حد ذاته يبين مدى الصعوبة التي تكتنف الوصول الى تسوية متوازنة . ولكنني اعتقد ان هذا العام شهد بوادر استعداد للسمي من اجل إيجاد حلول سلمية للنزاع . وأعني بوجه خاص التحركات البهائية التي قام بها الملك حسين ملك الاردن ، والتي أعربت السيدة تاتشر مؤخرا عن تأييدنا الفعّال لها . وينبغي للمجتمع الدولي ان يدعم بقوة كل من ينبذون العنف وينزعون الى الدبلوماسية الهادئة . فذلك هو السبيل الذي يمكن ان يؤدي الى سلم عادل ودائم يقوم على المبادئ التي طالما نادى بها الامم المتحدة .



(سيرجيفرى هاو ،  
المملكة المتحدة)

ان الاطراف المعنية مباشرة هي وحدها التي يمكنها التفاوض من اجل السلم .  
ولكن اذا كان لها ان تحصل على الثقة اللازمة للدخول في مفاوضات صعبة وحساسة فانها  
ستحتاج الى تشجيع وتأييد قويين من المجتمع الدولي بأسره ، هو المجتمع الممثل هنا  
في الامم المتحدة بصورة كاملة . وان هذه المنظمة تقوم على اساس الثقة في قوة  
الدبلوماسية والتفاوض والحوار . وتشاطر حكومتي هذا الايمان . وهناك ضرورة حيوية  
للشروع بصورة عاجلة في عملية حوار في هذا المجال الذى لم تلتق فيه الاذهان منذ امد  
طويل .

اننى ادرك انه من السهولة بمكان للمتكلمين امام هذه الجمعية ان يطالب  
البلدان الاخرى بتنظيم امورها الداخلية . ومن ثم ، اود ان انتقل الى قضيتين تساهم  
فيهما بريطانيا اسهاما مباشرا وايجابيا .

لا يزال التقسيم المأساوى لقبريش قائما . وقد اظهر الامين العام المهارة  
والتميم في السعي للتقريب بين الطرفين بعد فشل المحادثات في كانون  
الثاني/يناير . ونأمل لمبادرته الحالية كل نجاح ، ونأمل ان يوافق الرئيس كيريانو  
والسيد دنكتاش على الاجتماع في اسرع وقت ممكن . وتواصل الحكومة البريطانية بذل ما  
في وسعها لمساعدة الامين العام . لقد كنا قاب قوسين او ادنى من التوصل الى اتفاق  
فيما سبق ، وعلى جميع الاطراف مسؤولية العمل على الا تفلت الفرصة لهذا الاتفاق مرة  
اخرى . وخلال العام الماضى واصلنا سعيينا النشط من اجل التوصل الى سبل لاعادة  
العلاقات الطبيعية مع الارجنتين . ومنذ انتهاء الصراع ، قمنا بازالة القيود  
المالية ، وعرضنا اجراء محادثات حول مجموعة من القضايا العملية . وفي عديد من  
المناسبات طالبنا بازالة القيود على التجارة بصورة متبادلة . وبالرغم من عدم  
استجابة الارجنتين اتخذنا خطوة اخرى من جانب واحد في تموز/يوليه الماضى لتحسين  
العلاقات التجارية ، وذلك برفع الحظر على الواردات الارجنتينية . ولكن الارجنتين لم  
تبادلنا هذه الخطوة .

ومنوالم السعي الى ايجاد الطرق المؤدية الى تحسين العلاقات مع الارجنتين .  
وفي الوقت نفسه نحافظ على التزاماتنا الحازمة قبل سكان جزر فوكلاند .

لقد اوقفت الأرجنتين التقدم باصرارها على ان تلتزم بريطانيا اولا بالمفاوضات الخاصة بالسيادة قبل مناقشة اى جانب من الجوانب المتعلقة بعلاقاتنا الثنائية . اما نهجنا فهو النهج الاكثر واقعية الذى يستهدف اعادة الثقة بين شعب المملكة المتحدة وشعب الأرجنتين وتخفيف التوتر في جنوب المحيط الاطلسي .

وهناك العديد من المجالات لامكانية تحقيق التعاون المتبادل المثمر ، ومنها على سبيل المثال ، المهمة العاجلة بصورة متزايدة ، مهمة الحفاظ على مصايد الاسماك في جنوب المحيط الاطلسي . وقد اظهرت المناقشات غير الرسمية التي اجرتها منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ان معالجة تلك المهمة ستقتضي جهدا دوليا . ونحن على استعداد لتأييد المبادرة البناءة "للفاو" ، ونأمل ان تكون الأرجنتين بالمثل على استعداد للعمل مع "الفاو" .

وقد برزت فعالية هذا النهج الدولي للمحافظة على الثروة السمكية في مجالات اخرى . فقد وجدنا ، مثلا ، مدعاة للتشجيع في التقدم الذى احرز في الاجتماع الاخير الذى عقد في هوبارت للجنة المنشأة بموجب الاتفاقية الخاصة بمون الموارد البحرية الحية لقارة انتاركتيكا .

وتعتبر مصايد الاسماك جانبا واحدا فقط من المهمة الصعبة لادارة موارد قارة انتاركتيكا . وقد تم تحقيق ذلك بنجاح لمدة ربع قرن بمقتضى معاهدة انتاركتيكا . لقد حافظت المعاهدة على القارة باعتبارها منطقة سلم خالية من التفجيرات النووية وعمليات الاغراق والتسليح والخلافات الاقليمية . ونعتقد اعتقادا راسخا بان محاولة تطبيق نظام التراث المشترك ستؤدى الى الاخلال بهذا النظام الذى ثبتت فعاليته وانها تنطوى على خطر زعزعة الاستقرار في المنطقة وتعريض التعاون العلمى الدولي الوثيق الحالى للخطر في انتاركتيكا . وسنستمر في تأييدنا لنظام معاهدة انتاركتيكا .

وفي امريكا الوسطى ، هناك اتفاق واسع النطاق حول عدد من الاهداف : الحاجة الى مزيد من الاستقرار واحراز التقدم الاقتصادى وتعزيز الديمقراطية . وتلك الاهداف واردة بوضوح في وثائق الكونتادورا . وتلقى عملية الكونتادورا تأييدنا الحازم .

وينبغي ان يكون الطريق الى السلم من خلال تدعيم الديمقراطية والحد من التسلح ، وفوق كل شيء من خلال انتهاء اعمال التخريب والتدخل عبر الحدود . وتتطلب الحالة المتوترة الراهنة اكبر قدر ممكن من ضبط النفس من قبل جميع الاطراف . ان الاجتماع المزمع عقده في لوكسمبرغ هذا الخريف بين وزراء خارجية الدول العشر بالاضافة الى اسبانيا والبرتغال ودول امريكا الوسطى وبلدان الكونتادورا سيكون مظهرا اخر لتأييدنا لجهود السلام .

وفي الاشهر الاخيرة ، كان هناك عدد من الاتصالات المباشرة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية ، وهي اتصالات مستمرة ومومعة . واعرب عن املي العميق بأن تؤدي تلك الاتصالات الى حل سلمي ودائم للمشكلة الكورية ، وان يمثل الشعب الكورى عن قريب فى هذا المحفل .

ويعتبر احتلال فييت نام غير المشروع لكمبوديا تحديا مستمرا للقانون الدولي . وهو يعرض الاستقرار الاقليمي للخطر ، ويستهيئ بالرأى العالمى . اننا نؤيد بصورة حازمة جهود اعضاء رابطة امم جنوب شرقي آسيا الرامية الى اقناع الحكومة الفيتنامية بالتوصل الى حل سلمي يقوم بصورة جلية على المبادئ التي اقترتها الامم المتحدة .

لقد شهد العام السادس للاحتلال السوفياتي لافغانستان جهودا سوفياتية مكثفة لاجضاع الشعب الافغانى وممارسة الضغط على باكستان ، حيث التمس نحو ٢ ملايين منغولى افغانى الملاذ . اننا نسمع الكثير من الحكومة السوفياتية عن تأييدها للشعوب المقهورة فى العالم . ولكنها فى افغانستان هي التي تقوم بالقمع . لماذا لا تحترم مبادئها وتظهر تأييدها للجهود المثيرة للاعجاب التي يقوم بها الامين العام من اجل التوصل الى حل ، وذلك بالموافقة على سحب قواتها ؟ هذا العمل المحدد هو وحده الذى يمكن ان يلبي مطالب المجتمع الدولي ويحقق السلام فى افغانستان .

ومن الواضح انه عند انشاء الامم المتحدة كان املنا معنيين بتعزيز مصالح الافراد بقدر اهتمامهم بتعزيز المصالح الخاصة بحكوماتهم . ومن ثم ، مما يبعث على

الاسى بصورة خاصة ان نرى بعد مرور اربعين عاما ان حقوق الكثيرين من الافراد وحررياتهم ورفاهيتهم في خطر ؛ لا بسبب الفقر والجوع والمرض فحسب ، بل ايضا بسبب السياسات والاجراءات التي تتخذها الحكومات .

يجب علينا جميعا ان نبذل ما في وسعنا لكي نعطي القوة لكلماتنا الطيبة عن حقوق الانسان . لقد قلت في هلسنكي في تموز/يوليه الماضي ، انه بينما اشعلت الوثيقة الختامية لمؤتمر الامن والتعاون في اوروبا منارة للامل ، فان قوة ضوئها في المستقبل ستوقف كلية على اراء الدول الموقعة عليها .

ويمح ذلك ايضا في مجال الامم المتحدة . ان للجنة الامم المتحدة المعنية بحقوق الانسان والمنظمات الاخرى للامم المتحدة دورا رئيسيا تقوم به لجعل صكوك حقوق الانسان الحالية اكثر فعالية ، ولكنها ينبغي كي تتمكن من تحقيق اهدافها ، ان تجد التعاون الكامل من الدول الاعضاء .

واليوم ، تجد الامم المتحدة نفسها متداخلة بعمق في الاخطار التي تتعرض لها مجتمعاتنا ، وهي اخطار لم يحلم بها المؤسسون . وتستمر والمشكلة الحديثة المتمثلة في اساءة استخدام المخدرات تواصل اتخاذ اشكال جديدة ابشع وهي رذيلة تهدد بصورة خاصة شبابنا ، ومن ثم مستقبل مجتمعاتنا . وتعمل بريطانيا على زيادة الموارد المخصصة لمكافحة المخدرات وتطبيق تدابير جديدة تستهدف حرمان من يقومون بالاتجار في المخدرات من المكاسب غير المشروعة التي يحملون عليها . وينبغي على كل الدول الاعضاء ان تتخذ اجراء وطنيا حازما . ولكن الجهود الوطنية هي مجرد جزء من الحل . والتعاون الدولي الفعال مطلوب بصورة ملحة من اجل استئصال الانتاج والاتجار والقضاء على الحماية غير المشروعة لمرتكبي تلك الافعال . وتعتبر المبادرة التي تقدمت بها فنزويلا بشأن امكان ابرام اتفاقية في اطار الامم المتحدة بداية مفيدة . ولكن ينبغي ان نقوم جميعا بهجوم موحد ومستمر على تلك المشكلة الضارة والخطيرة .

كما ان التعاون الفعال مطلوب بالمثل لوقف انتشار الارهاب . فكل اعتداء على فرد بريء ، وكل اختطاف ، وكل القاء قنبلة ، هو هجوم علينا جميعا . لقد اتخذت

(سير جيفري هاو ،  
المملكة المتحدة)

بريطانيا خطوات من اجل تشديد الرقابة على الانشطة غير المقبولة من جانب اعضاء  
البعثات الدبلوماسية . وحتى يمكن تقليل فرص اختطاف الطائرات ، تقدمت بريطانيا  
ايضا باقتراحات محددة لاتخاذ اجراءات دولية اضافية تتضمن تدابير امنية اشد صرامة  
في المطارات وعمليات الطيران المدني . وكما اوضح الامين العام ، فان العديد من  
الاتفاقيات الدولية الضرورية موجود بالفعل ، ويحتاج الى التنفيذ . وعلينا ان نعلن  
بوضوح اننا لن نخضع للابتزاز ولن نتسامح مع اعمال الارهاب ولن نوفر الملاذ  
للارهابيين .

(مسير جيفرى هاو ،  
المملكة المتحدة)

ان قائمة المشكلات الدولية طويلة ومعقدة . وحتى نستطيع اتخاذ تدابير سليمة بشأنها يجب ان تتوافر لدينا آليات سليمة . ومن المؤكد انه يتعين علينا في ذكرى مرور ٤٠ عاما على انشاء الامم المتحدة ان ننظر مرة اخرى في الطريقة التي تعمل بها هذه المنظمة وان نستخلص الدروس من اوجه فشلها وان نواصل الاضافة الى منجزاتها . وهناك سبل كثيرة يمكن عن طريقها تحسين اداء هذه المنظمة . فينبغي ان نجعل الاموال تحقق مردورا افضل في منظومة الامم المتحدة بأسرها ، ويجب ان نعمل الى تحقيق تنسيق اشد فعالية . وينبغي ان نحول دون اعضاء الطابع السياسي على الهيئات التقنية . وينبغي ان نحاول اعضاء السلامة على عمل عمل الهيئات السياسية واكسابه قدرا اكبر من الاهمية . وقد ابدت اقتراحات ملموسة وعملية كثيرة . واعني بصفة خاصة ، المقترحات التي اعدتها مؤخرا الرؤساء السابقون للجمعية العامة بشأن كيفية جعل هذه الهيئة اكثر فعالية . ولكن علينا ان نقرر ما الذي سنتخذه بشأن هذه المقترحات .

ولقد ركزت اليوم حديثي على التحديات التي لا تزال قائمة بعد الجهود التي بذلت طيلة اربعين عاما . وأكدت على مخاطر الرضا بالواقع والسلبية . ولكن يشجمني ما اراه من دلائل تدبير باتباع نهج اكثر عملية وبراغماتية في التعاون بين شعوبنا . ولقد أدت الجمعية العامة دورا مهما في هذا الصدد باصدارها العام الماضي لاعلانها الاقتصادي . كما حثت المحنة الانسانية التي تعرضت لها اشيوبيا هذا العام على ظهور امثلة مشجعة للتعاون الدولي . فقد عملت الطائرات البريطانية والسوفياتية جنبا الى جنب ، وتكاتفت جهود وكالات الامم المتحدة والوكالات الطوعية .

واكثر ما يلفت النظر هو الامتجابه المؤثرة التي ابدتها شبابنا . وقد هزت الحفلات الموسيقية التي نظمت لجمع الممونة الفوشية افئدة الملايين من الشباب رجالا ونساء في جميع انحاء العالم .

(مسير جيفرى هاو ،  
المملكة المتحدة)

واوضح رد فعلهم ان التمسك بالمثل العليا والطاقة المتقدمة يمكنهما الارتقاء فوق الحواجز التي تقسمنا . كما اوضح قوة المجتمعات الحرة حيث لا تزال المبادرة الفردية قادرة على وضع المعايير التي يجب ان تهتدى بها الحكومات وعلى تذكيرنا بالاخوة الحقيقية بين بني البشر .  
ويتعين علينا نحن الذين نتولى مسؤولية القيادة السياسية ان نشبت اننا قادرون على مواجهة هذا التحدي .

السيد الميبيركا بيولي (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل  
اربعين عاما مضت ، قامت شعوب الامم المتحدة على انقراض النازية والفاشية و "النظام الجديد" الذي حاولت زمرة هتلر ان تفرضه على البشرية ، بانشاء هذه المنظمة آلية على انفسها انقاذ "الاجيال المقبلة من ويلات الحرب" ، واعادة تأكيد ايمانها بالقيم الخالدة للانسان والبشرية وبما للامم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية ، وتوفير الاحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة والمساواة ، ودفع "الرقى الاجتماعى" قدما ورفع "مستوى الحياة في جو من الحرية افسح" .

والان ونحن نجتمع من جديد ، بعد اربعة قرون على هذا الانتصار الكبير لاجراء التقييم اللازم ، نجد ان آفاق الوضع الدولي مليدة بالفيوم .  
ونحن نلاحظ بقلق عميق التفاقم المتواصل للوضع السياسى والاقتصادى العالمى ، بسبب استمرار الازمات والتوترات الخطيرة في العلاقات الدولية ، والمراقيل التي توضع امام التطلعات المشروعة للشعوب في التحرر والتنمية المستقلة ، دون اى تدخل اجنبى ، والتصعيد الجنونى لسباق التسلح الناشئ عن السيادة الامبريالية الخمقاء الساعية الى احراز تفوق عسكري مستحيل للتحكم في مصير العالم من مواقع القوة ، ومحاولات توسيع نطاق هذا السباق الى الفضاء الخارجى .

واليوم ، اكثر من اى وقت مضى ، تنوء البشرية تحت ثقل التهديد بالابادة النووية . وتتسم السياسات الامبريالية باستخدام القوة او بالتهديد باستخدامها ، والتدخل ، وزعزعة الاستقرار ، والعدوان ، والتسلط الاقتصادى والسياسى ، والهيمنة والقهر ، فى الوقت الذى تؤثر فيه أزمة النظام الرأسمالى العالمى متزايدة الحدة بصورة وحشية فى البلدان النامية وتضر باستقلالها وسيادتها ولامتها الإقليمية جاعلة من تنميتها الاقتصادية امرا فى حكم المستحيل .

وتعطي الديون الخارجية الهائلة للبلدان المساة ببلدان العالم الثالث - وهي ظاهرة ذات ابعاد سياسية لا جدال فيها - صبغة مأساوية للصورة القاتمة للوضع الدولى الراهن .

وأصبحت الازمة الاقتصادية تتجلى فى الهوة التى ما فتئت تتسع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التى لا يستطيع الكثير منها حتى تلبية الاحتياجات الاساسية لشعبها او المتطلبات الجوهرية للتنمية .

وبدلا من تحسين معدلات التبادل التجارى واصلاح البنى الظالمة لنظام اقتصادى دولى بال ، تزداد اوجه عدم المساواة ملقبة الضوء على التفاوت فى العلاقات بين فئتي البلدان ، وهو تفاوت يؤدي الى اثرات متزايدة للبلدان الرأسمالية على حساب افقر امم العالم الثالث .

وتوضع جسامه الوضع الراهن والاثار التى ستترب على اية مواجهة نووية - ان كنا فى حاجة الى ايضاح - انه لا يوجد خيار سليم لبقاء الجنس البشرى سوى سياسة التعايش السلمى بين الدول ذات الانظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة ، والانفراج الدولى ، وتسوية الصراعات بالوسائل السلمية وحدها .

واود سيادة الرئيس فى معرض حديثه عن المشكلات الصعبة التى تواجه المجتمع الدولى اليوم ، ان اعرب عن ارتياح وفد كوبا لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة فى هذه



المناسبة المهمة والدقيقة . وانني لموقن ان قدراتكم المعروفة كدبلوماسي محنك وملاكم الطويلة بهذه المنظمة ستمكنكم من توجيه عملنا بحكمة صوب الاهداف السامية التي نسمى جميعا الي تحقيقها . ونؤكد لكم تاييد وفدنا لكم في اضطلاعكم بمهامكم الجليلة .

ان الامبريالية الامريكية ، حرصا منها على فرض سيطرتها ، لن تتورع عن القيام بأي شيء بهدف التوصل الي تفوق عسكري يسمح لها بالتفاوض من موقف القوة والابتزاز النووي . وقد اعلنت حكومة الولايات المتحدة ، في طموحها لعسكرة الفضاء الخارجي ، عن البدء في تجارب الاسلحة المضادة للتوابع كجزء من برنامج يتطلب انفاق مصروفات ستصل الي ٩٥ بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٠ .

ان الامبريالية الامريكية تعزز هذا التصعيد الجديد في سياق التسلح الذي يشمل الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة التدمير الشامل ، حتى لو كان ذلك يزييد من مخاطر اندلاع حرب نووية ويهدد من ثم بقاء البشرية ذاته .

وخلال الاربعين سنة الماضية ساءت الادارات المتلاحقة في الولايات المتحدة العالم من " حرب باردة " و " سياسة حافة الهاوية " الى سياسة " الحروب المحلية " التي تشن ضد شعوب العالم الثالث ، مروراً بالاستفزاز المتمثل في وزع منظومات جديدة من الاسلحة والقذائف ، موجبة صوب الاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان الاشتراكية ، ووصولاً الى ما يسمى بحرب الكواكب ، ناهيك عن الارهاب الصادر عن الدولة الذي يمارس ضد البلدان والشعوب الثورية . لقد بلغ الامر بتلك الادارات ان تطلق نظرية سخيفة تدعي فيها امكانية البقاء بعد اندلاع حرب نووية ، كما المحت الى امكانية شن هجوم خاطف على الاتحاد السوفياتي واحراز النصر فيه . وتزخر لهجتها المتفطرة بمعارات مثل " الهجمات الجراحية " ( التي تستخدم ضد بعض البلدان الصغيرة مثل نيكاراغوا ) ، و " العمليات الخفية " و " العمليات التطهيرية " ، وكلها تكشف القناع عن الطبيعة الحيوانية الوحشية التي تتسم بها سياستها الخارجية .

ان كوبا تدين كل المحاولات الرامية الى عسكرة الفضاء الخارجي ، وبصفة خاصة تلك التي تطلق عليها حكومة الولايات المتحدة مبادرة الدفاع الاستراتيجي ، وتعرب عن تأييدها لاقتراح الاتحاد السوفياتي المتعلق بالتعاون الدولي في استكشاف الفضاء الخارجي للأغراض السلمية ، في اطار عدم تسليحه .

اننا نرحب بعقد محادثات على اعلى مستوى بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية . وغني عن البيان ان الزعماء السوفيات قد عقدوا العزم على ان يبذلوا قمارى جهدهم للحيلولة دون اشتعال مواجهة عالمية جديدة ، وتفادى اندلاع محرقة نووية ، ووضع حد لسباق التسلح ومنع امتداده الى الفضاء الخارجي . ونحن نعلم انهم وطدوا العزم على النضال في سبيل الانفراج الدولي ، ومن ثم فاننا نضع كامل ثقتنا في سياستهم السلمية اللينينية التي تجسد آمال جميع شعوب العالم وتطلعاتها .

" غير أن السلم ... " كما قال الرئيس فيدل كاسترو في هذه القاعة بعينها في عام ١٩٧٩ ، " ... بالنسبة لبلداننا لا يتجزأ " . ( A/34/PV/31 ، ص ٢-٥ ) . وبالتالي فان السعي لإحلال السلم هدف اساسي لشعوبنا وهو في صدارة شواغلنا . في هذه الدورة التي تعقدها الجمعية العامة .

وكما ان تفادى اندلاع حرب نووية حتمية تاريخية لا يمكن انكارها ، فمن الحتمي أيضا الحيلولة دون اتخاذ أى اتفاق على منع نشوب حرب نووية ، تكأة للتوسع فسي الحروب الامبريالية التي تشن ضد بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، التي تسعى لممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال ، وتحاول بناء حياة جديدة تقوم على التعددية الاقتصادية والسياسية ، وعلى خيار غير رأسمالي للتنمية ، أو على الاشتراكية .

وكما اشار الرفيق فيدل :

" لقد حان الوقت لنا جميعا للانضمام الى مهمة انتشال شعوب بأكملها - مئات الملايين من البشر - من التخلف والفقر وسوء التغذية والمرض والامية التي تعوقهم عن التمتع الكامل بالعزة والكرامة الانسانية " (A/34/PV.31 ، ص ٥٢-٥٥) .

وعلى ذلك ، فعندما ننادى بالحاجة الى تسوية المراعات بالسبل السلمية ، وتجنب نشوب حرب رهيبة ونهائية تفني الحياة البشرية كما نعرفها ، وتعزيز الحوار والتفاهم فيما بي الدول بغض النظر عن نظمها الاجتماعية والاقتصادية ، وعندما نطالب بوضع حد لفلسفة النهب والسلب ، كيما يتسنى انهاء فلسفة الحرب ، ينبغي أيضا ان نطالب بالقضاء التام على جميع بقايا الاستعمار من على وجه البسيطة .

لقد ساءت حالة بلدان العالم الثالث على نحو مساوى منذ بداية هذا العقد . فقد تضاعفت ديونها الخارجية ، ومازالت معدلات التبادل التجارى بين البلدان الرأسمالية متقدمة النمو والبلدان النامية غير عادلة على الاطلاق . وتشكل ضربا من الظلم لتلك البلدان الاخيرة ، والقروض تمنح بشروط مجحفة للغاية . لقد انكمشت الاسواق بسبب الاجراءات الحمائية التي تطبقها البلدان الرأسمالية متقدمة النمو ضد منتجاتنا الصناعية والمواد الخام ، وانخفض تدفق رأس المال الرسمي والخاص الى البلدان المتخلفة ، وكل هذه العوامل تسهم في التدهور التدريجي لاقتصاداتها الهشة . لقد وصلت الديون الخارجية للبلدان النامية بالفعل الى ما يزيد على ٩٠٠ بليون دولار ، وهو رقم يثير الاسف والاشفاق . أما امريكا اللاتينية وحدها فقد أصبحت

الآن مدينة بمبلغ ٣٦٠ بليوناً من الدولارات ، أي أكثر من مجموع ديون بلدان العالم الثالث مجتمعة منذ مت سنوات فقط . ان المديونية الاجمالية للبلدان الافريقية ، والتي تزيد على ١٦٠ بليوناً من الدولارات تؤثر على دخل الفرد في تلك البلدان بصورة اكبر مما تؤثر مثل هذه المديونية على بلدان امريكا اللاتينية ، اذا ما أخذنا في الاعتبار الاضرار الجسيمة التي حاقت باقتصادات عدد كبير منها بسبب الجفاف والجوع ، بالاضافة الى مستوى تنميتها الاضعف نسبياً .

لقد داهمت الازمة الاقتصادية اقتصادات البلدان الاقل نمواً ، واقحمت فيها بشكل أو بآخر . ونستطيع القول باننا نواجه عملية تدريجية كانت قد بدأت في الظهور منذ بعض الوقت ، وتتفاوت درجة خطورة عواقبها بشكل أو بآخر تبعاً للموارد الاقتصادية لكل بلد ، ودرجة الكفاءة التي تستطيع بها ان تدافع عن نفسها في مواجهة الازمة ، أو تحاول بها تخطيها .

ان مجموعة بلدان عدم الانحياز التي التقت في لواندا منذ بضعة اسابيع في الاجتماع الوزاري الثامن للحركة ، مدينة للبلدان الغربية بما يقرب من ٥٩٠ بليوناً من الدولارات . وهذا يعني انه يتعين علينا تسديد ٦٠ بليوناً من الدولارات لخدمة الدين هذا العام فقط . ولو تسنى لشعوبنا ان تستخدم هذا المبلغ من المال في تنشيط الصناعة والانتاج الزراعي ، وزيادة انتاج المواد الغذائية ، وتطوير الخدمات الصحية والتعليم لما كانت هناك حدود لما تستطيع ان تفعله به .

ان المشاكل التي لا يمكن تخطيها والتي تولدت عن وجود هذا الدين المتضخم ، لا تكمن فحسب في المعوقات التي تواجهها بلداننا بسبب الفوائد ، فعلى حين انه من الصحيح ان تلقى القروض لتغطية خدمة الديون يرفع فعلاً من مستوى مديونيتها على نحو يخل بشكل كبير بامكانيات التنمية ، ومن ثم على تسديد الديون في نهاية المطاف ، فان محاولات بعض البلدان الوفاء بالتزاماتها - في ظل ظروف مجففة ، كما سبق ان رأينا ، ترتفع فيها قيمة الدولار عدة مرات وترتفع فيها اسعار الفائدة - محاولات تبوء بالفشل بسبب التدهور الخطير في معدلات التبادل التجاري ، وما ينجم عن ذلك من انخفاض في حصيله صادراتها لهذه الفترة .

فاذا اعتبرنا ان تخصيص ٢٠ في المائة من حصيله الصادرات لدفع الدين الاجنبي سيزيد من تعقيد مشكلة الدين بدلا من حلها ، بالاضافة الى انه غير معقول من الناحية العملية ، فما الذي سيحدث عندما يكون على بلداننا - كما هو حادث الان فعلا في بعض الحالات - ان تخص ٥٧ او ٥٢ او ٤٥ او ٣٦ في المائة من حصيله صادراتها لهذا الغرض ؟ وكيف يمكن الحد من التدهور البالغ في مستوى معيشة القطاعات العريضة للمكان ؟ هل استطاعت تدابير مكافحة التضخم التي اوصى بها صندوق النقد الدولي ان تحد من حالة اليأس التي تعيش فيها الطبقات الكادحة ، والفقر الذي حاق بالطبقات المتوسطة ، والبطالة ، والزيادة في اسعار السلع الاستهلاكية ، وانخفاض الصادرات والانتاج المحلي في البلدان النامية ؟

ان الصحف اليومية في أي بلد من بلدان امريكا اللاتينية تقدم الدليل على عكس ذلك ، وهو ما يتضح أيضا في الحولية الاحصائية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبية .

والصحيح هو ان التدابير الحمائية للبلدان الرأسمالية ، وإغراق السوق ، وارتفاع قيمة الدولار ، واستمرار معدلات التبادل التجاري غير المنصفة ، وارتفاع اسعار الفائدة ، والنظام الدولي الحالي التجاري والنقدي والمالي والاقتصادي في مجموعه وكلها عوامل تتضافر للإضرار بالبلدان النامية ، تساعد على تعزيز النقل العكسي لرأس المال الى البلدان الرأسمالية متقمة النمو ، وتدعم التبعية والتخلف والركود في بلدان ما يسمى بالعالم الثالث \* .

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مورينو - مالسيدو (الفلبين) ،

وتصر كوبا على انه من الضروري التخلص من الاجحاف المارخ الذى يفصل بين بلداننا وبين البلدان المتقدمة النمو . ولهذا علينا ان نناضل من اجل القضاء على الفقر والجوع والمرض والامية التي مازال يعاني منها حتى الآن مئات الملايين من البشر . نحن نتطلع الى اقامة نظام عالمي جديد على اساس من العدل والانصاف والسلام بدلا من النظام الحالي القائم على الظلم والاجحاف والذى هو ، كما ذكر رؤساء دول او حكومات البلدان غير المنحازة في اعلان هافانا الصادر في عام ١٩٧٩ ، نظام :

" مازالت تتركز فيه الثروة بين ايدى قلة من الدول العظمى التي يعيش اقتصادها القائم على اهدار الموارد على استغلال جهد الايدى العاملة لشعوب افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ومناطق اخرى من العالم ، وكذلك على نقل ونهب مواردها الطبيعية وثرواتها الاخرى " (A/34/542 ، الفقرة ٧ ص (١١-١٢) .

ونحن عندما نعلن ان ديون الدول النامية الخارجية غير قابلة للسداد وغير قابلة للتحصيل ، لا نفرق في الغلّ ولا نلوّح مهددين بشعارات دعائية كما يدعي بعض القادة الرأسماليون وعناصر معيّنة من صحافتهم ونحن نصدر في رأينا على اساس من تحليل علمي بالغ الدقة يمكن التدليل عليه بجلاء بحقائق لا يمكن دحضها . ففي عام ١٩٨٤ على سبيل المثال كان هروب رأس المال الأمريكي اللاتيني الى الدول الرأسمالية المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة ، وتدهور معدلات التبادل التجارى الذى ادى تفاقمه الى زيادة اسعار السلع الصناعية والسلع الوسيطة التي نستوردها وانخفاض القوة الشرائية لحاصلتنا التصديرية والتمسك التعسفي المصطنع بأسعار الفائذة المرتفعة والزيادة الحقيقية في قيمة الدين وفوائده بسبب المغالاة في تقدير سعر الدولار ، كل ذلك قد أدى الى نهب أكثر من ٤٥ بليون دولار أمريكي من بلداننا الأمريكية نهباً غير مشروع كما جاء في الحديث الصحفي المشهور الذى ادلى به فيديل كاسترو لجريدة الاكسليور اليومية المكسيكية : ٢٠ بليون دولار بسبب التدهور في معدلات التبادل و ١٠ بليون دولار بسبب المغالاة في فوائد الديون و ١٠ بليون بسبب هروب الأموال و ٥ بليون - حسب تقدير متحفظ - بسبب المغالاة في تقدير سعر الدولار . وقد أكد كاسترو في هذا الحديث أيضا اننا :

" اذا اضفنا الى الديون قيمة الفوائد التي يمكن اعتبارها فوائد عادية في سنة واحدة ، تكون بلدان امريكا اللاتينية قد حوّلت الى العالم الفني المتقدم ٧٠ بليون دولار منها ٥٠ بليون دولار نقدا .

" وهذا ما يجعلنا نشعر ان حل مشكلة الديون امر حتمي وعاجل وحاسم . والمشكلة تتفاقم وسوف تستمر كذلك . ومن قبيل الوهم ان نعتقد بأن حلها ممكن باستخدام المسكنات واعادة جدولة الديون والصيغ التقليدية . ينبغي ان نفحص في اعماق المشاكل الناجمة عن التخلف ، والتي تعوق تنمية بلداننا وتواصل توسيع الهوة القائمة بين البلدان الصناعية وبلدان العالم الثالث ، وعلينا بالاضافة الى حل مشكلة الديون ان ننشئ نظاما اقتصاديا دوليا جديدا " .

وتبين تجربة البلدان الرأسمالية ان ذلك امر ممكن على نحو ما ذكرته جريدة " وول ستريت جورنال " التي لا يمكن ان تتهم بأن لها أي ميول يسارية ، فقد كتبت في ١٢ ايلول/سبتمبر تقول :

" ان ادراك حماقة هذا المسلك الذي يفرضه صندوق النقد الدولي يتطلب اكثر من الرجوع بالذاكرة الى ما كانت عليه حالة اوروبا الغربية في اعقاب الحرب العالمية الثانية . ولنفرض ان الذين نظموا مشروع مارشال هم السادة المتحكمون القابضون الآن في صندوق النقد الدولي . لاشك انهم كانوا سيلزمون تلك البلدان المرهقة المدينة بتقديم المزيد من الترضيات . وبدلا من المساعدة التي انعشت الاقتصاد وافادت الولايات المتحدة وساعدت على إحداث حالة الرخاء التي سادت بعد الحرب ، كان من شأن تدابير من نوع ما يدعو اليه اليوم صندوق النقد الدولي ان تؤدي الى استمرار احوال الحرب بوسائل أخرى " .

ويمنحني المقال الى القول بأنه :

" على النقيض من التدابير الشجاعة التي اتخذت بعد الحرب ، فإن النهج الذي يدعو اليه صندوق النقد الدولي قد أدى منذ عام ١٩٨٢ الى حدوث تدفق صاف لرؤوس الاموال من العالم الثالث الى العالم الاول . والقطاع الوحيد الذي يمكن ان يستفيد من هذا المسلك هو البنوك التي تؤثر فعل أي شيء بدلا من

اسقاط ديونها غير القابلة للتحصيل لان ذلك سيكون بمثابة اعتراف من جانبها لحملة اسهمها بان جانبها كبيرا من اصولها اصبح عديم القيمة " .  
 وختمت جريدة " وول ستريت جورنال " المقال بقولها :

" ان الحل الوحيد هو اسقاط الديون والبدء من جديد بقروض انتاجية لا تكون مجرد وسيلة لمواجهة مؤقتة لتكاليف خدمة الدين ، بل تؤدي الى كفاية الوضع المنشود ، وهو ان يحدث تدفق صاف للفائض من العالم المتقدم النمو الى العالم النامي " .

وبعبارة أخرى ، يجب ان يتكرر ما حدث في أزمة عام ١٩٢٨ ، عندما تحملت حكومات الدول الرأسمالية المبالغ التي تدين بها بلدان العالم الثالث للبنوك الخاصة ، ويجب ان تشجع على حدوث تدفق جديد للموارد من اجل التنمية ، وهو التدفق الذي يمكن الحصول عليه بسهولة بتحويل نسبة ضئيلة من انفاقها العسكري ، وتكفي نسبة عشرة في المائة ، أو نسبة ١٢ في المائة اذا استمر الارتفاع الحالي في معدلات الفائدة ، من هذا الانفاق العسكري الذي سيظل بعد ذلك ورغم ذلك انفاقا مرتفعا بصورة خرافية ومثار للقلق .

ونأمل ان تسهم الامم المتحدة ، بوصفها محفلا لا بديل عنه لدراسة المشاكل الاقتصادية والسياسية لعصرنا وايجاد الحلول لها ، اسهاما ايجابيا في حل مشاكل الديون الخارجية الشائكة الى جانب الجهود المبذولة فعلا من اجل عقد مؤتمر دولي خاص بالموارد المالية والنقدية اللازمة للتنمية .

وعند الحديث عن الوضع الصعب الذي تواجهه البلدان المتخلفة حاليا والمترتب على ازمت الاقتصادية الرأسمالية التي تحيط بها والتبادل المجحف الذي يشهدها الى الوراء ، لا يمكننا ان ننسى المأساة التي ألمت بواحدة من تلك البلدان وهو عضو موقر في مجتمع الامم المتحدة وامة شقيقة من امم امريكا اللاتينية الا وهي المكسيك . ان شعب كوبا باسره يشارك المكسيك احزانها ، ولا تربط المكسيك بكوبا القرابة الجغرافية



وحقيقة انتمائهما معا الى امريكا اللاتينية والكاريبى فحسب ، وانما تربطهما أيضا  
اواصر التاريخ والمشاعر التي لا يمكن فصلها . ونحن نكرر من جديد تعاطفنا مع  
المكسيك وتضامننا معها في هذه الفترة الحزينة من حياة شعبها .  
وعند تعبيره عن موااة كوبا لشعب وحكومة المكسيك وعن استعدادنا لتقديم  
المساعدة ، حث الرئيس فيديل كاسترو البلدان الدائنة للمكسيك على أن توقف عنها عبء  
خدمة الدين الخارجي حتى يتسنى لها ، بما أظهرته فعلا من تمامك ، ان تواجه آشوار  
الكارثة التي ابتليت بها ، وذلك سبيل يؤدي الى التخفيف من الحالة الرهيبة التي  
تواجهها . ان المكسيك تحتاج الى تضامن حقيقي فعال لا الى لكمات صندوق النقد الدولي  
القوية .

واليوم تدعو الحاجة الملحة اكثر من اى وقت مضى الى وحدة امريكا اللاتينية  
والكاريبى وحدة تملو على جميع الايديولوجيات والافكار التي قد تتعارض بشأن موضوعات  
معيّنة حتى يمكن مواجهة المشاكل الجبارة التي تسحقها . ومن المؤسف ان نسمع في وقت  
مثل هذا من فوق هذا المنبر وبكلمات امريكية لاتينية تكرارا للشائم المهينة  
والمنطق العفن الذي نشأ في واشنطن ، في محاولة لطمس العلامات الظاهرة والحلول  
الوحيدة الممكنة التي يطرحها اولئك الذين ظلوا على مدى ربع قرن من الزمان  
يقاومون ، ببسالة فريدة في نوعها ، الحصار والعدوان العسكى وتضييق الخناق  
الاقتصادى والمحاولات الرامية الى عزلهم سياسيا ، اولئك الذين مارسوا اُمنية صادقة  
في كل ارجاء العالم .

ان هذا أمر مؤسف ، لاننا نعلم ان تلك التلميحات الشائنة جاءت ثمرة مشاورات وعمليات استسلام اعتقادا بأن الامبراطورية ستغفر لهم تمردهم المتمس بالامتحياء وشورتهم المبتورة . وهو أمر مؤسف لان ما يطرح الآن بصوت حاد على انه حل جذرى وطريقة عملية تخرجنا من المآزق سيحول الى شيء يديم التبعية ويقطع الطريق على الحل الحقيقي والاخلاقي الوحيد الجدير بأن يتبع .

ونحن لن نسمح لانفسنا بأن ننزلق في هذا الخلاف . ونؤكد من جديد التزام الرئيس فيديل كاسترو بأن تؤيد كوبا اولئك الذين يتعرضون للهجوم أو المضايقات بسبب الدفاع عن حق شعوبهم في ان ترفض بأية صيغة تختارها - البؤس الذى قد يفرض عليها عن طريق المطالبة باعادة تسديد ديونها الخارجية لكننا نشك في ان يتمكن اولئك الذين يستمدون حججهم من ترمانات الامبريالية ، والذين يكررون اعمال "اليانكي" الشائنة ، من ان يفوا بوعودهم وأن يرفعوا بأيدي شابتة أمام الرأى العام العالمى الالفتات التي يتظاهرون بأنهم يؤيدونها ، فتاريخ امريكا اللاتينية حافل بأمثال هؤلاء المخلصين المراوغين الذين مضى زمانهم .

وكما اعلن وزراء خارجية البلدان غير المنحازة في اعلان لواندا الصادر منذ بضعة أسابيع ، تعد امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي من مناطق العالم التي عانت ولا تزال تعاني بصورة مباشرة للغاية من اعمال العدوان التي ترتكبها ضدها الدول الاستعمارية والامبريالية . وقد لاحظ هؤلاء الوزراء ببالف قلق ان الحالة في امريكا الوسطى تشكل الآن واحدة من بؤر التوتر الاساسية على الساحة الدولية وانه بالرغم من النداءات المتكررة الصادرة عن بلدان حركة عدم الانحياز وسائر المجتمع الدولي وكذلك الجهود التي تضطلع بها مجموعة كونتادورا بغية التوصل الى حل سياسى تفاوضى ، لاتزال الحالة في تلك المنطقة آخذة في التدهور نتيجة لتنفيذ السياسات الامبريالية القائمة على التدخل بجميع اشكاله . ويشكل هذا ، بالاضافة الى حالة الفقر والقمع التي تعرضت لها المنطقة على مر التاريخ ، تهديدا حقيقيا للسلم والامن الدوليين . وفي هذا السياق ؛ لاحظ وزراء الخارجية ان خطر تدخل الولايات المتحدة المباشر في نيكاراغوا وكوبا وغيرها من بلدان المنطقة قد ازداد بصورة مفرغة .

ان بلدان عدم الانحياز لم تخطيء عندما وصفت الحالة في الجزء النى نفع فيه بلدنا من العالم بعبارات شديدة اللهجة فالجوع المتفشي منذ عهد بعيدة ، والافتقار الى الارض والى فرص العمل ، والمدارس والمستشفيات والحقوق السياسية ، واستمرار الاذلال وغير ذلك من الاساءات من مختلف الاشكال قد ملات الشعوب بكراهية الطفافة وبتوق الى الحرية التي لا يتمتعون بها . بيد ان الامبرياليين يحاولون سحق الجذور الحقيقية للشورة الاجتماعية وذلك باقامة جهاز عسكرى هائل في الاراضي المحيطة بنيكاراغوا .

ان عصابات المناوئين للشورة لاتزال تتغلغل في اراضي نيكاراغوا عن طريق كوستاريكا وهندوراس . وهذه العصابات تدرب وتسلح وتمول بل وتحظى بدعم سوقي من جانب حكومة الولايات المتحدة ، وهي تقوم بارتكاب جرائم شنيعة ضد الفلاحين وغيرهم من سكان المستوطنات الصغيرة . ولقد تزايد خلال هذه الفترة عدد الهجمات والاعمال العسكرية وغيرها من التدابير الاخرى ضد سيادة نيكاراغوا واستقلالها وسلامتها الاقليمية واستقرارها وحققها في تقرير مصيرها بنفسها .

ولايزال الغضاء الجوى لنيكاراغوا ومياهها الاقليمية يتعرضان للانتهاك ولاتزال تجرى حولها المناورات العسكرية المشتركة ذات الطابع التخويفي البحت من جانب الولايات المتحدة وبعض دول اخرى في المنطقة مؤكدة خطر القيام بعمليات جراحية او عمليات قصف انتقائي ضد وطني سانيدنو .

ومنذ تشكيل مجموعة كونتادورا في ١٩٨٢ ، اعربت كوبا عن تأييدها لاهداف هذه المجموعة الرامية الى البحث عن حل تفاوضي سلمى للصراع في امريكا الوسطى . كما اعربت نيكاراغوا عن استعدادها لتوقيع وشيقة السلم والتعاون في امريكا الوسطى الصادرة في ٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، والتي جاءت نتيجة لمناقشات طويلة شاقة من جانب الاطراف المعنية . الا ان حكومة الولايات المتحدة - التي اكتفت حتى الان بالادلاء ببيانات كلها نفاق تأييدا لجهود بلدان امريكا اللاتينية - قد راحت تعبئ حلفاءها في المنطقة للحيلولة دون اعتماد أية صيغة من شأنها ان تمنع التدخل العسكرى في منطقة تعتبرها فناءها الخلفى .

ان الحالة في السلفادور لا تقل خطورة حيث ازدادت المساعدة العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة الى حكومة الابداء الجماعية واصفرت عن تردى الصراع الذي راح ضحيته آلاف الضحايا من بين السكان المدنيين في الاراضي التي يسيطر عليها المناضلون من اهالي السلفادور . ان القوات الثورية المتجمعة في جبهة تحرير فرابوندو مارتي الوطنية والجبهة الثورية الديمقراطية ، لم تقدم فحسب الدليل المقنع على استعدادها للدخول في حوار جاد مع الحكومة بل انها اظهرت ايضا قدرتها على القيام بذلك دون ان يكون هذا مشروطا بآى شرط من أجل ايجاد حل سلمي تفاوضي وفقا لتطلعات شعب السلفادور والغالبية العظمى للمجتمع الدولي . ويجب ان يستأنف في اقرب وقت ممكن ذلك الحوار الذي اوقفته الحكومة من جانب واحد .

ان كوبا تؤيد مبادرة امريكا اللاتينية الحقيقية النابعة عن مجموعة كونتادورا ، وتشيد بالدعم الذي حظيت به هذه المجموعة من جانب حكومات الأرجنتين ، واوروغواي ، والبرازيل ، وبيرو . وتناشد كل الدول المهتمة بالموضوع التعجيل بالمفاوضات الرامية الى التوصل الى وثيقة مقبولة لجميع بلدان امريكا الوسطى . وتطالب بأن تنهي حكومة الولايات المتحدة كل اعمالها العسكرية والسياسية والاقتصادية وأعمال العدوان التي ترتكبها ضد الحكومة الشرعية لنيكاراغوا .

ان بحث الحالة في امريكا اللاتينية والكاريبي لن يكون كاملا دون الاشارة الى الغزو الاجرامي الذي ارتكبه الولايات المتحدة ضد جزيرة غرينادا ، والذي دمر بوحشية شديدة تطلعات ذلك البلد الشقيق الى السيادة الوطنية والحرية ، وردها مرة اخرى الى ذلك الوضع المحزن الذي تكون فيه شبه مستعمرة تعيش تحت وطأة حذاء اليانكي الامبريالي ، وذلك في تحد لمقررات هذه الجمعية . ونحن نعرب عن مقتنا الشديد لوجود هؤلاء الذين يزعمون انهم يمثلون غرينادا في هذه القاعة مدنين بذلك المبادئ الخالدة لاولئك الذين اعلنوا ذات مرة - مع موريس بيثوب الذي لن يطويه النسيان ابدا - الاستقلال الحقيقي لذاك البلد .

وفي منطقة الكاريبي ايضا لاتزال شعوب بتانسيي وهوستوس والبيزو كامبوس وكوريتخيو ، تسعى الى ان يعترف بحقها في تقرير المصير والاستقلال . كما اتضح ذلك منذ بضعة اشهر في اللجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار التابعة للأمم المتحدة . واللجنة اذ اكدت من جديد الانطباق التام للقرار ١٥١٤ (د-١٥) على بورتوريكو ، قد اعربت عن أمل المجتمع الدولي في ان يتمكن شعب بورتوريكو من ان يمارس حقوقه بحرية ودون أى تدخل اجنبي من الخارج ، وان يتمكن من ان يقرر وضعه السياسي تمشيا مع هويته التي تلمقه بامريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي . ومن هذه المنمة ، نكرر مرة اخرى تضامننا الدائم مع الشعب البورتوريكي ومثله العليا التي تنادى بالحرية .

اننا نكرر ، جنبا الى جنب مع وزراء خارجية عدم الانحياز الذين اجتمعوا في لواندا ، الاعراب عن ضرورة القضاء على الاستعمار بكل مظاهره واشكاله في امريكا اللاتينية وفي منطقة الكاريبي ، ونعرب عن قلقنا ازاء حقيقة استخدام الدول الاستعمارية لاراضي في المنطقة كقواعد او موانئ للسفن التي تحمل الاملحة النووية او لتخزين مثل هذه الاملحة .

وفي هذا الصدد ، ندين وجود القواعد العسكرية الامبريالية في بورتوريكو وفي غوانتانامو وفي جزر مالفيناس وفي اجزاء اخرى من امريكا اللاتينية لانها تشكل تهديدا لامن بلداننا وللسلم في المنطقة .

ونعرب عن تأييدنا للتطلعات المشروعة لشعب بنما وحكومتها بأن تحترم بدقة الاتفاقات المبرمة بشأن قناة بنما وحياد ذلك الممر المائي الذي يربط بين المحيطات . ونؤيد أيضا بحزم حق جمهورية الأرجنتين في استعادة سيادتها على جزر المالغيناس عن طريق المفاوضات مع حكومة المملكة المتحدة ، بمشاركة الامين العام للأمم المتحدة ومساعيه الحميدة ، ونؤيد مطالبة بوليفيا العادلة والمشروعة باسترداد منفذ مباشر ونافع على المحيط الهادئ مع السيادة الكاملة على ذلك المنفذ .

واننا لعلى ثقة من ان انشاء حكومات ديمقراطية في الأرجنتين والبرازيل واوروغواى سوف يمثل مرحلة جديدة في امريكا اللاتينية ، ويوجه ضربة قوية الى مزاعم الامبرياليين القائمة على السيطرة في المنطقة . إن آفاق الحرية الواسعة التي تنبأ بها الرئيس ملفادور الليندى سوف تشرق عاجلا لا آجلا أما شعبه الذى يناضل بشجاعة ضد بطش بينوشيه الوحشي . وسوف تمل جميع شعوب امريكا اللاتينية الى ممارسة سيادتها الكاملة الحرة من كل قيد بفضل نضال شعوبها الباسل .

وتعلق حكومتنا أهمية خاصة على الحالة السائدة في الجنوب الافريقي حيث يواصل النظام العنصرى في بريتوريا ، وهو حليف استراتيجي للامبريالية الامريكية ، احتلاله غير الشرعي لاقليم ناميبيا في انتهاك صارخ لقرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز وغيرها من المحافل الدولية .

وبفضل سيامة الرئيس ريفان المتمثلة في " الارتباط البتاء " مع اتباع بوتها الفاشيين فان جنوب افريقيا ماضية في سيامة البانتوستانات وتمدير الفصل العنصرى ، وتحاول فرض حكومة عملية على ناميبيا ، وتسهل عملية نهب ذلك الاقليم من جانب الشركات الامريكية وغيرها من الشركات عبر الوطنية وتفظهد الوطنيين الناميبيين دون هوادة . وكوبا تحيي المناضلين الناميبيين الابطال وتؤكد تأييدها لكفاحهم المشروع بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثلهم الشرعي الوحيد .

ان نفاق حكومة الولايات المتحدة وحلفائها العنصريين قد أصبح واضحا لانهم يتذرعون باجراء محادثات مع جمهورية انغولا الشعبية بغية ايجاد حل لاستقلال ناميبيا وللحالة في الجنوب الافريقي بينما يماطلون لكسب الوقت من أجل تدعيم نظام الفصل

العنصرى في جنوب افريقيا وتوسيع وتعزيز سيطرتهم على ناميبيا وإضعاف وتجزئة دول خط المواجهة وارهاب غيرها من الدول المستقلة المجاورة .

وعلى الرغم من الخطوات التي اتخذتها جمهورية انغولا الشعبية التزاما باتفاقات لوساكا ، والمحادثات التي اجريت في الرأس الأخضر ولواندا والتي أعلن عنها الرئيس خوسيه ادواردو دوس سانتوس في رسالة وجهها الى الامين العام للأمم المتحدة ، فقد انكشف النقاب عن هذه المناورة عندما واصلت قوات جنوب افريقيا العنصرية احتلال أجزاء من اراضي انغولا . فالولايات المتحدة وجنوب افريقيا ما برحتا تؤيدان العناصر المناوئة للثورة التي تحاول زعزعة استقرار انغولا . وقد دخل فريق من قوات الكوماندو الخاصة العنصرية الى كابيندا لتخريب منشآت النفط هناك وشل اقتصاد البلاد ، ونسب هذا العمل الى القوات المناوئة للثورة . وقد فعلوا ذلك لإرهاب الشعب الانغولي البطل والحيلولة دون انعقاد الاجتماع الوزارى لبلدان عدم الانحياز في المنطقة وحمل العالم على الاعتقاد بأن الحكومة الثورية توشك على السقوط .

أما الحقيقة فان القوات المسلحة الانغولية قامت بسرعة وكفاءة بدحر المعتدين من جنوب افريقيا ومنعتهم من تنفيذ مخططاتهم الاجرامية في كابيندا ، ولو كتب لهذه المخططات ان تنفذ لاؤدت بمئات الأرواح ، ومن بينها ارواح التقنيين الامريكيين العاملين هناك في شركة "غولف أويل" . وقد تكبت العمابات المناوئة للثورة خسائر فادحة ، وان الانتصارات المزعومة التي تعزى الى خونة " يونيتا " لا تحدث إلا في صحف لشبونة ، كما ان الاجتماع الوزارى لبلدان عدم الانحياز قد انعقد في لواندا في ملهم وهدوء تامين في رحاب الضيافة الحارة لذلك الشعب الشجاع .

وبذلك كشف العنصريون في جنوب افريقيا مرة أخرى عجزهم وازدراءهم للرأى العالم العالمي .

لقد أرسل أكثر من ١٢٠ بلدا وفودا لحضور الاجتماع الوزارى لحركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في لواندا بأنغولا ، وكان أكثر من نصف تلك الوفود برئاسة وزراء . وكان ذلك بمثابة تعبير قوى عن تضامن الحركة مع شعب انغولا في نضاله للثود عن

استقلاله وسيادته وسلامة اراضيه . وخلال فترة السنوات العشر التي مرت منذ أن حقت انغولا استقلالها صت أعمال عدوان مستمرة قام بها نظام بريتوريا العنصرى .

وكان اول قرار اتخذ في الاجتماع الوزراء الذى عقد في لواندا هو توجيه رسالة تضامن حارة الى نيلسون مانديلا في سجنه لدى نظام الفصل العنصرى . وقد ردت جنوب افريقيا ، بطريقتها المعهودة ، بشن هجوم جديد على انغولا . ففي ١٦ ايلول/سبتمبر غزت قوات جنوب افريقيا اراضي انغولا ، واخترق طيرانها المجال الجوى لانغولا لمسافة بعيدة بغية مهاجمة الوحدات التابعة للقوات المسلحة الانغولية التي كانت تطارد فلول " يونيتا " المندحرة في مافينغا وفي مقاطعة كواندو - كوبانغو .

ان العنصريين في بريتوريا لا يقفون عند حد في أعمالهم ولا يتورعون عن انتهاك أبسط قواعد القانون الدولي في محاولاتهم العقيمة لإنقاذ عملائهم في عمابكات " يونيتا " المناوئة للثورة من الهزيمة المحققة . ولا بد لمجلس الامن ان يدين جنوب افريقيا بسبب هذا الدليل الصارخ الجديد على موقفها المخالف لمبادئ ميثاق الامم المتحدة .

لذا لا بد لنا ان نواصل تأييد كفاح شعب ناميبيا بشتى الوسائل الممكنة حتى يتحقق النصر النهائي . وتؤيد كوبا في هذا الصدد عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٨٦ بشأن مسألة ناميبيا وعقد مؤتمر ائشارى دولي بشأن هذه المسألة في اوروبا الغربية خلال نفس العام . كما انها تؤيد فرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا تمثيا مع الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة اذا رفضت بريتوريا التقيّد بقرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) وغيره من قرارات مجلس الامن المتخذة بشأن ناميبيا .

ان نظام بريتوريا العنصرى ، بسبب سياساته وممارساته ، هو السبب الرئيسى للعنف وعدم الاستقرار في الجنوب الافريقي . وقد عمل ذلك النظام على تصعيد أعمال القمع الوحشية واضطهاد السكان السود والتمييز ضدهم وذلك بالاحتجاز التعسفى للمعارضين لنظام الفصل العنصرى واعتقالهم وسجنهم وفرض حالة الطوارئ . وبلغ ذلك كله ابعادا تبعث على الجزع تمثلت في الذبح الوحشي للسكان العزل ، بما فيهم الاطفال .



ولاشك في ان هذا النظام البغيض القائم على التمييز والاستغلال الذي تتبعه الاقلية الفاشية البيضاء ضد الفالشية الساحقة من شعب جنوب افريقيا لم يكن ليستمر لولا الدعم غير المحدود الذي يلقاه من حكومة الولايات المتحدة والمساعدة التي يلقاها من البلدان الغربية الاخرى واسرائيل .

ان التحرك المتزايد لمناهضة الفصل العنصرى في اوروبا الغربية وامريكا الشمالية وامتاليا وغيرها من انحاء العالم يوضح المعارضة العالمية لهذا النظام البغيض الذي اعتبرته الامم المتحدة جريمة ضد الانسانية . وهناك مطالبة متزايدة بوضع حد للدعم الاقتصادي والمالي والعسكرى والسياسى والدبلوماسى الذى يلقاه نظام بريتوريا .

ونحن بالتضامن مع جميع التقدميين من الرجال والنساء نطالب بالإفراج الفورى غير المشروط عن نيسلون مانديلا وزيفانيا وموشوبينغ وغيرهم من الوطنيين والسجناء السياسيين المحتجزين في سجون جنوب افريقيا ، ونطالب أيضا بمعاملة أسرى الحرب لجميع المناضلين من اجل الحرية الذين وقعوا في الأثر تمشيا مع اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ والمادة ٤٤ من البروتوكول الاول المرفق بتلك الاتفاقية . وان فرض جزاءات الزامية شاملة على نظام بريتوريا العنصرى من شأنه ان يعجل بإنهيار النظام المجحف المتمثل في القمع والاستغلال والتمييز الذى يبقى عليه العنصريون وحلفاؤهم الامبرياليون في الجنوب الافريقي مما يجلب الخزي والعار لقادتهم .

ومن الضروري ان يقوم مجلس الامن باعتماد هذه الجزاءات في اقرب وقت ممكن .  
وتؤكد كوبا من جديد تأييدها للمناضلين في جنوب افريقيا في منظمة " اومخونتسو وى  
سيزوى " ، الجناح المسلح للمؤتمر الوطني الافريقي ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب  
جنوب افريقيا .

ونحن نؤيد القضية العادلة للشعب الصحراوي وحقه في تقرير المصير والامتناع  
وفقا لقرارات منظمة الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم  
الانحياز .

وفي عام الذكرى ال ٢٥ لاتخاذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، وهو الميثاق الاعظم  
لإنهاء الاستعمار ، فاننا نصر على ضرورة استعادة سيادة مدغشقر على جزر " اوروبا " و  
" خوان دى نوبا " و "غلوريسيس" و " باساس دا انديا " . ونؤكد تضامننا مع شعب  
جزر القمر في تطلعه لاستعادة جزيرة مايوت ، كما نؤكد تضامننا مع موريشيوس في  
كفاحها من اجل استعادة " ديفو غارسيا " . ونؤيد قضية امتثال الاستعمار في افريقيا  
وآسيا وامريكا اللاتينية قبل نهاية هذا القرن تمشيا مع مقاصد ومبادئ اعلان منحه  
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وميثاق الامم المتحدة . ونهيب بجميع الدول  
الاعضاء في الامم المتحدة ان تضاعف جهودها من اجل الوفاء في اقرب وقت ممكن بهذه  
الولاية المقدمة التي اناطتها بها شعوبها .

ان الحالة في الشرق الاوسط مازالت تتفاقم نتيجة لسياسات اسرائيل العدوانية  
والتوسعية في المنطقة التي تحظى بدعم وتواطؤ حكومة الولايات المتحدة الامبريالية .  
وحسبما قيل مرارا ، ان قضية فلسطين هي جوهر أزمة الشرق الاوسط والنزاع  
العربي الاسرائيلي . وبما ان هاتين المسألتين مرتبطتان ارتباطا عضويا فلا يمكن لاي  
حل جزئي أو منفصل أن يؤدي الى سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة . فهذا السلام لا بد  
أن يستند الى انسحاب القوات الاسرائيلية انسحابا تاما غير مشروط من جميع الاراضي  
الفلستينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس ، والاعتراف بحقوق  
الشعب الفلستيني غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في العودة الى وطنه  
ودياره ، وحقه في ممارسة تقرير المصير دون تدخل خارجي ، وحقه في اقامة دولته  
المستقلة ذات السيادة في فلسطين .

وتؤكد كوبا من جديد تضامنها مع قضية الشعب الفلسطيني ، وتدعو الى عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الاوسط على وجه السرعة تحت رعاية الامم المتحدة وباشتراك جميع الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لذلك الشعب الذي طالت معاناته .

وندعو الى انسحاب القوات الاسرائيلية الكامل غير المشروط من جنوبي لبنان والى اعادة اقرار سيادة الشعب اللبناني الوطنية على ارض لبنان حتى حدوده المعترف بها دوليا.

وندين التحالف الاستراتيجي لامبريالية الولايات المتحدة مع الصهيونية التوسعية ضد البلدان العربية والافريقية ، بالتواطؤ مع نظام جنوب افريقيا العنصرى ، ولاسيما التعاون النووى بين جنوب افريقيا واسرائيل ، هذا التعاون الذى يعرّض السلم والامن الدوليين للخطر .

ومازالت الحالة في جمهورية قبرص مصدر قلق للمجتمع الدولي . ونحن نشجب ما أعلنته قيادة القبارصة الاتراك بشأن الاستقلال من جانب واحد في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ . ونعتبر هذا الاعلان لاغيا وباطلا من الناحية القانونية . ونرى ان المفاوضات الجدية بين الطائفتين والمسامي الحميدة من جانب الامين العام ضرورية من اجل تحقيق حل عادل ومجد لمسألة قبرص يضمن للشعب القبرصي الاستقلال والسيادة وملامة الاراضي ومركزه غير المنحاز .

وكمهدنا في الماضي فاننا نؤيد زيادة جهود الامم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز من اجل وضع حد للحرب بين الاشقاء في ايران والعراق التي انزلت بالبلديين خسارة كبيرة في الارواح والممتلكات .

وفي جنوب شرقي آسيا ، فان التهديدات واعمال العدوان مازالت مستمرة ضد بلدان الهند الصينية ، التي نؤكد تاييدنا لها . ونؤيد ما حقته جمهورية كمبوتشيا الشعبية من نجاحات في كفاحها لاستئصال بقايا وحشية بول بوت وبناء حياة جديدة . ونود أن نعلن عدم موافقتنا على وجود جلادى شعب كمبوتشيا في الامم المتحدة الذين يرتبطون ارتباطا وثيقا بالامبرياليين الامريكيين الذين وضعوا لون نول في السلطة وهاجموا شعب كمبوتشيا ، فهم الآن يفتصبون مقعد الجمهورية الشعبية .

وفيما يتعلق بجنوب شرقي آسيا ، نؤيد التماس حل على اساس المشاورات التي ينهض بها الامين العام مع الاحترام الكامل للخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل شعب من شعوب المنطقة واستقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية ومركزها غير المنحاز .

ونحني جهود جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من اجل اعادة توحيد كوريا سلميا بمنأى عن جميع اشكال التدخل الخارجي ، وعن طريق الحوار والتشاور بين الشمال والجنوب وفقا لمبادئ الاستقلال واعادة التوحيد السلمي والوحدة القومية ، حسبما ورد في الاعلان المشترك بتاريخ ٤ حزيران/يونيه ١٩٧٢ . ولا مناص من ان تستكمل اعادة التوحيد السلمي لكوريا بانسحاب قوات الولايات المتحدة التي تحتل الشطر الجنوبي من شبه الجزيرة .

ولدى الدعوة الى مواصلة تلك الجهود نرى أنه لزاما علينا ان نعرب عن قلقنا ازاء قرار اقامة الالعاب الاولمبية في شطر واحد من كوريا ، هو الشطر الجنوبي . فهذا قرار سياسي مؤسف من جانب من يتولون قيادة الحركة الاولمبية ، وهو قرار مخالف روح الالعاب الاولمبية واماني الاخوة والصداقة فيما بين الشعوب والتفاهم المتبادل الواردة في المبادئ الاولمبية . واننا نؤيد عقد الالعاب الاولمبية في جميع انحاء شبه الجزيرة الكورية في الشمال والجنوب من اجل حماية الحركة الاولمبية والاسهام اسهاما ايجابيا في اعادة التوحيد السلمي لشطري كوريا وتحقيق التفاهم فيما بينهما .

لقد اضلعت الامم المتحدة منذ انشائها في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٤٥ بدور حيوي في العلاقات الدولية . وان الاهداف والمقاصد المسجلة في ميثاقها مازالت لها اهميتها وقوتها وعلامتها كما كانت من قبل . فالعالم الذي نود ان نبنيه ، العالم الذي تتحوّل فيه الاسلحة الى محاريث ويتوقف فيه استخدام القوة إلا من اجل المصالح المشتركة ، مازالت أملا لم يتحقق .

وخلال هذه السنوات الاربعين اندثرت امبراطوريات استعمارية قديمة ، وفازت شعوب آسيا وافريقيا - التي كانت مضطهدة - في كفاحها من اجل التحرر الوطني ونالت

استقلالها ، ورمت دعائم المعسكر الاشتراكي وتحرر ما يزيد على ثلثي البشرية من استغلال الانسان لأخيه الانسان . فضلا عن ذلك ، وبمبادرة من الاتحاد السوفياتي وبدعم من العالم الثالث ، اعتمد المجتمع الدولي في عام ١٩٦٠ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ومنذ ذلك الحين ، تحررت من نير الاستعمار عشرات الشعوب والاقاليم في العالم الثالث وبعضها في امريكا اللاتينية والكاريببي .

إلا أن هذه المهمة لم تنته بالطبع ، كما تشهد على ذلك حالات جنوب افريقيا وجزر مالدينا والحالة الاستعمارية في ناميبيا وجزر جنوب المحيط الهادئ وبورتوريكو وبعض الاقاليم الأخرى الواقعة في البحر الكاريبي . وينبغي لهذه المنظمة ، جنباً إلى جنب مع شعوب تلك الاقاليم المكافحة ، ان تعجل بساعة التحرير النهائي .

وخلال هذه العقود الأربعة تعززت منظومة الأمم المتحدة واتسع نطاقها . وحققَت الوكالات المتخصصة إنجازات هامة في عدة مجالات في العلاقات الدولية وبخاصة في عملية إنهاء الاستعمار . كما ان وكالات مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الصحة العالمية ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، ومجلس الأغذية العالمي ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، قدمت اسهامات قيّمة من أجل تنمية بلداننا وتعزيز التفاهم فيما بين الشعوب .

ولقد كانت الأمم المتحدة ومازالت محفلاً مثالياً لمناقشة مشاكل التنمية الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية الدولية . كما ان عدم احراز منجزات كبيرة لا يرجع إلى عيب في المنظمة ذاتها وإنما يرجع إلى انعدام الإرادة السياسية من جانب بعض البلدان الغربية . وان الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد هما وشيقتان تاريخيتان من شأن تنفيذهما ان يغيّر العلاقات الدولية تغييراً جذرياً .

ومجلس الأمن ، على الرغم مما به من مواطن الضعف ، يمثل أداة مفيدة للسهر على السلم والأمن والحفاظ عليهما . ولا بد من الاعتراف بأن مواطن الضعف هذه ترجع إلى علاقة القوى في العالم بأسره وإلى وجود عدد صغير من الدول الامبريالية التي ترفض ان تتخلى عن امتيازاتها ومناطق نفوذها وتطلعها للهيمنة .

وقد أدت إساءة استخدام قاعدة الاجماع - حق النقض - الى الحيلولة دون فرض جزاءات على اسرائيل وعلى جنوب افريقيا بسبب اعمالهما العدوانية الموجهة ضد البلدان العربية والافريقية المستقلة ، ولرفض امتثال جنوب افريقيا لقرارات الامم المتحدة بشأن ناميبيا ، وبسبب سياسات وممارسات الفصل العنصرى . ومع ذلك فلاشك في ان الامم المتحدة عملت على منع اندلاع حرب عالمية اخرى وكان هذا في حد ذاته اسهاما اساسيا في قضية السلم .

ان كوبا ، اذ تعرب عن تأييدها الكامل لجميع الجهود الرامية الى تعزيز منظومة الامم المتحدة وتقويتها ، وتعزيز دورها في حل المشاكل الرئيسية التي تواجه الجنس البشرى في ميادين الاقتصاد والصحة والتعليم والعلوم والثقافة والإعلام والاتصالات ، وفي الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، تدين سياسة الضغوط والابتزاز التي طبقت ضد منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وغيرها من الوكالات المتخصصة ، لان هذه السياسة تشكل هجوما على مذهب التعددية ، وعلى منظومة الامم المتحدة نفسها .

ان الحملات التي تشن ضد منظماتنا في الولايات المتحدة والبلدان الغربية الاخرى لا يقصد بها النقد الصحي اللازم لزيادة فاعلية المنظومة والنتائج التي تصل اليها انما تستهدف تقويضها وتدميرها لانها محفل يمكن فيه تناول المشاكل المعاصرة وحلها . ونحن نعارض أية محاولة لتقييد أو انقاص أو منع العمل الهام الذى تقوم به الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في مختلف المجالات .

اننا نرى ان ابرز الانجازات في السنوات الاخيرة ، كان اعتماد اتفاقية قانون البحار التي وقع عليها ١٥٩ بلدا وصدق عليها ٢١ بلدا . وفي هذا الصدد فان موقف حكومة الولايات المتحدة ، التي رفضت التوقيع على تلك الاتفاقية ، واتخذت قرارا بالترخيص لشركات خاصة بالدخول في عمليات تنقيب في اجزاء من المنطقة الخالصة ، يعتبر انتهاكا لقرار الجمعية العامة ٢٧٤٩ (د - ٢٥) والمادة ١٣٧ من الاتفاقية ، وينبغي ان يدين المجتمع الدولي هذا الموقف إدانة قوية .

ونحن نؤید إقامة النظام الدولي الجديد للاعلام والاتصال باعتباره اسهاما قيما في قضية إنهاء الاستعمار في هذا المجال الحيوى المتعلق بالعلاقات بين الشعوب . ونؤید ايضا نشر التعليم العلمي والتعليم المجاني الشامل للانسان . فالحقوق الاساسية للشعوب تشمل الحق في تقرير المصير والحق في التنمية ، والحق في العمل ، والحق في الحياة المستقلة .

والالعب الرياضية أيضا هي حق من حقوق الشعوب ، وقد حان الوقت لتمارس جميع الشعوب هذا الحق على قدم المساواة دون ان يترك لحفنة من الاشخاص أو لجماعات صغيرة ان تقرر وحدها ، دون التشاور مع افراد الشعب ، اين تعقد الالعب ومن يشترك فيها ونعتقد أن الامم المتحدة هي المنظمة التي ينبغي ان تتولى تشجيع الالعب الرياضية نظرا لان طبيعتها العالمية تجعلها دون منازع انسب الجهات التي تؤتمن على المبادئ السامية للالعب الاولمبية .

وشعب كوبا الذي ما فتىء خلال السنوات الست والعشرين الماضية يبني الاشتراكية على بُعد ٩٠ ميلا من اقوى البلدان الامبريالية ، والذي نجح في الصمود بحزم وبسالمة لكل ضربة توجه اليه ، وفي حماية استقلاله وسيادته الوطنية ، مستعد لان يضع جانبا ادوات عمله وان يحمل السلاح للدفاع عن نفسه ودحر كل من يحاول ان يغزو بلده .

واذ نكرر الإعراب عن تأييدنا للامم المتحدة في الذكرى السنوية الاربعمين لإنشائها ، نعرب من جديد عن ايماننا بالعدالة والحرية والاستقلال والتنمية والمساواة لجميع الشعوب . لقد قال خوسيه مارتى : " ان قيمة الانسان اكبر من ان تتأثر بالعنصر ، وهو اكبر من ان يكون ابيض أو امود " . وقد قامت الثورة الكوبية من اجل هذا الانسان العالمي ، ومن اجل بشرية خالية من الامتغلال والمستغلين ، ومن اجل السلم لجميع الدول الصغيرة والكبيرة على حد سواء .

واليوم ، نود أن نعرب من جديد لهذه الجمعية الموقرة عن التزامنا الثابت بالكفاح دون كلل ، الى جانب الامم المتحدة ، من اجل بناء عالم أفضل .

السيد بروك (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ أيام قليلة

خيم الحزن على احدى الدول الاعضاء عندما اصابها كارثة طبيعية كبرى . وفي الوقت الذي يبكي فيه المواطنون في المكسيك موتاهم ، نجد أن قلوبنا مع الاسر المنكوبة ، واسمحوا لي بالنيابة عن شعب هولندا ان اتقدم الى شعب المكسيك باصدق التعزية في هذا الحادث المفجع .

ان الذكرى السنوية الاربعمين لإنشاء هذه المنظمة ، التي نحتفل بها بعد شهر ، تبشر بأن تكون هذه الدورة دورة شاقة وحافلة للمسؤولين عن ادارة اعمالها بصورة صحيحة ومنتظمة ، ولهذا يسعدنا بوجه خاص ان نرى دبلوماسيا بارزا ومتمرما في اعمال الامم المتحدة يتراس اجتماعاتنا ، وكان يمثل في نيويورك حتى وقت قريب بلدا سينضم اليها بعد حين في مساعيها لبناء اوروبا جديدة .

وفي هذه الدورة التي نحتفل فيها بالذكرى السنوية ، يميل المرء الى ان يستعرض ما حققته الامم المتحدة من نجاحات وما اصابها من فشل وتعود به الذاكرة في هذا الصدد الى محادثة جرت قبل فترة ليست طويلة بين مثقف فرنسي وفيلسوف صيني . سأل الفرنسي زميله الصيني عن رأيه في الثورة الفرنسية ، ورد الفيلسوف بأنه ليس متأكدا من ان وقتا كافيا قد انقضى على هذه الثورة ولهذا فإنه يفضل ألا يتعجل باستخلاص النتائج . وقد يبدو هذا لمعظمنا افراطا في الحذر ، ومع ذلك يمكننا ان نستمد شيئا من الامل من هذه الملاحظة . فعندما ننظر الى ٤٠ سنة مضت منذ انشاء الامم المتحدة ، نرى صورة تجمع بين النجاح والفشل ، وبين التقدم والفرص الضائعة .

وعندما بدأنا في هذه المهمة منذ ٤٠ عاما كانت الفترة التي سبقتها فظيعة بدرجة لا يمكن للمرء ان يتصورها . ونتيجة لذلك بدأ ان هناك الكثير الذي يمكن ان نتطلع اليه ، فبعد الفوضى والدمار اللذين خلفتهما الحرب العالمية الثانية ، بدأ التقدم امرا حتميا . وميثاق الامم المتحدة شاهد على هذا الشعور ، وانه كان على الامم منذ ذلك الحين ان تمشي يدا بيد . لكن ذلك لم يحدث .



وبعد حين اصبح جليا ان نظام الامن الجماعي المنصوص عليه في الميثاق اصيب بالشلل في احيان كثيرة ، ويؤسفنا ان نقول ان هذه المنظمة بعد ٤٠ عاما لم تف بهـمد بتعهدما " بانقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب " . والحالة في افغانستان مثال على ذلك .

فضلا عن اننا نشعر بالارتباك فيما يبدو بسبب تعاضد عدد المشاكل العالمية الواسعة النطاق التي تستعصي على الحل . ونتيجة لذلك فان المؤسسات الدولية آخذة في الاضمحلال ببطء ولكن باستمرار . ولم يتردد اميننا العام عن ان يعرب في تقريره السنوي عن قلقه من الاتجاهات الحالية ، ومن اضمحلال سلطة ومكانة المنظمات العالمية والاقليمية ، ومن الازمة التي يواجهها النهج المتعدد الاطراف لمعالجة المسائل الدولية .

وفيما يتعلق بهذه المنظمة ، فمازلت اؤمن بان لديها من القدرة والمرونة ما يمكنها من التفوق على سابقتها عصبة الامم ، التي تفهقرت تدريجيا بينما كان التاريخ يسرع في طريقه الى الكارثة . فهذه المنظمة افضل تجهيزا من عصبة الامم لحل العديد من المشكلات الكبيرة التي تواجه العالم . ومن المؤكد ان الازمة التي تعترى النهج المتعدد الاطراف لمعالجة العلاقات الدولية ليست أزمة اسلوب بل أزمة ارادة ، أزمة التصميم على اللجوء الى الوسائل المتاحة لنا وامتخدامها استخداما سليما .

واعتقد أنني لست الوحيد الذي يرغب في أن ينخفض عدد قرارات الجمعية العامة بصورة جذرية ، حتى وان كان ذلك فقط لأن قيمتها تنخفض انخفاضا كبيرا بسبب التضخم .

ثانيا ، هناك حاجة واضحة الى اعادة اقرار عملية المفاوضات الحقيقية قبل طرح مشاريع القرارات على التصويت . ومن الواضح ان ان المهم ليس كسب اصوات الاغلبية بل طريقة كانت ، وكثيرا ما كان ذلك يحدث بيسر مفرط في بعض الحالات ، بل المهم حشد تأييد الدول الاعضاء التي تتحمل المسؤولية عمليا في حالات معينة أو لديها الوسائل اللازمة لتنفيذ توصيات الجمعية العامة . ثالثا ، ومن نفس المنطلق ، ينبغي ألا نلتزم المكاسب القصيرة الاجل لاغراض نفعية سياسية ، بل على النقيض من ذلك ، ينبغي ان نستهدف التقدم الطويل الاجل نحو ايجاد عالم اكثر انسانية وسلاما . وأخيرا ، فعندما يتخذ قرار بعد التفاوض بشأنه بصورة جادة ، لا يجوز أن نتصور ان الموضوع قد حسم باتخاذ القرار ، بل ان ندرك ان الاقوال لا تكون لها قيمة الا اذا ترجمت الى افعال .

وهناك هوة باعثة على القلق بين الاقوال والنتائج العملية في ميدان تحديد الاسلحة ونزع السلاح . ومهما كانت اوجه النجاح التي تدعي الامم المتحدة انها حققتها في السنوات الاربعين التي انقضت على وجودها ، فالحقيقة المحزنة هي اننا ، أي اعضاؤها ، عجزنا حتى الآن عن بناء اطار جماعي لصيانة السلم والامن الدوليين . واذا كان الوضع العالمي الراهن يبدو مجزأ ومفككا ، فأحد اسباب ذلك بغير شك عجزنا عن صيانة السلم والامن . فحلم السلم مازال قائما كما كان عند تأسيس الامم المتحدة ، ولكن شعوبنا تدرك بقلق أن مستوى التسلح بلغ حدا اعلى من أي وقت مضى .

وليس هناك حلول سهلة جاهزة ، ولكن علينا على الاقل ان نتجنب افلات التطورات من زمام سيطرتنا وان نحاول التقيد بما تم التوصل اليه من اتفاقات حتى الآن . ومعاودة عدم انتشار الاسلحة النووية ليست بالتأكيد نهاية المناقشة بشأن نزع السلاح النووي ، لكنها مك اساسي يخدم مصلحتنا الامنية جميعا . وهدف نزع السلاح النووي ، الذي اصبح تحقيقه بالغ الصعوبة الآن ، سيستعصي على الحل اذا تزايد عدد الدول النووية . ولهذا كان من المشجع ان اطراف معاهدة عدم الانتشار قد ابدوا ، في

المؤتمر الاستعراضي الذي اختتم اعماله مؤخرا في جنيف ، تأييدهم المستمر للمعاهدة .  
وباعتماد الاعلان النهائي بتوافق الآراء ، رغم وجود طائفة واسعة النطاق من الآراء  
المختلفة حول نزع السلاح ، فقد عززوا مصداقية معاهدة عدم الانتشار وجدواها .  
ومن نافلة القول ان الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يتحملان المسؤولية  
الاساسية عن كبح سباق التسلح النووي . ومن نافلة القول ايضا ان شعوب العالم تتطلع  
بأمل الى الاجتماع المقبل بين زعمي هاتين الدولتين . ويحدونا الأمل في ان هذا  
الاجتماع سيوفر حافزا جديدا لمفاوضات تحديد الاسلحة الجارية حاليا في جنيف وفي أنه  
قد يؤدي الى تكثيف الحوار بشأن اتفاقات فعالة تستهدف منع سباق التسلح في الفضاء  
ووضع حد له على الأرض والحد من الاسلحة النووية وتخفيضها وتعزيز الاستقرار  
الاستراتيجي .

ومما يتسم بأهمية خاصة في نظر هولندا التخفيضات الكبيرة ، والازالة الكاملة  
اذا امكن ، للقذائف النووية المتوسطة المدى ذات القواعد البرية . وحول هذه  
المسألة اتخذت حكومتي موقفا يتحلى بأقصى درجات ضبط النفس . ففي ١٩٨٤ وجهنا نداء  
قويا الى الاتحاد السوفياتي لعكس اتجاه التكديس المطرد المتزايد لقذائف ام ام -  
٢٠ ، وهو أمر كنا مستعدين لو تم للتخلي عن وزع القذائف النووية المتوسطة المدى في  
اراضينا . ولسوء الحظ يبدو أن مشاركتنا في وزع القذائف النووية المتوسطة المدى  
اصبحت حتمية لان ذلك النداء لم يلق آذانا صاغية . ومن جهتنا ، وجنبا الى جنب مع  
حلفائنا ، لن نتوانى عن المساهمة في التفكير البنّاء والمبدع في كيفية تحقيق  
اتفاق في جنيف يكون كافيا ومتوازنا وقابلا للتحقق حول هذه الفئة من الاسلحة .  
ولسنوات خلت يحتل حظر الاسلحة الكيميائية مكان الصدارة في جدول أعمال مؤتمر  
نزع السلاح في جنيف . وفي مبادرة لم يسبق لها مثيل ، قرر المؤتمر ان يمدد مشاوراته  
غير الرسمية بشأن الموضوع خلال انعقاد هذه الدورة للجمعية العامة . وتزداد أهمية  
الوصول الى اتفاق شامل في هذا الصدد في ضوء الانتهاكات الاخيرة لبروتوكول جنيف الذي  
يحظر استخدام هذه الاسلحة وفي ضوء اتجاه عدد متزايد من البلدان الى النظر في حيازة  
وسائل الحرب الكيميائية .

ومن اكثر مساعي الامم المتحدة نجاحا في ميدان السلم والامن الدوليين عمليات حفظ السلم وبعثات المراقبين في عدد من مناطق الصراع . وقد اثبتت هذه العمليات بوجه عام انها اداة مفيدة لمنع التفاقم وللسيطرة على الصراع . وقد تعلمنا من التجربة ان قوات حفظ السلم هذه لا يمكن ان تلعب دورا مفيدا الا اذا امكنها ان تعمل على تعاون اطراف النزاع . فهذا مصدر قوتها وضعفها في نفس الوقت . وليس هدف عمليات حفظ السلم حسم المشاكل التي تؤدي الى الصراع ، إلا ان ما يمكن ان تقوم به هو تهيئة مناخ ملائم لا يمكن بدونها للجهود الدبلوماسية لحل النزاع ان تحقق الكثير . ودون اطار عمل لمنع السلم بوسائل سياسية لا يمكن لقوة حفظ السلم ان تفعل الا القليل أو لا شيء بالمرة لتصحيح الوضع .

واذ نأخذ هذا في الاعتبار التام أود أن استرعي انتباه هذه الجمعية الى حالة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان . فهي تعمل في فراغ سياسي نتج عن عجز الاطراف المعنية عن التوصل الى اتفاق بشأن الترتيبات الامنية في المنطقة ، وعن التوصل الى تفهم لدور القوة في الجنوب اللبناني . ومما يؤسف له ان انسحاب القوات الامرائيلية من لبنان لم يؤد حتى الآن الى حالة يمكن فيها لقوة الامم المتحدة ان تلعب دورا اكثر تمشيا مع ولايتها . ونتيجة للحالة المتقلبة السائدة في لبنان ، وإصرار اسرائيل على المحافظة على منطقة امنية خارج حدودها ، أصبح الشاغل الاساسي لتلك القوة الآن حماية افرادها . ومهما كانت الحالة الراهنة غير مرضية ، لاتزال حكومتنا تشعر بالامتنان للامين العام وللموظفيه للجهود الدؤوبة التي بذلوها لمعالجة الحالة . واذا ظل النجاح مستعصيا على قوة الامم المتحدة نخشى انها ستصبح بسرعة في وضع لا يمكن ان يستمر .

لقد طرح الامين العام في تقريره ملاحظة حكيمة مؤداها ان الامم المتحدة لا تستطيع - ولم يكن الغرض من تأسيسها - حسم جميع مشاكل المجتمع الدولي ، ولكنها تشكل افضل مكان لتجنب الاسوأ وللسمي الى الاحسن . لهذا السبب أود أن اضيف ان هذه المنظمة تتأهل كل الدعم السياسي الذي يمكن ان يقدمه أعضاؤها . وقد سبق ان ذكرت في هذا الصدد جهودها في حفظ السلم .

وهناك ميدان آخر يتعين ان نوجد فيه قوانا ، وهو وباء الإرهاب واختطاف الطائرات . فهذا الشكل من الفوضى لا يمكن مكافحته الا في ظل التضامن الدولي والتعاون المتبادل .

ومهما كانت الدوافع التي تؤدي الى الاعمال الارهابية فان أخذ الابرياء رهائن ، ناهيك عن قتلهم باستهتار يعد انتهاكا لكل قاعدة من قواعد التصرف المتحضر . وإنني أضم صوتي الى النداء الموجه الى البلدان التي لم تنضم بعد الى الاتفاقيات التي وضعت تحت رعاية منظمة الطيران المدني الدولي بشأن أمن الطيران والاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن التي إعتمدتها الجمعية العامة ، أن تنضم الى هذه الاتفاقيات على وجه السرعة . وأحث بالمثل كل الاطراف في هذه الاتفاقيات على تنفيذها بدقة في ظل جميع الظروف .

ومازال التعاون الدولي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي مهمة أساسية للأمم المتحدة في سعيها الى تحقيق ما نص عليه الميثاق من السعي الى عالم أفضل .وقد أسهمت في ذلك الامم المتحدة عبر العقود الاربعة الماضية بالاشتراك مع الوكالات المتخصصة . وكانت الامم المتحدة ، بالنسبة لملايين البشر وخاصة في البلدان النامية ، مرادفا للتغيير والامل في المستقبل . وقد احتلت هذه المنظمة مكانة مرموقة في التاريخ بأنشطتها المتنوعة في مجالات التعاون الدولي من أجل التنمية ، والبيئة ، والسكان ، ثم مؤخرا في مجال مركز المرأة . ومن دواعي فخر هولندا أنها اشتركت اشتراكا فعالا في هذه الانشطة ، وستواصل القيام بذلك في السنوات المقبلة .

ويتمس الاقتصاد العالمي اليوم بتعقيد العلاقات المتبادلة بين المسائل المالية والنقدية والتجارية . وكما بين الأمين العام في تقريره السنوي - فإن هذه المسائل لها أهمية سياسية وإجتماعية كبيرة بحيث انه لا يمكن معالجتها بطريقتة فعالة إلا بإعتبارها جزءا من عملية سياسية أوسع إطارا" . (A/40/1,p.9) وتتيح الامم المتحدة في هذا الصدد محفلا عالميا وفريدا للبحث والدراسة يتجاوز الحدود القطاعية التقليدية . وإن تنسيق الجهود ، كما حدث مؤخرا في معالجة حالة الطوارئ في القارة الافريقية ، قد أثبت أن الامم المتحدة يمكن أن تسهم إسهاماً هاماً إذا توافرت الارادة لدى جميع الاطراف المعنية .

وقد إضطلعت الأمم المتحدة بدور أساسي في صياغة أهداف ومقاصد التعاون الإنمائي . ولا يزال لهذه الأهداف والمقاصد دورها الحيوي في تحديدنا للأولويات . وفي الأسبوع الماضي ، أكدت حكومة هولندا من جديد ما قررته من تلقاء نفسها من تخصيص ١,٥ في المائة من صافي دخلنا الوطني من أجل أغراض التعاون الإنمائي . وأود أن أضم صوتي إلى الذين ناشدوا البلدان الصناعية الأخرى أن تزيد جهدها الإنمائي بحيث يصل إلى نسبة الواحد في المائة المتفق عليها دولياً .

والتضامن الدولي هو أيضاً العلاج الوحيد لمشكلة اللاجئين العالمية . فنحن نلاحظ بقلق شديد ما حدث في السنوات القليلة الماضية من زيادة لم يسبق لها مثيل في عدد اللاجئين وغيرهم من المشردين . ففي مناطق عديدة لاتزال الحلقة المفرغة من الصراعات المسلحة وإنتهاك حقوق الإنسان والتفكك الاجتماعي تؤدي إلى هتك نسيج المجتمع . ويترتب على ذلك ، إقتلاع الأهالي من مواطنهم مما يؤدي بدوره إلى تدفقات أخرى من اللاجئين . وفي الوقت الحالي ، يواجه المفوض السامي تحدياً يتمثل في إيجاد حلول دائمة لمشكلة اللاجئين المتعاظمة أبداً ، وهي مشكلة تتفاقم نتيجة لحالة الطوارئ في أفريقيا . وستواصل حكومة بلادي ، كما فعلت في الوقت الذي أنشء فيه هذا المنصب السامي ، دعمها النشط للنهوض بالتعاون الدولي بهدف تقديم المساعدة المادية كلما دعت الحاجة إلى تقديم مثل هذه المساعدة . وستواصل أيضاً دعم المفوض السامي في جهوده الرامية إلى دمج مشاريع مساعدة اللاجئين في مشاريع الأمم المتحدة الإنمائية .

ووفقاً لولاية المفوض السامي ، يتمثل واجبه الأول في توفير الحماية الدولية للاجئين . وعلى مر السنين أصبح من الصعب بصورة متزايدة تنفيذ هذه المهمة الدقيقة . ومما يبعث على القلق بوجه خاص إستمرار تعرض ملتمسي المأوى واللاجئين للتهديد والاعتداء على أمنهم ، بما في ذلك شن الهجمات المسلحة على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم .

إن الفوضى والبلبلة اللتين نشهدهما في كثير من الأحيان في العلاقات بين الدول موجودان أيضا على مستوى العلاقة بين الحكومات والرعايا وكذلك بين الأفراد . وكما أرسى ميشاق الأمم المتحدة إطارا للعلاقات الدولية المنتظمة ، فإن الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهديين الدوليين والاتفاقيات التي نبتت منه تعتبر مدونة دولية تحدد قواعد معاملة الدول للأفراد .

ونحن جميعا نعترف الاختلاف الكبير في الآراء بشأن حقوق الانسان ، وهو الخلاف الذي أعرب عنه كثيرا في هذه القاعات . ولهذا فمما يدعو الى الارتياح أننا نتمكن من وقت لآخر في اضافة اتفاقات مجدية الى الاتفاقات المبرمة بالفعل والتي تنظم العلاقات بين الحكومات والأفراد . ونحن من جانبنا سنواصل اغتنام كل فرصة للدفاع عن قضية حقوق الانسان .

وهذه الدورة التذكارية للجمعية العامة مناسبة لاثقة لتعزيز القانون الدولي الخاص بحقوق الانسان . ونأمل أن تستلم اللجنة السادسة ما تم من عمل سريع في الدورة الماضية بشأن الاتفاقية الخاصة بالتعذيب وأن تنهي عملها المتمثل بمشروع المبادئ الخاصة بحماية جميع الأشخاص المعرضين لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن . وسيكون من مهام هذا الملك توفير المزيد من الحماية في آفة التعذيب .

لقد شهدنا مرة أخرى في السنوات الاخيرة مدى الارتباط بين مفهوم وممارسة الديمقراطية التعددية وإحترام حقوق الانسان . فحرية الفكر والوجدان والدين وحرية الرأي والتعبير وغيرها من حقوق الانسان الاساسية شروط مسبقة للمشاركة الشعبية المجدية في جميع جوانب الحياة الاجتماعية . ومن الامثلة القريبة على ذلك عودة عدد من بلدان أمريكا اللاتينية الى الديمقراطية التعددية ، وهو تطور اقترن بإعادة إقرار إحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية .

بيد أن الكفاح من أجل الديمقراطية لا يزال كفاحا شاقا . فمازال هناك عدد كبير من الدول تعتبر فيه الحكومة الشمولية أو السلطوية هي القاعدة . ويبعدو بالنسبة لعدد كبير من القادة أن اختيار الانتخابات السليمة والحرية أمر أخطر من أن

ينظر فيه . وإلا فكيف يمكن للمرء أن يفسّر التهديدات السافرة والمستترة والاكسراه والمضايقة والسجن وما هو أدهى من ذلك مما يحل بمن يجدون الشجاعة للدفاع عن حقوقهم وهذه الممارسات تحدث في دول التزم كثير منها رسمياً باحترام هذه الحقوق . ومهما كان ذلك محزناً ، فإننا لابد أن نمر على التنفيذ التام لهذه الالتزامات ، كما فعل الموقّعون على الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا قبل شهرين في هلسنكي عند الاحتفال بالذكرى العاشرة لتوقيع تلك الوثيقة .

ان إنكار حقوق الانسان على غالبية السكان في جنوب افريقيا ، والذي تفاقم بإقرار نظام مؤسسي قائم على التمييز العنصري ، قد أودى بذلك البلد الى هاوية التفكك والفوضى . واضطرت حكومته الى إعلان حالة الطوارئ في أجزاء كبيرة من البلد . وعلى الرغم مما تردد في الماضي من مطالبة مشروعة بالتغيير ، سواء من داخل جنوب افريقيا ذاتها أو من المجتمع الدولي ، لا تزال حكومة جنوب افريقيا غير راغبة في إجراء حوار وطني أو في تنفيذ الإصلاحات الأساسية الهادفة الى إلغاء الفصل العنصري .



وفي رأينا أن الأمل الوحيد في إجراء تغيير سلمي في جنوب افريقيا يتمثل في هذا الحوار القومي الواسع النطاق . ونرى أن من الضروري أن تتخذ حكومة جنوب افريقيا تدابير لبناء الثقة من أجل النهوض بإمكانيات عقد هذا الحوار القومي . وقد لاحظنا أن خطوات معينة قد اتخذت لتفكيك بعض عناصر الفصل العنصري ، ولكن لا يمكن أن يكون هناك نظام طيب للفصل العنصري ونظام سيء للفصل العنصري . فهذا النظام لا بد من استئصال شأفته بالكامل .

إن ما نسعى اليه هو إجراء تغيير سلمي في جنوب افريقيا . ونحن لا نريد أن نشجع الحرب الأهلية ، كما أننا لا نتفاض عن العنف مهما كان مصدره . وفرض عزلة تامة على جنوب افريقيا ، كما يُطالب به في كثير من الاحيان ، لن يؤدي في رأسي إلا إلى تعزيز موقف دعاة الفصل العنصري ، ويميل بالتالي إلى أن يكون عقيما . وما نحتاج اليه حقا هو زيادة الضغط بصورة تدريجية عن طريق تدابير انتقائية ، تحظى بتأييد أكبر عدد ممكن من البلدان . ولهذا السبب لاتزال حكومة بلادي تؤيد اتخاذ إجراء من جانب مجلس الامن . أما الدول العشر الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ، بالاضافة إلى اسبانيا والبرتغال ، فقد حققت تقدما كبيرا في تنسيق مواقفها ازاء عدد من التدابير التقييدية . وبينما نمارس الضغط على حكومة جنوب افريقيا يلزم أيضا أن نقدم جميع أشكال الدعم للقوى التي تعمل لاقامة مجتمع سلمي وغير عنصري في جنوب افريقيا . وحتى في هذه الساعة المتأخرة يجب ألا نفقد الأمل في أن يسود المنطق الانسانية في نهاية المطاف .

وإذا كانت هذه الدورة تعتبر معلما على الطريق الذي بدأ في عام ١٩٤٥ فمن اللائق أن نتذكر واحدا من المفاهيم الاساسية لهذه المنظمة ، ألا وهو عالميتها . فنحن ملزمون بأن نقبل في صفوفنا البلدان المستعدة لقبول الالتزامات التي يترتبها الميثاق ، مثل جمهورية كوريا . وعلينا أيضا أن نحترم قواعد الميثاق إذا طالب البعض بطرد أحد الاعضاء الحاليين أو بتقليص حقوق عضويته . فمستقبل منظمنا ذاته سيتعرض للخطر إذا عمدنا نحن ، أعضاء الأمم المتحدة ، إلى الخروج على الميثاق .

وإن بلداننا جميعها ، كبيرها وصغيرها ، بحاجة الى الأمم المتحدة في كفاحنا ضد قوى التفرقة التي تعمل على تخريب المجتمع العالمي . وما نحتاج اليه هو التعاون الدولي الحقيقي بحيث نحقق شعار هذه المناسبة التذكارية "الأمم المتحدة من أجل عالم أفضل" .

السيد غوتيبيرز (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : إن وفد

بلادي يشارك ببالح السرور في الاعراب عن تهانينا للممثل الدائم لاسبانيا ، السفير دون خايمي دي بينيبيس - الدبلوماسي البارز والمعروف في أوساط الأمم المتحدة باسهاماته الهامة في أعمال هذه المنظمة - بمناسبة انتخابه رئيسا بالتزكية لهذه الدورة للجمعية العامة ، التي سنحتفل فيها بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة .

كما أودُّ أن أعرب عن شكر وفد بلادي لسلفه اللامع ، السيد بول لوماسكا ، الممثل الدائم لزامبيا ، على الطريقة الناجعة التي أدار بها أعمال الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين .

وتودُّ حكومة كوستاريكا أن تعرب عن امتنانها العميق لانتخابها لمنصب نائب رئيس الجمعية العامة ، ممَّا يوجب على بلدي مضاعفة جهودها في التعاون لانجاز المهام الشاقة التي تظطلع بها هذه الجمعية العامة .

لقد شعر شعبنا وحكومتنا بالحزن العميق ازاء المأساة التي حلت بأشقائنا في المكسيك . ولهذا فاننا نلاحظ ببالح السرور السرعة وروح التضامن اللتين أبدتتهما الجمعية العامة في نظرها في هذه المشكلة وتفويضها الامين العام بتنسيق المساعدة المتعددة الاطراف بالتشاور مع حكومة المكسيك .

إننا نقد على عتبه الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة . وخلال شهر من الزمان سيكون قد مضى على بدء نشاط الأمم المتحدة أربعة عقود . ولذلك ، فان هذه المناسبة تتيح للدول الاعضاء فرصة فريدة لاجراء تقييم للذات بعيد المدى . كما أنها تمثل لحظة مؤاتية للنظر الى الوراء لدراسة المقاصد المعلنة عند انشاء

هذه المنظمة لنرى الى أي حد تحولت هذه المقاصد الى حقيقة ، والى أي مدى نجحت الأمم المتحدة في تحقيق الآمال التي علّقت عليها عندما بدأت أعمالها في خريف عام ١٩٤٥ ، الذي كان مفعما بالآمال . لقد حان الوقت لكي نجري تقييما للمنظمة التي أرادها مؤسسوها ، والمنظمة التي لدينا الآن ، والمنظمة التي نرغب في رؤيتها في المستقبل . منذ أربعين عاما وقع دون خوليو اكوستا ، وزير خارجية كوستاريكا في ذلك الحين ، على الوثيقة التي أدت الى مولد هذه المنظمة . وقد اعتزت كوستاريكا ، شأنها في ذلك شأن الدول المؤسسة الأخرى ، بالأمم المتحدة بوصفها حجر الزاوية لنظام دولي جديد في مجتمع عالمي يكون ضمانا فعّالا للسلام والتعايش السلمي فيما بين جميع شعوب العالم . وقد اعتقدنا ان التجربة المريرة المكتسبة من الحرب العالمية الثانية كانت كافية لجعل الجميع يدركون ان من الضروري لبقاء الجنس البشري ان تكون هناك منظمة دولية تعمل بطريقة فعّالة لاحتلال السلم ، وإشاعة الأخوة بين الدول . مما يساعدها على التغلب على الخلافات فيما بين الشعوب ، ويمنعها من السقوط في هوة العجز والاحباط المؤلمة التي سقطت فيها عصبة الأمم .

ولسوء الحظ فإننا نواجه اليوم حقيقة مؤلمة . فعلى الرغم من أننا استطعنا تجنّب الشبح الدموي للمجابهة العالمية ، إلّا أن المرء يتساءل عما إذا كان ذلك يعزى الى مشاعر الأخوة أم انه ببساطة نتيجة لميزان الخوف الذي حال دون وقوع هذه المحرقة النهائية . ومهما كانت الاجابة على هذا السؤال لابد لنا ان نعترف بان السلم لم يكن هو السائد في العالم عبر السنوات الأربعين الماضية . فكم من صراعات وأزمات ومنازعات حلّت بالانسانية منذ عام ١٩٤٥ ؟ وكم من دماء أريقت ؟ وكم من رجال ونساء فقدوا أرواحهم نتيجة للعنف ؟ وكم من بشر عانوا من السجن والتعذيب والاضطهاد ؟

وربما كانت أكثر الامور مدعاة للحزن بشأن تقييم الذات هذا أن تكتشف أنه ما من أحد يمكنه أن يعطي جوابا نهائيا على هذه الاسئلة نظرا لأن الأرقام تتزايد يوما بعد يوم . وخير مثال على هذا يوجد في جدول أعمال الجمعية العامة . فعندما تصبح إحدى المشاكل دولية بندا من بنود جدول الاعمال ، يكاد يكون من المؤكد أنها تبقى مدرجة عليه عاما بعد عام . وتقال فيها آلاف الكلمات ، وتكون موضوع وثائق عديدة ، ولكن الأرجح ألا يتم التصرف فيها بطريقة مرضية . ولا يرجع هذا الى أن المنظمة ترغب في ذلك أو أنه لا توجد محاولة لحل تلك المشاكل . وتقع المسؤولية عن ذلك على الدول الاعضاء التي تخرج على روح سان فرانسيسكو عندما ترى أن ذلك يحقق مصلحتها . وهذا المسلك هو الذي يقوّض أسي الأمم المتحدة ويجعل الميثاق في كثير من الاحيان حبرا على ورق .

ومع ذلك ، من الواقعي أن نعترف بأن تقدّما كبيرا أحرز في بعض المجالات . ولا شك في أن الكثير من الوكالات المتخصصة قام بعمل ممتاز وحقق نتائج لم يسبق لها مثيل وما كان بوسع الدول لو عملت بمفردها أن تحقّقها . وفي هذا الصدد ، نرى أن التعاون الذي توفّره الأمم المتحدة ذو أهمية حيوية ويشكّل مصدرا مشروعاً لغفر هذه المنظمة .

لقد اطلعنا باهتمام شديد على التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة . وقد أشار فيه - بدقته المعتادة - الى الحالة الدولية ، وقدم مسردا واقعيا للمشاكل الخطيرة التي يعاني منها المجتمع الدولي والتدابير التي ينبغي اتخاذها لحل هذه المشاكل . ويحيي وفد بلادي الأمين العام ويشكره على اهتمامه وعلى التفاني الذي يبديه لمبادئ الأمم المتحدة .

وعلى ضوء هذا ينبغي أن نعود الى مصدرنا الأصلي ، وهو روح ١٩٤٥ . وعلينا أن نبذل جهدا قويا لتحقيق الغايات التي حكمت ميلاد هذه المنظمة . وينبغي ألا يكون هناك مزيد من عدم الثقة ، ولا مزيد من التعطش للقوة ، ولا مزيد من استخدام العنف والظفوط الاقتصادية والسياسية لحماية مصالح شائنة . ولتتوقف هذه المنظمة تدريجيا

عن أن تكون محفلاً للكلام بشأن المشاكل ، وتحوّل الى أداة فعّالة للتفاوض والتفاهم بين الدول ، ومجالاً للتعاون القوي وتبادل المعرفة ، بحيث تصبح كلمة "حرب" من ذكريات الماضي .

وإذا كان لمقاصد الأمم المتحدة أن تتحقّق بالكامل ، ينبغي أن تكون عالمية حقاً . فهذه أكثر المنظمات التي خلقتها المجتمعات الانسانية شمولاً ، ولكن ينبغي لها أن تتحقّق أبعاداً أوسع . وينبغي ألاّ يحرم شعب من شعوب الأرض من أن يكون له صوت في هذه القاعة . وليس هناك سبب مشروع لغلاق أبواب الأمم المتحدة هذه دون أيّة دولة على استعداد لقبول مبادئها . وإذا كانت دروس التاريخ تدل على شيء ، فهو أن تجاهل وجود نزاع ليس أفضل الطرق لحلّه . وحالة شطري كوريا خير مثال على أنه لاتزال توجد خارج هذه المنظمة أمم من الضروري وجودها إذا كان للأمم المتحدة أن تمثّل - أو تحاول أن تمثّل - جميع الأنشطة البشرية . إن العالمية ضرورية لهذه المنظمة ، إلاّ أنها لم تتحقّق بعد .

ونحن نسجّل برضا بالغ الاتفاقات الاولى التي تم التوصل اليها بين شطري كوريا ، والتي نأمل أن تكون بشيراً بالتفاهم الكامل بين جزئي شعب واحد .

وفكرة العضوية العالمية هذه ينبغي أن تحكم الجهود الرامية الى ايجاد حلول للمصوبات الخطيرة التي تواجه البشرية . فعدم الاستقرار السياسي ، والعِلل الاقتصادية ، والاضطراب الاجتماعي كلها أمراض واسعة الانتشار في عالم اليوم . ومن بين جميع المشاكل المؤلمة الواردة في تقرير الامين العام - التي يشير اليها بحق باعتبارها سموما اجتماعية وسياسية - أرى من الضروري أن أشير الى مشكلتين تؤثّران فينا بشكل خاص وليست هناك دولة بمنأى عنهما .

فهناك حاجة ماسة للاستئصال الجذري لمشكلة الارهاب ، إذ أن هذه الظاهرة التي تتعارض مع المبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة أصبحت تنتشر بصورة مزعجة . وجميع الدول ، غنيها وفقيرها ، يمكن أن تكون اليوم ضحية لهذا البلاء . والاختطاف

الذي تعرّضت له مؤخرًا ابنة السيد خوسيه نابليون دوارتي رئيس السلفادور يشكّل حلقة مفاجئة أخرى في السلسلة المريرة للبربرية .

ونحن نعلم أن هناك محاولة تبذل لتبرير ارتكاب أعمال الارهاب استنادا الى اعتبارات سياسية واجتماعية . وفي رأي بلادي أن هذا الموقف يدل على التخلف والتعصب . فليس هناك ما يمكن أن يبرر استخدام الارهاب وسيلة للعمل السياسي وينبغي أن يلقي الاحتقار والادانة .

إن الارهاب ظاهرة دولية . ومن الوهم أن نتصور أن أي بلد بإمكانه أن ينجو من آثاره . ومن الخطر أيضا الاعتقاد بأن وجوده في دولة ما يعدّ مشكلة داخلية يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهلها . فكل عمل من أعمال الارهاب هو جريمة ضد الانسانية تلحق الضرر بجميع البلدان على حد سواء . ومن ثم ترى كوستاريكا أن من الاهمية بمكان اتخاذ تدابير قوية للقضاء على هذا السرطان ، الذي نما الى حد يدعو الى الانزعاج . ويزداد هذا القلق عندما نلاحظ أنه رغم الادانة الشفوية التي تعلنها جميع الدول لهذه الظاهرة المقيتة ، فان بعضها لا يقتصم على مجرد عدم الوفاء بالاتفاقات الدولية الرامية الى القضاء عليها فحسب ، وإنما يستخدم الارهاب كوسيلة أيضا .

وقد بلغت مشكلة اللاجئين ابعادا خطيرة . وإن استمرارها ونموها ليؤكّدان الاعتقاد بأن كلمات ميشاق الامم المتحدة لاتزال في أجزاء كثيرة من العالم حبرا على ورق . ومرة أخرى ، نرى أن مبادئ ١٩٤٥ لم تتحوّل الى حقيقة بعد . ولانزال نشهد زيادات مفاجئة في عدد الرجال والنساء والاطفال الذين يضطرون الى الفرار من أراضيهم الأصلية هربا من أهوال الحرب ، والاضطهاد السياسي ، والفقر والقمع ، كما نشهد الاثر المأساوي الذي يحدثه هذا على الدول المضيغة ، التي لا تتوافر لديها دائما القدرة الاقتصادية والاجتماعية على استيعاب النازحين وتوفير الحياة الرغدة التي من حقهم أن يعيشوها باعتبارهم بشرا .

إن هذه المشكلة تمس الملايين من البشر في عالمنا المشتعل بالمشاكل . وقد امتدَّ نطاقها في السنوات الاخيرة الى بلدي واضطررنا الى مواجهة حقيقة لم نكن قد مررنا بها من قبل . وقد تبدو أرقام المشرَّدين واللاجئين الذين تُؤويهم كوستاريكا في الوقت الحاضر صغيرة اذا ما قورنت بأعداد اللاجئين في العالم كله . ففي كوستاريكا ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ ، معظمهم من أصل نيكاراغوي . ويمكن بالنظر الى حجم بلدنا يعتبر هذا رقما كبيرا للغاية - يمثِّل تقريبا ١٠ في المائة من العدد الاجمالي للسكان . وكوستاريكا بلد نام ذو امكانيات اقتصادية ضعيفة ، وتشكُّل المضاعفات المترتبة على وجودهم في كوستاريكا عبئا قاسيا على بلادي . ونحن لا نفلق حدودنا أمامهم ، ونريد مساعدتهم بقدر استطاعتنا ، إلَّا أننا نرى من الضروري أن يقدِّم المجتمع الدولي مزيدا من المساعدة الفعَّالة في البرامج التي يضعها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . فالجهود التي تستحق الشناء التي يقوم بها لمساعدة اللاجئين على الاستيطان أو العودة - اذا أمكن ذلك - ينبغي أن تلقى تشجيعا قويا من جانب الأمم المتحدة . وفي اعتقادنا أن الاقتراح الخاص بتعزيز أنشطة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ينبغي أن يحظى بالأولوية .

وان بعض المشاكل التي تعتبر من الناحية الجغرافية ذات طابع اقليمي هي في الواقع عظيمة الاثر لدرجة انها تقع ضمن قائمة المآسي الرهيبة التي تواجه العالم اليوم . وان حجمها يحولها الى مشاكل عامة للانسانية جمعاء . انها مشاكل يعتبر وجودها ، للاسف ، دليلا راسخا على أن المجتمع الدولي ليس لديه حتى الآن وسائل فعالة للقضاء على الجوع والفقر وضمان مستقبل أفضل للشعوب - إنها مشاكل تضمننا لا محالة وجها لوجه أمام الفجوات الواسعة التي لا تزال تفصل بين العالم المتقدم والعالم النامي ، بالتعايش المخزي بين التخمة وسوء التغذية ، والتكنولوجيا المتقدمة والجهل البدائي والرخاء الذي يتمتع به القليلون والندرة المرؤعة والاعباء المالية الساحقة التي يعاني منها الآخرون .

وانني أشير بالتحديد الى مشكلة المجاعة في افريقيا ومشكلة الديون الخارجية لأمريكا اللاتينية . ان الحالة الحرجة للغذاء في افريقيا مأساة تنجم عنها آثار رهيبة تلحق بملايين البشر اليوم . انها مأساة عظيمة جدا ومؤلمة للغاية . انها مأساة لم يسبق لها مثيل وبالتالي يتطلب حلها جهودا لم يسبق لها مثيل .

من العار أننا بينما نتحدث هنا في هذه القاعة ، يموت الكثيرون جوعا . حقا إن المجتمع الدولي قد اهتم بهذه المشكلة ، ولكنه من الحقيقي أيضا أنه قادر على تقديم دعم فعال ونشط بدرجة أكبر . ومن الأهمية بمكان أن تكرر موارد أكثر وجهود أكبر لحل هذه المشكلة وان تتخذ الخطوات لضمان عدم تكرار هذه الظاهرة .

وتحتاج افريقيا مساعدة دولية كبيرة لمواجهة المشاكل الخطيرة التي تتعلق بالصحة وإمدادات المياه والامكان ومتطلبات الزراعة الاساسية . ومن المؤلم أن نلاحظ أن الحكومات الافريقية مضطرة الى توجيه كثير من مواردها لخدمة الديون الخارجية تلك الموارد التي تحتاجها على نحو عاجل لتنمية شعوبها .

وان النظر في مشاكل الديون الخارجية يقودنا مرة اخرى الى أن نتساءل عما اذا كان النظام العالمي الجديد الذي كان ينشده المؤسسون في ١٩٤٥ قد حقق بالفعل . وينطبق هذا بشكل خاص في حالة سكان أمريكا اللاتينية ، لأنه كان هناك في



ذلك الوقت شعور عام بأن امريكا اللاتينية سوف تكون المنطقة التي تتقدم بسرعة اكبر نحو تحقيق التقدم الاقصادى والاجتماعى .

وللاسف لم تحقق هذه التوقعات . فبعد اربعين سنة ، نجد ان امريكا اللاتينية هي المنطقة التي تعاني من اخطر المشاكل الاقتصادية . فان امريكا اللاتينية تزعجها وتقلقها أزمة مالية واقتصادية لم يسبق لها مثيل ، نحن نعرف جميعا مصدرها . وان تقلص التجارة الدولية والحماية في بعض الدول المصنعة وأسعار الفائدة العالية المتقلبة ، تزيد من خطورة هذه المشكلة وتتحول الى عقبات في طريق عملية الانتعاش وتعمق جهود حكومات امريكا اللاتينية لتحقيقها .

ولهذا ، فإننا نعتبر ان مشكلة مديونيتنا لا يمكن ان ننظر اليها على انها ببساطة مسؤوليتنا وحدنا وان علينا وحدنا حلها . وكل الحاضرين هنا يعرفون جيدا ان هذه الازمة لها اسباب متعددة وان المدينين يتحملون مسؤولية جزئية عنها فقط . اننا لسنا مدينين لاننا نرغب في ان نكون كذلك ، ولكن لان نظاما اقتصاديا دوليا غير عادل فرض علينا ان نكون كذلك . ونحن لا ننكر مسؤوليتنا ، ولكننا نود ان نوضح ان حل هذه المشكلة الكبيرة يكمن أيضا في جانب البلدان الصناعية والمصارف المقرضة والمؤسسات المالية الدولية .

وتعترف كوستاريكا بمديونيتها . وهي تحاول الوفاء بها رغم الشروط القاسية لها ، ولكنها تحتاج الى شروط معقولة للدفع ، تتفق مع حالتها الاقتصادية ، حتى يمكنها دعم ديمقراطيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وتخصص كوستاريكا قدرا كبيرا من مواردها لتحسين وتطوير نظمها التعليمية والصحية وهيكلها الاساسية . وتمكن سياستها لنزع السلاح من تحقيق هذا الغرض . ومع ذلك ، خصمت في السنوات الاخيرة ما يقرب من ٥٠ في المائة من دخلها ، الناجم عن الصادرات ، لخدمة الدين الخارجى . اننا لا ننفق اموالا على الاسلحة ، كما اننا لسنا قادرين على انفاق تلك الاموال على التنمية .

وتعتقد كوستاريكا ان حجم مشكلة مديونية امريكا اللاتينية لا يمكن ان تتجاهله هذه المنظمة . ولهذا فإننا ندعو الامم المتحدة الى ان تولي الاعتبار السياسي

والاقتصادى للسمي من أجل ايجاد حلول عملية وشاملة ، وكذلك ايجاد طرق جديدة للتفاوض  
تشارك فيها كل الاطراف المسؤولة عن هذه الازمة بطريقة أو بأخرى .

وبهذا وحده يمكن أن نجد الطريق السليم لحل هذه المسألة العاجلة .

ليست المديونية الخارجية الكبيرة المشكلة الوحيدة التي تملأ شعوب امريكا  
اللاتينية باليأس . فلا تزال حالات الظلم والعدوان والانتهاكات تترك بصماتها على حياة  
الآلاف من أبناء امريكا اللاتينية . وفي الوقت الراهن ، يتمثل الوجه المنظور والقاسي  
لهذه الحقيقة في أن الازمات التي ظلت سنوات حتى الآن تقلق امريكا اللاتينية ، تلك  
المنطقة التي قامت على مدى تاريخها والتي تضاعفت الآن مشاكلها التقليدية ، وهي  
مشاكل هائلة أصلا . ولقد أصبحت امريكا اللاتينية رغم رغبات ومصالح مكانها ، مسرحا  
آخر للمواجهة بين الشرق والغرب ، ومخرجا للصراع بين الدول الخارجة عن المنطقة .

ومنذ ١٩٨٢ ، وجدنا أنفسنا في امريكا الوسطى مشاركين في عملية تفاوضية  
طموحة ومبدعة تحت رعاية بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك . وإن مبادرة كونتادورا  
التي استلهمت هدف ايجاد حل سلمي للآزمة في امريكا الوسطى ، كانت تتجه بالفعل إلى  
حل مشاكلنا . وقد تمخضت عن عملية كونتادورا توقعات كبيرة ولم يكن رد فعل المجتمع  
الدولي عليها مشجعا .

وقد أصبح من الامور الشائعة في المحافل الدولية أن تصدر آراء ايجابية فيما  
يتعلق بمبادرة كونتادورا . ويعتبر الآن الشناء على روح عملية وساطة كونتادورا  
والإعراب عن التأييد المتكرر لها أمرا واجبا . هذا التأييد الكبير لكونتادورا من  
جانب المجتمع الدولي مصدر سرور ، لاننا نؤمن أيضا ، كما ذكرنا في مناسبات عديدة ،  
بانها تشكل أفضل خيار للحل السلمي والشامل لمشاكل امريكا الوسطى .

ولا تزال كوستاريكا تؤمن بأن هذا هو الرأي الصحيح . ولكن بلدى يرى أنه قد  
أن الاوان لنرى ثمار هذه العملية ونرى حلولا حقيقية بدلا من الكلمات . وبدون ذلك ،  
سوف تصبح كونتادورا هدفا في حد ذاتها وجولة لا تنتهي من المفاوضات لا تحل شيئا .

إن ضياع مصداقية مبادرة أمريكا اللاتينية سوف تترتب عليه آثار مأساوية مفاجئة . وسوف يقدم مزيدا من الحجج لأولئك الذين يؤمنون بأن السيف والبنديقية هما الوسيلة الوحيدة لحل مشاكل أمريكا الوسطى .

وفي هذا الصدد ، شعرنا بارتياح كبير ازاء التقدم الكبير الذي تحقق في الاجتماع الاخير لوزراء خارجية أمريكا الوسطى وبلدان كونتادورا الذي انعقد في بنما في ١٢ و ١٣ ايلول/سبتمبر . وأمامنا اليوم صيغة جديدة لمشروع اعلان كونتادورا للحلم والتعاون في أمريكا الوسطى . ولدينا أسباب وجيهة للاعتقاد بأنه بوسعنا أن نعلن اليوم أننا نجد أنفسنا في وقت الامل وأن هناك آفاقا يلوح منها حل عملي في المستقبل القريب نسبيا .

وفيما يتعلق بالسلم والرخاء في امريكا الوسطى ، فإننا نأمل بصدق أن يكون هذا هو واقع الحال ، ومن ثم نحث بشدة جميع الاطراف والبلدان المرتبطة بطريقة أو بأخرى بأزمة امريكا الوسطى ، ان توضح بالافعال عزمها على تقديم حلول ملموسة لمشاكل هذه المنطقة . فلننتخذ الخطوات العملية للتوقيع على هذه الوثيقة الهامة والتصديق عليها ، ولتكن هناك الارادة السياسية التي لا بد منها اذا ما أريد لهذا الجهد السلمي الهام أن يصبح التزاما قانونيا .

وتأمل كوستاريكا أن يتسنى ، من خلال الجهاز الذي ينشأ بمقتضى وثيقة كونتادورا ، ايجاد حل للمشكلة التي أدت بنا الى أن نعتبر أنفسنا جزءا من أزمة امريكا الوسطى : وهي مشكلة الاعمال العدوانية التي ترتكبها حكومة نيكاراغوا على حدودنا . فقد كانت كوستاريكا خلال السنوات الأخيرة ضحية للعدوان المتواصل والدائم الذي تراوحت مظاهره بين الهجوم السافر الوحشي التي قامت به دوريات الحرس الوطني في ٣١ ايار/مايو الماضي وعمليات الامتطاع التي تقوم بها على جزء من الحدود ، والتهديدات المستترة التي توجهها السلطات العسكرية والسياسية العليا في نيكاراغوا .

واذا ما أريد لوثيقة كونتادورا أن تصبح صكا يتيح لشعوب امريكا اللاتينية تحقيق تطلعاتها المشروعة الى السلم والديمقراطية والعدالة والتنمية ، فلا بد أن يبني المجتمع الدولي تضامنه الفعال والنشط ، وأن يكون هذا التضامن انعكاسا لعبارات التأييد العديدة التي أبدت لمجموعة كونتادورا .

والدليل الحقيقي على صدق ما أعربت جميع البلدان عن رغبتها فيه هو تحديد الاسلحة . وقد أن الاوان لكي تتحول إدانة التسلح هذه التي أعرب عنها كثير من البلدان في الجمعية العامة وفي غيرها من المحافل الدولية - الى خطوات ملموسة - وليس بالقاء بيانات صيغت كلماتها بعناية أو اتخاذ قرارات أحكمت صياغتها . لقد قيل الكثير جدا ولم ينجز في الواقع إلا اقل القليل . وحسبنا أن نذكر أن الجمعية العامة في دورتها الاولى التي عقدتها في كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ ، اعتمدت قرارا نم على أن هدفها هو القضاء على الاسلحة الذرية وجميع الاسلحة الرئيسية الاخرى للدمار

الشامل . ومن المخزى أن نعترف أننا نبتعد يوماً بعد يوم عن هذا الهدف الذى يمكن أن نقول انه ولد في أول يوم قامت فيه هذه المنظمة .

وكل منا يعي أهمية التوصل الى اتفاقات جوهرية بشأن نزع السلاح ، ويدرك الأهمية الحيوية لأن يصبح نزع السلاح واقعا نلمسه ، وكوستاريكا ، كبلد محايد لا جيش له ، قد أيدت باستمرار جميع المبادرات التي اتخذتها هذه المنظمة في مجال نزع السلاح ، ومتواصل الاعراب عن تأييدها لاية خطوة تتخذ في أى اتجاه جديد بشأن هذه المسألة الحساسة .

وعلى مدى السنوات الأربعين ، لاحظنا بقلق العلاقات بين الدولتين العظميين . فقد تطورت من التوتر الى المجابهة ، ثم عادت من المجابهة الى التوتر . ومع ذلك ، توجد اليوم بعض العناصر التي تسمح بالتفاؤل . فالمحادثات بشأن نزع السلاح جارية الآن ، وسيعقد في القريب العاجل اجتماع بين زعمي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ويبدو ان امكانية انقاص التوتر تتوافر لها الآن احتمالات أفضل عما كانت عليه في بعض الاحيان .

وبناء على المبادرة التي قدمتها كوستاريكا ، والتي نالت التأييد الاجماعي من جانب جميع أعضاء الجمعية العامة ، سيعلن عام ١٩٨٦ باعتباره "السنة الدولية للسلام" . إن هذا الاعلان ، اذ يرمز الالتزام بالسلام على انه اسمى رغبات الانسانية ، ينبغي أن يصبح حافزا معنوياً وأدبياً يدفع على النطاق العالمي الى توجيه وجدان قادة العالم ، شرقاً وغرباً ، شمالاً وجنوباً ، نحو الهدف السامي ، الذى يلخص سبب وجود الأمم المتحدة . وسيعمم وفدى في الوقت الملائم مشروع قرار في هذا الصدد ، يتضمن نص الاعلان في يوم ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ "السنة الدولية للسلام" . ونحن ندعو بكل اخلاص جميع الوفود أن تشترك في تقديم مشروع القرار هذا .

وختاماً ، فإننا نناشد جميع أعضاء المنظمة أن يعملوا لتمكين الأمم المتحدة من القيام بدورها القيادى الذى ينبغي أن تظطلع به في حل المشاكل الرئيسية التي تواجه البشرية لاننا اذا لم نفعل ذلك سنكون جميعاً ، بكل أسف ، مسؤولين مباشرة عن المحرقة النهائية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى آخر المتكلمين بعد ظهر اليوم . وقد طلب كثير من الممثلين ممارسة حق الرد . فهل لسي أن اذكر الاعضاء بأنه ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تحدد الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق للكلمة الاولى وخمس دقائق للكلمة الثانية ، وتلقيها الوفود من مقاعدها .

السيد غودا (سورينام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني أيما سرور أن اهتئ السيد السفير خايمي دي بينييس لانتخابه لمنصب الرئاسة . ونحن مقتنعون بأن الجمعية العامة ستظلع بمسؤولياتها بصورة فعالة وبجدارة تحت قيادته المتمرسه التي أبداها في عمله الدبلوماسي اللامع .

ويود وفد بلادي أن يتقدم ببعض الملاحظات الموجزة ردا على البيان الذي ألقاه بالأمس ممثل لوكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه .

لقد ذكر ممثل لوكسمبرغ في بيانه بلدى بمفغتها إحدى الدول التي لا يقوم فيها النظام الديمقراطي أو التمعدى في امريكا اللاتينية ، وذلك أثناء مناقشته الحالة السياسية في منطقتنا . وبالنظر الى العلاقات الطيبة القائمة بين بلدى والاتحاد الاوروبي ، فاننا نشجب بقوة المزاعم التي لا أساس لها والتي ذكرها ذلك الممثل . وهذا في رأى وفد بلادي على أقل تقدير ، يرجع الى الخطأ في فهم عملية اعضاء الطابع الديمقراطي التي ما فتئت بلادي تقوم بها منذ قيام ثورتها في شباط/فبراير ١٩٨٠ ، أو انه انكار صريح لتلك العملية . وليس في ذلك ما يدهشنا لاننا نعلم تمام العلم مصدر هذا الادعاء الخبيث الذي لا أساس له من المحة .

فاذا ما عرف تاريخ بلادنا الحديث وعرفت العملية الثورية فيها ، لادرك ممثل لوكسمبرغ أننا لم نترك بابا الا طرقتاه للاسراع بهذه العملية الهامة التي يشارك فيها شعب سورينام بإسره - وذلك رغم القسر الاقتمادى والسياسي من جانب بعض الحكومات .

إننا لا نستطيع الخوض في هذا الموضوع اليوم بسبب قيود الوقت ، ولكننا منفضل ذلك ، في الوقت المناسب في المحافل الملائمة ومن خلال القنوات المناسبة .  
وختاما ، فإننا نرفض مرة أخرى وبصورة قاطمة هذه الادعاءات التي لا أساس لها والتي وجهت الى حكومة بلادي ، ونعرب عن الامل بالا تؤدي هذه الادعاءات ، التي لا أساس لها ، الى تشويش العلاقات الممتازة التي تحتفظ بها بلادي مع كثير من الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي .

السيد واغندر (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تحدث أحد ممثلي الدول بعد ظهر اليوم بفصاحة شديدة فقال انه يتخذ موقفا معارضا لكل أشكال الامبريالية وانه يعبر بصورة مشروعة عن الارادة الشعبية ، وادان النظام الدولي الجائر وأكد أن استقلال بلده منزه عن الخضوع لى شكل من أشكال الهيمنة . ومن المؤسف أن محاولة عقيمة تبذل الآن للدفاع عن نظرية رفضها المؤتمر الوزارى الاخير لبلدان عدم الانحياز تزعم أن الموقف الواضح المسؤول من الديون الخارجية الذى أقره أكثر من مائة بلد في لواندا إنما جاء نتيجة لمشاورات خضع فيها البعض لارادة الآخرين .

وهكذا نرى أن البعض يسددون ديونهم بالتخلي عن سيادتهم . وعبارة "ضللة" ليست العبارة الصحيحة التي يجب استخدامها لوصف طريق الديمقراطية الذى اختارته امريكا اللاتينية ، وكلمة "الكسيحة" من الخطأ استخدامها في معرض الحديث عن اختيار الحرية والعدالة الاجتماعية الذى قرره قارتنا امريكا اللاتينية . وعلى جميع أبناء امريكا اللاتينية أن يعملوا على استعادة وحدة امريكا اللاتينية واستقلالها ، اذا كنا نريد حقا أن نكون مناهضين للامبرياليين .

ان حكومة ، مثل حكومة بيرو التي جاءت الى السلطة نتيجة لعملية انتخابات نظيفة من خلال صناديق الاقتراع وبالتأييد الساحق من جانب الشعب بعد أكثر من ٦٠ سنة من النضال الذى تعرضنا فيه للاضطهاد والنفي من أجل تحرير امريكا الهندية ، لا تحتاج دروسا في مناهضة الامبريالية ولن تقبل دروسا كهذه من أحد .

السيد تشامورو مورا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أغتنم هذه الفرصة التي أتاحتها لي وزير خارجية كوستاريكا لامارس حقي في الرد للمرة الثانية .

اننا نشارك تماما وزير خارجية كوستاريكا قلقه ازاء الحالة الخطيرة التي تسود امريكا الوسطى ، ونتفق على أنه ينبغي لنا أن ننتقل من الكلمات الى الحمول الفعالة . وفي هذا الصدد ، فاننا نناشده ألا نقتصر على استخدام الاجهزة التي وفرتها



مجموعة كونتادورا لحل المشاكل ، بل نستخدم أيضا الأجهزة التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة ، لاسيما اليوم ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة . وأشير بشكل أكثر تحديدا ، الى الأجهزة المخصصة لتسوية النزاعات التي يمكن أن تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين .

ونحن نوجه مناشدة عاجلة الى شعب وحكومة كوستاريكا - من خلال وزير خارجيتها- للنظر بشكل جاد في الاقتراح الذي تقدمت به حكومتي في شهر تموز/يوليه لاقامة منطقة حياد وامن تحت الاشراف الدولي ، من شأنها أن تسهم بشكل كبير في ازالة التوترات والاحداث التي يكثر وقوعها على الحدود المشتركة . ونحن نحثهم على الاستجابة الى النداء الذي وجهه وزراء كونتادورا ، الذين ناشدونا بشكل علني لان نبدأ في خلال ١٠ أيام محادثات تمكنا من احراز تقدم نحو انشاء منطقة الحياد والامن هذه .

إن السلم أمر ضروري للتعاشيش بين الأمم المتحضرة . إلا أن التوصل اليه يتوقف على ارادة الشعوب ، وقبل كل شيء على نضج حكماها وشعورهم بالمسؤولية . فلنخلص شعوبنا وامريكا الوسطى وامريكا اللاتينية والمجتمع الدولي من الحرب في امريكا الوسطى ، ولندخل في الحوار الجدير بالدول الشقيقة التي ترتبط ارتباطا تاريخيا ببعضها ، وهي في حالتنا من الاعضاء المؤسسين للأمم المتحدة . وبذلك نكون قدمننا اسهاما كبيرا في الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء هذه المنظمة .

وأقول لوزير خارجية كوستاريكا ولشعبه وحكومته " ان الكرة في ملعبكم الآن . ونرجو ألا يكون الوقت قد فات لحفظ السلم . ونؤكد لكم ان حكومتنا مصممة تمهيدا راسخا على ألا تشكل تهديدا لاختوتنا في كوستاريكا أو أن تهاجم بلدهم على الاطلاق "

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٥